



ذيلٌ سعودي يهز كلباً أميركياً

السمسار



أزمات المنطقة والحل الإقليمي

تجاذب الخوف بين طهران والرياض

عظيم الروم والقيصر السعودي



ممنوعون من السفر: متى يفكّ الحصار

مثقفون: كي لا تكون فتنة طائفية

INTERNATIONAL COMMISSION OF JURISTS

SAUDI ARABIA: ICJ CALLS ON SAUDI AUTHORITIES TO CEASE HARASSMENT OF HUMAN RIGHTS LAWYERS AND DEFENDERS

تقارير: حقوق المواطنين تدهورت

وجوه حجازيّة



هيرش: عناق تل أبيب والرياض

هذا العدد

الدولة الفريدة	١
أزمة المنطقة والحل الإقليمي	٢
بيان: كي لا تكون فتنة	٤
تفاهم إيراني سعودي لحل المشاكل	٦
تجاذب الخوف بين طهران والرياض	٨
عناق إستراتيجي بين الرياض وتل أبيب	١١
بندر بن سلطان..سمسار دولي!	١٤
الإكسير المكّي ينقذ الدولة	١٨
معرض الكتاب..بورة إرهابية!	١٩
الإتصالات السعودية الاسرائيلية مستمرة ومكثّفة	٢٠
إعتقالات عشوائية وقمع الحريات	٢٢
الخارجية السعودية يقظة أم تكتيك	٢٤
الممنوعون من السفر في السعودية	٢٥
الإصلاحية السعودية: هل تاهت في الطريق؟	٢٨
عظيم الروم والقيصر السعودي	٣٠
خامس طغاة العالم.. وسجناء الحائر	٣٢
تعذيب مستمر، وانتهاكات بحق النساء والاطفال والاجانب	٣٣
السياسة الداخلية السعودية: بين العريضة والعنف	٣٦
مصادرة جواز سفر وريث عرش حائل	٣٨
وجوه حجازية	٣٩
المستهبلون والعمي	٤٠

الدولة الفريدة

كل دولة في العالم هي فريدة في ذاتها، تبعاً لخصائص كل دولة وميراثها الثقافي والتاريخي والانساني، ولكن الفرادة بهذا المعنى لا يهبها تفوّقاً على ما سواها من الدول، وإنما يجعلها حالة خاصة بما يمنع استنساخها كمنظومة متكاملة تشمل الارض والشعب والتاريخ والعادات والتقاليد. ليس هذا بالتأكيد ما نقصده بالفرادة، على الأقل في قراءتنا لنموذج الدولة في ديارنا.

فرادة الدولة في ديارنا لا تكمن في خصوصياتها الثقافية والاجتماعية والتاريخية والطبيعية، فتلك هبات الطبيعة التي تغمر الأرض ومن عليها بأمر خالقها، وإنما الفرادة هنا منصبّة على الأداء، ليس على قاعدة التميّز الإيجابي، وإنما على قاعدة المخالفة، والتناقض، حتى بات هذا الأداء حاكماً على مواقف حلفائها. نتذكر بعد الحادي عشر من سبتمبر، أن الادارة الاميركية الحالية وصفت الدولة السعودية بأنها (بؤرة الشر)، ولابد من تفتيتها من أجل درء أخطارها وفرض طوق محكم على مصدر الارهاب. ولكن فجأة تبدّلت الصورة بعد حرب يوليو ٢٠٠٦ على لبنان، فأصبحت الدولة السعودية، بحسب تصنيف إدارة المحافظين الجدد، قطباً في معسكر (المعتدلين). وكان ثمن الاعتدال أن تخلت إدارة بوش عن مشروع الدمقرطة الذي لوّحت به مراراً تصحيحاً لخطأ تاريخي اقترفته الحكومات الاميركية السابقة بدعمها ملكيّات مستبدة في الشرق الأوسط.

في تقرير صحيفة (واشنطن بوست) المنشور في ملحقها الاسبوعي الشهر الماضي حول أسوأ الطغاة في العالم ما يبعث على التأمل. فقد حصل الملك عبد الله على المركز الخامس من بين أسوأ الزعماء الطغاة في العالم، وهو رقم جديد للملك عبد الله بعد أن كان يحتّل المركز السابع العام الماضي. نشير هنا الى أن التصنيف يعتمد على تقارير ذات مصداقية عالية من قبل منظمات حقوقية دولية، ما يكسب تقرير الصحيفة أهمية خاصة، كونه يعتمد على مصادر محايدة الى حد كبير. الغريب في الأمر، أن أحد مصادر الصحيفة هو تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول حقوق الانسان في السعودية، وهي ذات الوزارة التي أسبغت المسؤولة عنها، أي كوندليزا رايس، صفة الاعتدال على السعودية. أليس ذلك جزءً من فرادة هذه الدولة؟!

هذه الدولة، السعودية، تزوّد الساحة العراقية بالقنابل البشرية وبالأموال لجماعات العنف بصورة مباشرة من خلال مواسم الحج والعمرة والزيارات السريّة، أو غير مباشرة من خلال تمرير (الحقائب اليدوية) الى قيادات معروفة بضلوعها في حمام الدم العراقي، وفي المقابل تحذّر من (الفتنة) وتستضيف الأطراف المتنازعة في مكة للإتفاق على مبادىء مشتركة من خلال (وثيقة مكة)، وما تلبث بعد ذلك أن تشيع جواً متشنجاً من خلال تصريحات مسؤوليها تنطوي على تهديد بالتدخل في العراق. وهنا نقطة أخرى أيضاً، فالموقف المعلن للحكومة السعودية من الاحتلال الأميركي للعراق يتمثل في وجوب انسحاب القوات الاميركية والبريطانية، ولكن في المقابل تهدد بالتدخل في حال انسحاب القوات الاميركية!.

قيل بأنه تحوّل في السياسة السعودية، خصوصاً مع غياب ملك حازم يملك قدرة الحسم والفصل، ما سمح بظهور ما يعرف في السياسة الأميركية بـ: الصقور والحمائم. نضع هذا التحول ضمن وصفة مخففة، فيما لا نرى توصيفاً آخر يؤكد فرادة الدولة هذه. من هم الصقور ومن هم الحمائم بين أمراء العائلة المالكة، يبقى سؤالاً فريداً هو الآخر، فما نعتقده أحياناً صقراً يظهر في مشهد آخر حمامة، والعكس صحيح أيضاً. للمثال فقط، فقد بات معروفاً أن الأمير بندر بن سلطان، مستشار الأمن القومي السعودي، ضالع حتى النخاع في حروب المحافظين الجدد بقيادة ديك تشيني، نائب الرئيس الاميركي الذي يعتبر الرئيس الحقيقي للبيت الأبيض. على المقلب الآخر، نجد أن الملك عبد الله يختاره لمهمة توفيقية مع إيران حول قضايا المنطقة الملتهبة: العراق، لبنان، وفلسطين، إضافة الى الملف النووي الايراني الذي يراهن الأمير بندر على أن يفوز بجائزة كبرى من خلال وساطة بين طهران وواشنطن تفضي الى إغلاق المفاعلات النووية الايرانية، أو مواجهة المصير، عبر حرب جديدة شارك الامير بندر نفسه في تصميم سيناريواتها مع فريق تشيني.

على المستوى الأقليمي، تبدو فرادة الدولة السعودية في تقطيعها للروابط العربية، والدخول في حلف جديد تكون الدولة العبرية عضواً فاعلاً فيه، بعد أن كان مؤمّلاً من الملك عبد الله، الذي ملأ الدنيا ضجيجاً عروبياً قبل اعتلائه العرش في إعادة تنسيج روابط الدولة عربياً وإسلامياً، ولكن لم يبق له سوى حفنة ضئيلة من الدول يعتمد عليها في التنسيق والتخطيط بمعيّة واشنطن وتل أبيب.

تتوسل بالمقدّس في تعويض قصورها الدبلوماسي وأيضاً الأخلاقي، فتجعل من مكة المكرمة مغتسلاً لأدرانها السياسية، ولربما توحي إعادة توظيف المقدّس في السياسة بأن الدولة السعودية لم تعد تملك من إمكانياتها الذاتية ما يجعلها قادرة على ترميم دورها الإقليمي، فقد ينجح المال في تسوية مشاكل ذات طبيعة مادية، ولكن هذا لا يكفي حين يتطلب الحل بعداً معنوياً ووجدانياً، فالعلاقة هنا تحوم حول جدلية المؤقت والدائم، والثابت والمتحوّل. وقد لحظت الحكومة السعودية في حرب الخليج الثانية عقم المفعول السياسي للمال، حيث انقلب نظام صدام حسين على الدول التي فتحت خزائنها له في حربه مع ايران، وحيث وقفت دول ومنظمات إسلامية الى جانب صدام في غزوه للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، ووجدت الدولة السعودية نفسها محاصرة فاستعانت بالحليف الاستراتيجي الأميركي الذي وفّر لها القوة غير الشرعية، بالمعنى الديني وليس الدولي، وفشلت حينذاك في توظيف المقدّس لمعارضته مع سلوكها العلني.

وفيما يبدو، فإننا الدولة السعودية تكتسب الآن شكلاً جديداً من الفرادة، قد يكون التناقض في المواقف والسلوك دالّة عليه، فهي دولة معتدلة مستبدة، وعروبية إسرائيلية أميركية، ودينية مجدّفة، ووحدوية مفرّقة، وسلميّة إرهابية، وواحدية متعددة.. وهنيئاً بالفرادة السعودية!

قمة نجاد ـ عبد الله

أزمات المنطقة والحل الإقليمي

قمة عبد الله ـ نجاد في الثالث من مارس جاءت تتويجاً للقاءات سابقة جرت قبل القمة بأسابيع عدة بين مسؤولين سعوديين وايرانيين، وبالتالي هي تعطي مؤشراً على أن القمة تعكس نجاحاً في اللقاءات السابقة من جهة تقريب وجهات النظر حيال الملفات الساخنة في المنطقة. وأن مجرد انعقاد القمة يشي بالنجاح الملحوظ في متصاص التوتر في ظل احتقان سياسي، ومذهبي، وأمني في المنطقة. وكان كثيرون في المنطقة يتطلعون الى نتائج الزيارة لجهة تسوية ملفات إقليمية وشرق أوسطية مازالت عالقة سواء في العراق أو لبنان أو فلسطين إضافة الى أمن الخليج. كانت هناك قائمة تمنيات وقائمة فرص منتظرة من هذه الزيارة، بعد أن وصل الفرقاء في العراق ولبنان الى طريق مسدود، وبات يعوّل على قدرة القطبين الكبيرين في فتح الطريق أمام حلول متوازنة ومرضية.. وهذا يعني أن الحل لمشاكل المنطقة بات إقليمياً وليس دولياً سواء فيما يرتبط بالوضع الأمني في العراق أو التجاذب السياسي في لبنان وحتى الملف الفلسطيني الذي حظي بمباركة سعودية وايرانية.

فجميع الاطراف سواء في العراق او لبنان أو حتى فلسطين بحاجة الى ضمانات متبادلة إذ لم يعد الاميركيون والاوروبيون (ولا حتى اللجنة الرباعية) طرفاً محايداً ونزيهاً وفاعلاً يمكن التعويل عليه في تحقيق تسوية متوازنة وتوفير ضمانات مؤكّدة. وحتى أولئك الذين راهنوا حتى الآن على الجانب الاميركي في الحصول على حلول وضمانات خصوصاً في لبنان، باتوا الآن بحاجة للعودة الى المحيط الاقليمي من أجل إعادة التموقع لبنانياً. فمن الواضح أن الادارة الاميركية لن تصنع حلاً في لبنان، بل هي تشتغل على مزيد من الفوضى والفتنة والقطيعة بين اللبنانيين، وهناك قوّتان اقليميتان تقومان بتدوير الزوايا من أجل الوصول الى تسوية داخلية في لبنان ستلزم في نهاية المطاف الاطراف كافة، ومهما يكن فلا بد من تسوية، وبالتالي فإن قابلية توفير الضمانات هي في المنطقة، وليست في واشنطن أو باريس، أو حتى تل أبيب.

ايران والسعودية هما قطبان استراتيجيان بخصائص سياسية واستراتيجية واقتصادية ودينية متميزة، وبالتالي فإن هذين البلدين قادران على لعب دور حيوي في الترتيبات السياسية والامنية في المنطقة.. وأن توقيت الزيارة، بصرف النظر عن كونها بطلب إيراني أو سعودي، يمكن النظر اليه من بعدين:

سعودياً: تميل الحكومة السعودية الى اعتماد خيارات موازية أو بديلة، في ظل تصاعد نبرة صدامية تغذيها أطراف في في اليمين المتطرف داخل الإدارة الاميركية يقودها ديك تشيني، وأطراف اقليمية مثل اسرائيل وعدد من الحكومات العربية الى جانب جناح داخل العائلة المالكة يقودهم الامير بندر بن سلطان. وفيما يبدو، فإن قناعة جديدة بدأت تتبلور لدى القيادة السعودية بأن المنطقة لم تعد تحتمل المزيد من

تفويض واشنطن للرياض القيام بدور النيابة عنها في حلحلة الملفات الاقليمية تطلّب التواصل مع طهران ودمشق

التوتر، وأن أي صراع عسكري آخر في المنطقة سيفضي الى إحداث فوضى عارمة في المنطقة ويزعزع استقرار الكيانات السياسية القائمة، وستشمل السعودية.

إيرانياً: هناك قناعة لدى القيادة الايرانية بأن هناك من يريد استدراج دول المنطقة الى تحقيق اصطفاف اقليمي يخدم الخط المتشدد في الادارة الاميركية والغرب، وليس من مصلحة ايران أن توفر مبرراً لهذا الخط من أن يقوم باختطاف المنطقة.. ومهما يكن فإن الجغرافيا الى جانب عوامل أخرى تلعب دوراً رئيسياً في فك الطوق المفروض على علاقات ايران بدول الجوار.

نلفت هنا الى أن سلوك إيران تجاه الغرب جرى توظيفه إقليمياً، بمعنى أن هذا السلوك بات يستعمل لأغراض سياسية اقليمية. فهناك لهجة إيرانية صارمة تجاه الغرب والولايات المتحدة بصورة محددة بخصوص ملفها النووي، وهذه الصرامة لا تتعلق بموقف وعلاقة ايران من دول المنطقة، ولكن أريد لهذه الصرامة أن تكون عنصر توتير في العلاقات الايرانية العربية والخليجية، وهذا الربط المفتعل ينبىء عن ميل أميركي لتحقيق إصطفاف اقليمي وصنع تحالف اقليمي ضد ايران.

هذا ينقلنا أيضاً الى موضوع الفتنة الطائفية، الذي كان اختياراً وقراراً وصنعاً أميركياً، ولعل تقرير سيمور هيرش في مجلة نيوركر الذي نشر مؤخراً يكشف عن ذلك بوضوح، يضاف الى أدلة كثيرة على لجوء الادارة الاميركية الى اشعال الفتنة الطائفية كخيار للخروج من مأزقها الأمني والعسكري في العراق، وفتنمة المنطقة عن طريق صنع حرب أخرى كحل لحرب قائمة، ضمن رؤية الفوضى الخلاّقة التي يعتنقها المحافظون الجدد.

وبرغم الشكوك الايرانية حيال التحالف الاستراتيجي بين القيادة السعودية والادارة الاميركية، فإن طهران مازالت تراهن على التنسيق مع الرياض في القضايا الاقليمية، وخصوصاً بعد أن تكشّفت حقيقة التورّط الاميركي في تأجيج الفتنة المذهبية بين السنة والشيعة كرهان أخير من أجل الخروج من مأزق الفشل الاميركي في العراق. إعتبار القمة السعودية الايرانية بانها (قمة الفرصة الأخيرة) وخصوصاً بالنسبة الى لبنان والمنطقة عموماً تعكس إنسداد الأفق السياسي في المنطقة على وقع تفاقم النزعة الواحدية الاميركية في العالم.. فقد أوصلت واشنطن الملفات السياسية في المنطقة الى حافة الهاوية، واضعة الجميع أمام خيار وحيد يتمثل في القبول بالأجندة الاميركية.

كانت القمة الايرانية السعودية مفتاح حل أو في الحد الادنى مدخلاً لتسويات متعددة على المستوى الاقليمي، وبالتأكيد فإنها سهّلت على الحكومة السعودية مهمة تسويق مبادرتها للسلام التي كانت طرحتها في قمة بيروت العام ٢٠٠٢، ولكن واجهت معارضة الدولة العبرية،

الأمر الذي دفعها الى إجراءات تعديلات على بعض بنود المبادرة وأبرزها بند (عودة اللاجئين) الفلسطينيين، وهو ما عمل الأمير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن الوطني على تعديله عبر مشاورات مع قيادات معسكر المعتدلين، بالتنسيق مع واشنطن وتل أبيب.

وفي وقت تواجه الجامعة العربية المزيد من الوهن، تحاول السعودية عبر إعادة إنتاج لدورها الاقليمي الذي يتطلب تفاهماً من نوع ما مع القوى الاقليمية الفاعلة، وتسعى الى توظيف هذه الدور المتجدد في تمرير مشاريعها عبر الجامعة العربية من أجل الحصول على وصفة الاجماع، غير القابلة للتحقق الا من خلال آلية الجامعة العربية. وإذا ما أرادت واشنطن للرياض أن تقوم بدور النيابة عنها في حلحلة الملف الاقليمية فإنها بحاجة الى التوصّل مع طهران ودمشق وكذلك القوى السياسية الفاعلة في العراق ولبنان وفلسطين الى تفاهمات بنفس القدر أو قريب منه مع القاهرة، وبقدر أقل بكثير مع عمّان.

بالتأكيد، لن تتوصل الاطراف الفلسطينية واللبنانية وكذلك العراقية الى حلول حاسمة ومتوازنة دون التفاهم مع طهران ودمشق، فلا حكومة وحدة وطنية في فلسطين ولبنان، ولا محكمة دولية في لبنان، ولا حتى مبادرة للسلام (على الأقل بالنسبة لدمشق) لن تحظى بفرص النجاح ما لم تكن العواصم المعنيّة طرفاً في أية تفاهمات حولها.

وإذا كانت الخلافات بين دمشق والرياض قد بلغت مستوى خطيراً، فإن طهران التي تحاول العبور الى الرياض من خلال جسر المصالح المشتركة تجد نفسها وسيطاً ممتازاً في تسوية خلافات الرياض ودمشق، تمهيداً لاعادة الدفء مجدداً الى العلاقات السورية السعودية مع اقتراب موعد القمة العربية في ٢٨ و٢٩ آذار(مارس) الجاري، خصوصاً وأن ثمة إشارات مبكرة للفشل قد ظهرت في بداية شهر مارس بعد إعلان ليبيا وربما قطر عن عدم مشاركتهما في قمة الرياض المقبلة، في ما قيل لاحقاً بأن الدوحة وطرابلس تسعيان الى إفساد قمة الرياض.

لا شك أن طهران لعبت دوراً متميزاً في تخفيض درجة التوتر بين دمشق والرياض، خصوصاً بعد الاتصال الذي أجراه نجاد فور عودته الى بلاده مع الرئيس بشار الأسد، والذي سهّل مهمة الرياض في التواصل مع دمشق لتمرير دعوة الى الرئيس الأسد بحضور قمة الرياض، بالرغم من شعور طهران ودمشق بأن ثمة من يريد التفريق بينهما، فهناك أمراء يراهنون على عزل دمشق عن طهران من أجل تطويق الاخيرة وضربها وقطع نفوذها في المنطقة من العراق وصولاً الى لبنان وفلسطين، وهناك أمراء آخرون مثل بندر بن سلطان يريد عزل طهران عن دمشق من أجل إنزال ضربة قاصمة للأخيرة تبعدها عن لبنان وتلزمها بالمحكمة الدولية، لدعم فريق الرابع عشر من آذار.

فيما يبدو، فإن المسؤولين الايرانيين نجحوا في كسر الجليد مع الرياض، من خلال خطوات إيجابية قامت طهران بها قبل لقاء نجاد - عبد الله في الرياض، من بينها، وبحسب إقرار السعوديين والفرنسيين، إنجاح مؤتمر باريس -٣، واتفاق مكة بين فتح وحماس، وكذلك الاستعداد بتقديم مقترحات بحل الأزمة اللبنانية بعد لقاء بندر - لاريجاني في طهران قبل شهرين، وكذلك إعلان المشاركة في مؤتمر بغداد لجهة تهدئة التوترات الاقليمية ومعالجة الملف الأمني في العراق، واستعداد طهران لتقديم الضمانات المطلوبة بخصوص ملفها النووي.

السعودية، وبوحي من استراتيجيتها الجديدة ذات الطابع المزدوج، تتحرك في اتصالاتها مع طهران من الرغبة في الحد من النفوذ الايراني، وهو أمر تدركه طهران جيداً، بل تعلم بأن اختيار الامير بندر للقيام بمهمة الاتصال بطهران لم يكن عفوياً، فهو يجسّد الدبلوماسية المزدوجة للحكومة السعودية، بل

سلوك إيران تجاه الغرب في ملفها النووي جرى توظيفه إقليمياً، وجرى استعماله أميركياً لأغراض سياسية إقليمية

تنظر طهران الى الأمير بندر بأنه ممثل للحكومتين السعودية والأميركية. ولا غرابة في ذلك، فالأمير يرغب في أن يكتسب هذه الصفة، من أجل إنجاح مهمته كوسيط بين طهران وواشنطن.. لا شك أن بندر يلعب دوراً قد يكون في بعض الاحيان لم يتم رسمه في الرياض، ولم يحظ بموافقة الملك عبد الله شخصياً، فهو ينظر الى نفسه باعتباره شخصاً فريداً.. ولا غرابة أيضاً بأن طهران تريد أن توظّف معرفتها بدور بندر لجهة التقرّب من القادة السعوديين بدءً بالملك عبد الله نفسه الذي يحتفظ بعلاقات متميزة مع بعض الشخصيات القيادية في ايران مثل الشيخ هاشمي رفسنجاني، رئيس تشخيص مصلحة النظام.

نجاد الذي أحاط نفسه بسحابة من الشكوك بفعل تصريحاته النارية ضد الولايات المتحدة والغرب عموماً والدولة العبرية بوجه خاص، قد أثار مخاوف الدول الاقليمية، ولذلك أراد في زيارته تقديم وجه آخر غير الذي يظهر به في الموضوعات المرتبطة بالغرب والولايات المتحدة. فقد فتح الطريق المسدود مع الرياض، تمهيداً لازالة التوتر في القضية المذهبية كمفردة في مشروع أميركي - إسرائيلي يخفي أجندة واسعة للمنطقة، وترى الرياض بأن ثمة حاجة للتفاهم مع طهران لاحتواء التوتر المذهبي من أجل وضع مكابح على المشروع الأميركي الذي يبدو أريد له أن يكون عنواناً آخر لـ (الفوضى الخلاّقة) وفق المعايير الاميركية.

نشير هنا الى أن ثمة قضيّة نغّصت على قمة نجاد - عبد الله تكشّفت بعض ملامحها في منتصف ليلة عودة نجاد الى طهران، حيث نفى مكتب الرئاسة الايرانية ما ورد في تقرير وزعته وكالة الأنباء السعودية في الرابع من مارس مفاده أن الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد أبلغ الملك عبد الله بن عبد العزيز خلال اجتماعهما في الثالث من مارس أنه يدعم مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ والتي تنص على اقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل في مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة الى ما وراء خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ واقامة دولة فلسطينية.

نفي الرئاسة الايرانية دعمها لمبادرة الملك عبد الله يمكن فهمه في بعدين: أن ثمة سلة قضايا خضعت للمداولات والتفاهم بشأنها بين الرياض وطهران، وأن التوافق حيالها كان يتم بصورة ثنائية، أي تسوية شاملة للقضايا كافة، ما يلمح الى أن طهران لم تتلق في المقابل تنازلاً حيال قضية أخرى في الملف الفلسطيني، وهي ما دفعت قائد حماس في الخارج خالد مشعل للسفر الى طهران واللقاء مع أحمدي نجاد في السادس من مارس والتشاور بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية (التي تعثرت بسبب الخلاف حول وزارة الداخلية). البعد الآخر، قد تكون طهران قد تكون تنبّهت الى أن دعم مبادرة الملك عبد الله ستنسحب أيضاً على التعديلات التي تعمل أطراف عدة في المنطقة على إقرارها، وقد سعى الأمير بندر بحسب مصادر صحافية غربية واسرائيلية الى أنه حاول إقناع عدد من الحكومات العربية بضرورة التخلي عن (حق العودة) وإقرار مبدأ التوطين وهو ما كان يسعى الى جعله واقعاً في لبنان عبر بعض فرقاء الرابع عشر من آذار.. طهران التي تدعم حركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان تتبنى فكرة حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، منعاً لتنفتيت الشرق الاوسط عبر الاختلال الديمغرافي.

بيان للمثقفين في المملكة حول الطائفية

كي لا تكون فتنة

تنادى مائة وخمسون من الكتّاب والشعراء والأكاديميين والموظفين والطلاب والناشطين والمهندسين والفنانين ورجال وسيدات الأعمال في المملكة في الرابع والعشرين من فبراير لإطلاق نداء الى العالم العربي بعنوان (كي لا تكون فتنة). يشي البيان بوعي دقة المرحلة وتحدياتها، وطبيعة المخاطر التي تتربص بالمنطقة وشعوبها، ولذلك يلفت الموقّعون الى ضرورة استحضار الدور المراد تغييبه، وهم الطبقة المثقّفة الممثلة من الناحية الفعلية لإرادة الشعب وصوت الضمير الذي تعمد القوى المستفيدة الى إسكاته. البيان عبارة عن صرخة احتجاج على الأطراف الأجنبية التي تريد جعل المنطقة ساحة لتصفية حسابات سياسية، وقاعدة لإطلاق مشاريع الفتن، تلبية لأجندة خاصة وقائمة مصالح أجنبية.

حدد البيان بوصلته السياسية، واعتبر أن مشروع الفتنة الطائفية يصّب في خدمة المخطط الاسرائيلي الاميركي الهادف الى تشكيل خارطة الشرق الأوسط الجديد، وأن إيقاظ الطائفية من رقادها ما هي الا مقدمة لتقسيم المنطقة دولاً وشعوباً، من أجل إحكام القبضة عليها، عبر إشغال أهلها بصراعات داخلية ونزاعات إقليمية تلهي عن الخطر الحقيقي القادم من الغرب، متّخذين من عوامل الضعف الداخلية في بعض الساحات العربية مدخلاً الى إشعال فتيل الفتنة في أرجاء المنطقة كافة.

ويشدد الموقّعون على أن ثمة خطراً يتهدد حكومات وشعوب المنطقة على السواء متمثلاً في التحالف الصهيو- أميركي وأدواته باعتباره المستفيد الوحيد من مشاريع الفتنة الطائفية والمذهبية، فيما ستجني شعوب المنطقة ويلات عديدة منها تعطيل مسيرة التنمية والاصلاح التي كانت تأمل وتناضل من أجلها طيلة سنوات. كما أكّد الموقّعون على أن التباينات الفكرية والعقدية والسياسية يجب حصرها في إطارها السلمي وفقاً لمبدأ العيش المشترك والسلم الأهلي وعلاقات حسن الجوار وحفظ المصالح الوطنية. كما طالب الموقّعون على البيان من الحكومات والنخب والشعوب في المنطقة التنبّه الى خطورة المشاريع المراد تمريرها في المنطقة بغية الوقوع في شرك المخطط الأسرائيلي الاميركي وخدمة الكيان الصهيوني، بحسب البيان.

ونبّه البيان الى أن السبيل الى إجهاض مخططات الفتنة يكمن في إطلاق عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل وإقامة المؤسسات المدنية المؤسسة على مبادىء الشراكة والحرية الفكرية والتعددية والمساواة والاحترام المتبادل. وفيما يلي نصّ البيان:

تشهد منطقتنا العربية أوضاعا مقلقة ومخاطر متعاظمة تنذر بها سياسة الفوضى الفتاكة التي تدفع بها قوى الهيمنة معتمدة في ذلك على إيقاظ الفتن وإشعال نيران الحروب الأهلية بهدف تفتيت المجتمعات العربية وتفكيك نسيجها الاجتماعي وتحويلها إلى كيانات هشة يتم إعادة تشكيلها على أسس طائفية ومذهبية وعرقية ترتبط وظيفيا بالمشروع الصهيو - أميركي الذي يعد مشروع الشرق الأوسط الجديد أحدث تجلياته.

ان حالة الاستقطاب والاصطفاف الطائفي والشحن المذهبي التي تشهدها بعض الساحات العربية ما هي إلا تمهيد لتحويل المنطقة إلى ميدان صراع مفتوح تسعى إلى تسعيره قوى الهيمنة وأدواتها بوتيرة تتصاعد كلما تعثرت مشاريعها التدميرية بفعل ما تجابَه به من مقاومة باسلة، وذلك بهدف إشغال المجتمعات العربية بالصراعات الداخلية والنزاعات الإقليمية وتحويل أنظارها عن الخطر الأساسي المتمثل بالاحتلال وتداعياته. وما يحدث في

> حالة الاستقطاب والاصطفاف والشحن الطائفي التي تشهدها ساحات عربية، تمهد لقوى الهيمنة السيطرة عليها

> تحصين مجتمعاتنا في وجه محاولات الاختراق والتأجيج المفتعل للنعرات الطائفية والإقليمية يتم بتسريع مسيرة الإصلاح الشامل

الساحات العراقية واللبنانية والفلسطينية وغيرها ليس إلا تجسيدا لتلك الممارسات والنوايا الشريرة.

إن التحالف الصهيو ـ أميركي وأدواته هم المستفيدون الوحيدون من تفجير الصراعات الدموية وإشعال الحروب الأهلية والإقليمية التي لن تجلب سوى المزيد من الكوارث لشعوب المنطقة والمزيد من التعطيل لطموحات أبنائها في التنمية والتقدم والإصلاح. وعليه، فإن التباينات بين القوى السياسية والاجتماعية في كل مجتمع والنزاعات بين الدول الشقيقة والصديقة يجب أن تظل محصورة في إطارها الطبيعي وأن تعالَج وفقاً لمقتضيات العيش المشترك والسلم الأهلي وحسن الجوار ومتطلبات المصالح الوطنية بعيدا عن التوظيف والشحن والتحريض الطائفي الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة وشعوبها.

ومن هذا المنطلق فإننا نناشد القيادات والنخب السياسية والفعاليات الدينية والثقافية والاجتماعية، تحمل مسؤولياتها والوقوف في وجه هذه المخططات والتصدي لها وفضحها والتحذير من الوقوع في شركها وتغليب المصالح الوطنية على ما عداها، ذلك أن الانزلاق إلى هاوية التعامل مع ما يجري من أحداث بمفاهيم فئوية لا يخدم إلا مصلحة أعداء الأمة وعلى رأسهم الكيان الصهيوني.

إننا نؤكد أنه لا سبيل إلى تحصين مجتمعاتنا في وجه محاولات الاختراق والتفتيت والتأجيج المفتعل للنعرات الطائفية والإقليمية والعشائرية، إلا في تسريع مسيرة الإصلاح الشامل بكافة أطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإقامة المؤسسات المدنية الحديثة المبنية على قواعد المشاركة والحرية والتعددية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين حتى يمكن إعلاء قيمة المواطنة على كل القيم الفئوية الضيقة وتغليب لغة العقل والوسطية والتسامح على لغة الغرائز والعصبيات والتطرف.

الموقعون

١.عبدالكريم عبدالعزيز الجهيمان مؤلف وكاتب. ٢.د. عبدالعزيز محمد الدخيل استشاري وكاتب. ٣.محمد العلي كاتب وشاعر. ٤. د. عبدالمحسن هلال أكاديمي وكاتب. ٥. د. يوسف مكي كاتب أكاديمي. ٦.د. محمد علي الهرفي أكاديمي وكاتب. ٧.د. أميرة كشغري أكاديمية وكاتبة. ٨.محمد عبدالرزاق القشعمي كاتب ومؤلف. ٩.د. فوزيه أبو خالد أكاديمية وكاتبة. ١٠.د. جاسر الحربش استشاري طبي وكاتب. ١١.إبراهيم صالح الهجرس تربوي. ١٢.د. إبراهيم عباس نتّو عميد سابق، جامعة البترول. ١٣.إبراهيم عبدالله التركي مهتم بالشأن العام. ١٤.إبراهيم عبدالله السهو موظف. ١٥.أحلام عبدالرحيم طالبة. ١٦.أحمد آل عبدالعال موظف أهلي. ١٧.د. أحمد الغامدي أكاديمي. ١٨.أحمد المشيخص موظف أهلي. ١٩.أحمد عبدالله السهو مهتم بالشأن العام. ٢٠.أحمد جاسم الداوود موظف أهلي. ٢١.أحمد محمد السني موظف أهلي. ٢٢.آدم علي العقيلي مهتم بالشأن العام. ٢٣.أسماء محمد العبودي ناشطة اجتماعية. ٢٤.أمير الغانم طالب جامعي. ٢٥.اياد أحمد نويس موظف. ٢٦.ايمان الفريحي تربوية. ٢٧.أيمن إبراهيم السهو طالب. ٢٨.باسم احمد القديحي موظف أهلي. ٢٩. د. بكر بن حسن أكاديمي. ٣٠.تركي عبدالرحمن آل سعيد موظف. ٣١.جابر حيدر الحماد موظف. ٣٢.جعفر الشايب ناشط اجتماعي ورجل أعمال. ٣٣. جعفر عبدالعزيز الصفار موظف أهلي. ٣٤.جعفر عبدالمحسن النصر مهتم بالشأن العام. ٣٥.جعفر محمد آل عيد كاتب وتربوي. ٣٦.جميل حسين القرين موظف أهلي. ٣٧.د. حزاب السعدون الريس أكاديمي وكاتب. ٣٨.حسن علي ال مطر مهتم بالشأن العام. ٣٩.حسين زكي الخباز طالب. ٤٠.حسين عبدالله الباذر موظف. ٤١.حسين عبدالله العلق كاتب وناقد. ٤٢.علي الخليوي مهندس. ٤٣.جابر آل حماد موظف. ٤٤.خالد الغنامي كاتب وتربوي. ٤٥.خالد سليمان العمير داعية إصلاح دستوري. ٤٦.خالد عبدالعزيز الخليفه موظف أهلي. ٤٧.خالد محمد العنيزان مصرفي. ٤٨.رائد قاسم كاتب. ٤٩.رقيه العنيزان تربوية. ٥٠.زكريا سعيد الشبر موظف أهلي. ٥١.زكريا عون ابو سرير موظف. ٥٢.زهور عبدالرحمن عسيري تدريب مهني. ٥٣.ساره طارق العبدالكريم علاقات عامة. ٥٤.ساميه محمد الشريف مصرفية. ٥٥.عايض العمري موظف. ٥٦.سعد عبدالله الخليفه رجل أعمال. ٥٧.د. سعد عبدالله الزهراني أكاديمي. ٥٨.سعود البلوي كاتب. ٥٩.سعيد خضر الغيثي مهندس. ٦٠.سعود محمد الجهني طالب. ٦١.سلوى محمد قطب طالبه. ٦٢.سميرة بنت السيد عباس البيطار سيدة أعمال. ٦٣.صادق ابراهيم السهو طالب. ٦٤.صالح إبراهيم الصويان ناشط إجتماعي. ٦٥. صالح العلياني مسرحي. ٦٦.صالح محمد الخليفة مهندس. ٦٧.صبري علي ال حسين موظف. ٦٨.عادل سعيد العمران موظف. ٦٩.عادل سلمان الحبيب موظف أهلي. ٧٠.عبدالرحمن إسماعيل الدرعان كاتب. ٧١.عبدالرحمن الربيش مهندس. ٧٢.عبدالرحمن السويس رجل أعمال. ٧٣.عبدالرحمن العنيزان مصرفي. ٧٤.عبدالرحمن عبدالمحسن الذكير موظف أهلي. ٧٥.عبدالرحمن علي العلولا باحث إقتصادي. ٧٦.عبدالرحمن محمد الملا ناشط اجتماعي. ٧٧.عبدالسلام ابراهيم الحميد كاتب وتربوي. ٧٨.د. عبدالعزيز الجلال أكاديمي. ٧٩. عبدالعزيز عبدالله المسعود ناشط اجتماعي. ٨٠.عبدالعزيز محمد الخليفة موظف أهلي. ٨١. عبدالقادر اليوسف موظف أهلي. ٨٢.عبداللطيف حبيب العبداللطيف استشاري مالي. ٨٣.عبدالله التعزي قاص وروائي. ٨٤.د. عبدالله المدهري أكاديمي. ٨٥.عبدالله المطيري صحفي. ٨٦.د. عبدالله المقوشي أكاديمي. ٨٧.عبدالله حسين السهو مهتم بالشأن العام. ٨٨.عبدالله محمد الحركان موظف أهلي. ٨٩.عبدالله محمد الفريحي ناشط اجتماعي. ٩٠.عبدالله منصور الناصر أكاديمي. ٩١.عبدالله أحمد الحربي موظف. ٩٢.عبدالمحسن آل كيدار موظف. ٩٣.د. م. عدنان زكي العباسي الهاشمي خبير أمن وسلامة. ٩٤.عصام آل شلي رجل أعمال. ٩٥.عقيل أحمد آل عيد رجل أعمال. ٩٦.عهود عبدالعزيز بن طياش علاقات عامة. ٩٧.علوي حيدر آل أسعد موظف أهلي. ٩٨.علي أحمد المبشر موظف. ٩٩.علي الأحاجي موظف. ١٠٠.علي الخازم مهندس. ١٠١.علي الصفيان رجل أعمال. ١٠٢.علي بافقيه مهندس وشاعر. ١٠٣.د. علي حسن إبراهيم طبيب وكاتب. ١٠٤.د. علي عسيري أكاديمي. ١٠٥.علي محمد الباذر موظف. ١٠٦.علي محمد العنيزان محاسب قانوني. ١٠٧.علي مهدي المفتاح موظف أهلي. ١٠٨.علي ناصر الصائغ مهتم بالشأن العام. ١٠٩.عمر عبدالرحمن البابطين مهندس استشاري. ١١٠.فاروق جابر آل حماد موظف. ١١١.فاطمه عبدالكريم الهلال اخصائية تغذية. ١١٢.فاطمه فتح الله الحجاج طالبة. ١١٣.فلاح حسن المطوع موظف أهلي. ١١٤.فهد العبدالعزيز العوهلي رجل أعمال. ١١٥.فهد سليمان الحناكي مهندس. ١١٦.فوزي سعيد الصفار موظف. ١١٧.فوزيه اليوسف ناشطة اجتماعية. ١١٨.كبرى الشلاتي ناشطة اجتماعية. ١١٩.كوثر محمد المعيني ناشطة اجتماعية. ١٢٠.محسن بن سالم فنان تشكيلي. ١٢١.محمد أحمد القديحي موظف أهلي. ١٢٢.محمد أحمد بوعلي مصرفي. ١٢٣.محمد العماري رجل أعمال. ١٢٤.محمد المبيريك كاتب. ١٢٥.محمد جاسم محفوظ كاتب. ١٢٦.محمد حسن آل سيف مهتم بالشأن العام. ١٢٧.محمد حسن الأبيض تربوي. ١٢٨.محمد حسن بوجبارة رجل أعمال. ١٢٩.محمد حمد المحيسن تربوي. ١٣٠.محمد زكي الخباز موظف. ١٣١.محمد راشد الشملان تربوي. ١٣٢.محمد شلي موظف. ١٣٣.محمد صالح الطويان فنان مسرحي. ١٣٤.محمد عبدالحي الحمود طالب. ١٣٥.محمد عبدالرحمن الحمد تربوي. ١٣٦.محمد عبدالغفور الشيوخ كاتب. ١٣٧.محمد عبدالله التاروتي موظف. ١٣٨.محمد عبدالله العلي موظف أهلي. ١٣٩.محمد عباس موظف. ١٤٠.محمد علي الخرس تربوي. ١٤١.منصور مدن فتيل مهتم بالشأن العام. ١٤٢.منير عبدالله المبارك مهندس. ١٤٣.منيره الكنعان ناشطة اجتماعية. ١٤٤.منيره موصلي فنانة تشكيلية. ١٤٥.منيع محمد الفريحي مصرفي. ١٤٦.نبيل فهد المعجل موظف أهلي. ١٤٧.نجيب اليوسف مصرفي. ١٤٨.نوال بيطار سيدة أعمال. ١٤٩.نوره الصويان مرشده اجتماعية. ١٥٠.نوره الضلعان ناشطة اجتماعية. ١٥١.هناء حسين الفريحي تربوية. ١٥٢.وليد محمد الغصون قانوني. ١٥٣.وليد عسيري موظف. ١٥٤.د. يوسف العجاجي أكاديمي. ١٥٥.يوسف عبدالرحمن الذكير مهندس وكاتب.

الملك عبدالله يعيد الإعتبار لسعود الفيصل

حل مقترح: تفاهم إيراني سعودي لحل المشاكل

محمد الأنصاري

الورقة التي ألقاها الأمير تركي الفيصل، السفير السعودي السابق في واشنطن ولندن، ورئيس الإستخبارات السعودية الأسبق، وذلك في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، والذي عقد في شهر مارس الحالي، أدهشت المراقبين للوضع السعودي. فقد تحدث الأمير بلغة مختلفة تماماً عما يجري على أرض الواقع، وكانت تحوي شحنة من الجرأة والإنصاف للمنافس أو الخصم غير مسبوقة في لغة السياسة السعودية، كما انها أيضاً تضمنت بعض ملامح حلول للأزمة في المنطقة.

ما لذي تغيّر في السعودية؟

هل هي مرحلة نضج متأخّر تصيب السياسيين من الأمراء؟

هذا لم نعهده من قبل!

هل الذي نقرؤه من الأمير الذي كان بالأمس يهدد بتدخل سعودي عسكري في العراق عبر وكيله نواف عبيد تحرر من الأعباء الرسمية فصار يتحدث بلغة جريئة كما تقول إيلاف (٧ مارس).

ولكن متى كان رجال الحكم السعودي يشابهون نظراءهم في البيت الأبيض؟! ومتى انقطعت روابط الدم والمصلحة بين أطراف الحكم، لتتحرر بهذا الشكل المدهش؟! ومتى كان المواطن السعودي يتخلّص من قيوده الرسمية حتى يتخلّص أميرٌ من تلك القيود، في حين أننا نعرف أن أميراً مثل طلال، الذي لا يتولى منصباً رسمياً منذ عقود عديدة، يصرح علناً في قناة الجزيرة بأنه يحتاج الى إذن مسبق من الملك قبل أن يتحدث للإعلام؟

سيطرة الملك على الملف الخارجي

الأقرب أن الملك عبدالله استطاع بنسبة كبيرة السيطرة على ملف السياسة الخارجية، وإعادة الإعتبار الى وزير الخارجية سعود الفيصل، والى آل فيصل عموماً، وبينهم تركي الفيصل الذي يبدو أن أحد أسباب استقالته من منصبه كسفير في واشنطن تعود الى أن الجناح السديري قد عيّن له وزيراً للخارجية آخر يقوم بكل المهام من لبنان والعلاقة مع اسرائيل وتصعيد الملف الإيراني وغيرها وهو الأمير بندر بن سلطان.

ما يجعلنا نميل الى هذا القول التالي:

١) أن الملك عبدالله اكتشف خلال الأشهر الماضية أنه ضُلّل بمعلومات وتحليلات خاطئة قادته لاتخاذ قرارات خاطئة، كما أنه حُجبت عنه معلومات كانت في غاية الأهمية. من بين ذلك، أن الملك الذي يتمتع بعلاقات طيبة مع سوريا، قد أُوغر صدره ضد الأسد، وقدم له سلطان وبندر معلومات خاطئة ليس عن لبنان فقط بل عن الحلف السوري الإيراني الذي يراد له تدمير السعودية نفسها. فمثلا حين زار وليد المعلم السعودية، قال له الملك ببراءة وبلاهة بالغين: لماذا سمحتم لستة ملايين إيراني يحتلون العراق ويصبحون مواطنين فيه؟! ولماذا تتآمرون علينا بالتعاون مع إيران لتقسيم السعودية؟

ومن الأمثلة أيضاً، أن الملك عبدالله لم يكن يعلم بتاتاً أن اتفاقاً جرى وفي الرياض بين حزب الله وسعد الحريري تحت اشراف بندر، وقد علم ذلك قبل أسابيع فقط، ومن وزير الخارجية السعودي نفسه.

ومن ذلك أن السفير الأميركي في العراق زلماي خليل زاد، أسرّ لعدد من السياسيين العراقيين بأن الملك عبدالله تعوزه المعلومات الصحيحة عن الوضع العراقي، فصار يصدق كل المعلومات التي تمرر اليه دون أن يقوم أحد مستشاريه بفلترتها. المسؤولون العراقيون والإيرانيون والسوريون وبعض المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين، كلهم يصابون بالدهشة من ضحالة التحليل السعودي للأحداث على مستوى القمّة، والأخطر من ذلك اتخاذ قرارات متسرعة غير ناضجة بناء على معلومات خاطئة سهل تمريرها للملك (غير المفلتر!) من أجل دفعه لمواقف تتماشى مع الموقف الأميركي، اليميني المتطرف منه خاصة، والقاضية بتصعيد الصراع مع سوريا ومع ايران وإشعال فتنة أكبر في العراق. وقد كان هذا هو الموقف السعودي الى ما قبل بضعة أسابيع.

٢) الذي تغير خلال الأسابيع الماضية، خاصة موضوع التواصل السعودي الإيراني بشأن ملفات المنطقة وعلى الأخص الملفين اللبناني والعراقي، حيث هدأ الأول على أمل التوصل الى تسوية وسطية، ويتمنى الكثيرون أن لو استطاع الطرفان السعودي والإيراني من تهدئة الوضع في العراق ايضاً. زيارة نجاد الى الرياض، كانت إشارة واضحة الى أن طريقة جديدة من التعاطي مع ايران قد تغيرت بصورة لافتة. هل كان ذلك مبادرة سعودية؟ على الأرجح أنها لم تكن كذلك، فالإيرانيون كانوا أصحاب المبادرة على الدوام وزياراتهم لا تنقطع للعاصمة السعودية، لكن الجانب السعودي كان الطرف المتشكك دائماً، والمتألم دائماً، وقد تصوّر خطأً هدف ذلك الإلحاح الإيراني.. لكنه فهم في النهاية أن أمامه طريقان مرّان: صراع أميركي ايراني يؤدي الى حرب تحرق السعودية ودول الخليج معها، دون أن ينهي النظام في ايران، إن لم يكن يسرع بانتاج قنبلتها النووية؛ والثاني، أن تتفق أميركا وإيران، فتصبح المحظية الجديدة، فيكون ذلك ضربة أكبر من سابقتها.

المهم في النهاية ان الملك على الأرجح، وبعقليته البدوية، وبحساباته البسيطة غير المعقدة، رأى أن لا مخرج من الأزمات القادمة الى بإيجاد تفاهم (ما) مع ايران، وهو لا يريد تكرار تجربة الملك فهد السابقة مع صدام حسين والتي ساقت الجميع الى محرقة اليوم. لا يريد عبدالله على الأرجح أن يتذكره شعبه بأنه انساق الى حرب تمّ تجريبها مثلها سابقاً، أتت على كل أرصدة السعودية الخارجية، مع العلم ان هذه الحرب لو وقعت وشاركت فيها السعودية فإنها ستكون أصعب من تلك الأولى وأكثر دماراً ليس للبلدين المتحاربين ولكن للسعودية نفسها ايضاً.

هذه الأمور كلها تشير الى أن ملف الخارجية قد عاد لسعود الفيصل، ولكن هذا لا يعني أن التيار السديري المسيطر قد تخلى عن قوته، ولكن تشاء الصدف أن الأمير سلطان ولي العهد، كسب هو الآخر أرضاً على حساب شقيقه الأمير نايف الذي هو كما سلمان ـ أمير الرياض ـ قد أضعفا سياسياً. وسلطان الذي طبعه المراوغة، يحاول إرضاء الملك، وإظهار نفسه كرجل توافقي تصالحي لا يسعى الى الإصطدام معه كما كان ولا يزال يفعل

نايف.
ولـهـذا السبب ربما، نـرى أن بـنـدر الـرجـل الأكثر شذوذاً في السيـاسـة الخارجيـة السـعوديـة، اضطر لـتـحـويـر وضـعـه كـأداة أميركيـة في جـهـاز الحكم السعودي، الى ممارسة دور الوسيط لتهدئة الجبهة الأميركيـة الإيرانيـة، وتقريب الفرقاء اللبنانيين. ولعل هذا الدور السعودي الـرافض للتصعيد في المنطقة، قد رضي به الأميركيون أو لم يكن لهم خيار إلا قبوله في حال استمر فشلهم المريع في العراق.

تصريحات تركي الفيصل

٣) أمـا تصـريـحـات الأمير تـركـي الـفـيـصـل فـهـي الأخرى تدخل في سياق مؤشرات (إعادة التوازن) للسياسة الخارجية السعودية، وذلك عبر (إعادة الـتـوازن) في مـيـزان الـقـوى بين أجـنـحـة الحكم السعودي، وزيادة سيطرة (الملك) على القرار من خلال الوزير المعيّن سعود الفيصل، و(تكييف) عمل الأمير بندر وفق السياسة التي يصنعها الملك، ولربما (تحييد) جزئي لنشاطه، والحدّ من اندفاعته الحادّة باتجاه توثيق عرى العلاقة مع اسرائيل من جهة، كما هي حدّته غير المبررة تجاه دمشق.
ما قاله الأمير تركي في ورقته بأبو ظبي لا يمكن أن تمثّل وجهة نظر خاصة محضة، كما لا يمكن أيضاً اعتبارها (خارطة طريق) جديدة للسياسة الخارجية السعودية، من جهة ثباتها، وإجماع القيادة السعودية عليها. لكنها ـ في كل الأحوال ـ تـعـطـي الإشـارات الممكـنـة لاتجاهـات السـيـاسـة الـسـعـوديـة الخارجـيـة الـقـادمـة، مـا لم تطرأ أمور أخرى في المنطقة قد تقلب المعادلات من جديد. بمعنى أن ما قاله تركي يمثل (سياسة اللحظة) وليس (الإستراتـيـجـيـة) الدائمة، وإنها تعبر عن (التمني والأمل) كما قال هو، ولكن وفق شروط اللحظة الحالية، ولا تعكس بالضرورة (إمكانية) حدوث ما يُتمنّى.
مـاذا قـال تـركـي الـفـيـصـل؟ مـا أورده مـن رؤى ومواقف في ورقته (التحديات التي تواجه دول الخليج العربية) يختصر في التالي:
ـ هناك أزمة على ضفتي الخليج، الذي يقطنه سنّة وشيعة، تغذيها كتابات تشق السنة والشيعة تأتي من خارج المنطقة هدفها (تقويض حركة التعايش السلـمـي بين أطـيـاف المجتمـع الـعـربـي بمختلف مذاهبه وعقائده التي ظلت قائمة على مدى قرون طويلة).
ـ أن الطرفين السني والشيعي غذّيا الأزمة، فمن جـهـة الشـيـعـة وايـران هـنـاك من لجأ الى العنف لتصفية الحساب مع السنة، ووصفهم بالوهابيين والتكفيريين، والذين أشاعوا فكرة غير صحيحة أن السنة في دول الخليج سكتوا عن اضطهاد صدام لهم في العراق. وفي المقابل (هناك عناصر انطلقت من عالمنا السني بدعوة بغيضة لقتل من سموهم بـالـرافضـة والتنكيل بهم، واجتمعت الفئتان في العراق الذي أصبح مَلْقى ومسرحاً لشتى أنواع الكره والبغض والمنكر).
ـ نجاد وعبدالله اتفقا على إخماد نار الطائفية المشتعلة في العراق ولبنان، وأن النظرة السعودية لإيران هي أنها (دولة جارة وصديقة تربطنا بها روابط تاريخية ومصالح اقتصادية وتقارب في نمط الحيـاة الاجتمـاعيـة). وأن الخلاف الطـائفي قديم لا يجب أن يؤدي الى العداء والكراهية، وهو خلاف يصعب حله بين يوم وليلة. وأن الحل ليس بإبراز التنافر في المذاهب وتسخيرها للعداء بين الطرفين، وأن ما يجب التركيز عليه هو (رفاهية المواطن) في الخليج على الضفتين.
ـ ان الخلافات المذهبية حوّلت الى أفعال سياسية صرفة، وأن (السياسة المذهبية) خطر عظيم يبعث عـلـى الخوف والـتـوجس والإرتـيـاب بين كـلا الـطـرفين، وفي حـال الإستـسـلام لـهـذه المخاوف والتوجسات (لن يكون هناك معنى لوجود نفوذ إيراني في العراق أو لبنان أو فلسطين، ولا لنفوذ سـعـودي فـيـهـمـا ، إذا كـان الـغـرض أن يـتـواجـه ويتصدى كل فريق للآخر هناك، وما يفترض أن يكون هو تعاون من أجل البناء وشراكة بين دول متجاورة تعمل معا من أجل إخراج المنطقة من الأزمات الخانقة التي تواجهها اليوم).
ـ بدل الحديث عن (هلال شيعي) و (مد سنّي) لا يمثل قـاعدة حل لمشاكل المنطقة، (لم لا نـأتي الـبـيـوت مـن أبـوابـهـا ونـحـول هـذه الـنـفـوذ إلى استثمارات في العراق ولبنان وفلسطين ، ودعم للتنمية فيهما ، بل وبيننا أيضا فنتطلع إلى استـثـمـار سـعـودي في مشهد أو شيراز، يـقـابـلـه اسـتـثـمـار إيـراني في مـديـنـة الملك عـبـد الـلـه الاقتصادية أو في الجبيل ، وبذلك نُذهب عنا رجس التوجس والشك).
ـ المنطقة بحاجة الى حلول واقعية وليس الى حلول غيبية أو مهدي منتظر او إمارة اسلامية مزعومة لا تستطيع معالجة تحديات اليوم. انتظار مائدة من السماء، أو نشر أفكار متطرفة تشل القدرة وتورث التواكل وتشيع التعصب، والحل يكمن في (تأسيس فكر سياسي بَنّاء يخص أمور الدنيا، دون إغراق في الغيبيات، ومن ثم نشرع في فتح آفاق للتعاون والـبـنـاء المشترك والـتـبـادل الاقـتـصـادي والاجـتـمـاعـي والـثـقـافي لمواجـهـة الـتـحـديـات الحقيقية).
ـ المملكة تؤمن بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، ولكن مع الإعتراف بـ (حق جميع دول المنطقة المشروع في الاستخدام السلمي لجميع أنواع الطاقة، بما فيها الطاقة النووية، ولقد حثت دول المجلس إيران لمرافقتها في هذا المجال. ولا يحق للمجتمع الدولي أن يكيل بمكيالين فيحرمنا وإيران بل يندد بنا جميعاً عندما نسعى إلى اقتناء أسباب المعرفة النووية من جهة، ويغض الطرف بل ويدير ظهره لما قامت وتقوم به إسرائيل التي أصبحت تملك القنبلة النووية).
ـ (مما لا شك فيه أن أي صراع ينشأ بين السعودية وإيران في لبنان سوف يمتد إلى خارجها، ولن يجد لـه مـن مشـجـعين سـوى المتـطرفين في الجانبين الـذيـن لا يـعـيـشـون ولا يـزدهـر منطقهم السقيم والأعوج إلا في زمن الفتن والنزاعات، فإذا غابت الفتن أثاروها، وإذا اصطلح الناس فتنوا بينهم وأجـجـوا الخلاف والشـقـاق، أمـا المشـجـع الآخـر فـأجـنـبـي غـريب، يـعـيش عـلـى خـلافـاتـنـا ويبرر وجوده بيننا بنزاعاتنا).
ـ لـبـنـان مـكـان اخـتـبـار المصـالـح المشتركة بين السعودية وإيران، بعد أن اقترب النزاع من حالة الفتنة الطـائفية: (ودفعـاً للتنافس والشقاق فقد وجدتِ المملكة أنه من الضروري فتح حوار مع إيران بدلاً من الصراع معها في لبنان، لأن الصراع سيضر أولاً بـاللـبـنـانـيين كـلـهـم، ثـم بـالعلاقة بين الجارين الكبيرين على ضفتي الخليج، وأخيراً وهو الأمر الأهم سوف يضر بالعلاقة المتوترة أصلاً بين السنة والشيعة، وهي علاقة لم نبذل بعد الجهد الكافي لعلاج اضطرابها بطرق تؤدي إلى تأصيل أسس للتعايش الحضاري في إطار روح التسامح الـهـائلـة الـتي يفيض بهـا ديننـا الحنيف، فإن لم نستطع فعل ذلك فعلى الأقل نمنع الاحتراب بين أتباع المذهبين).
ـ في الـعـراق (هـنـاك حـاجـة ملـحـة وضـروريـة إلى تعاون سعودي خليجي عربي إيراني يسعى حثيثاً إلى رأب الصدع دون انتظار حل الأزمة في لبنان.. وضـع الـعـراق لا يمكن تـأجيلـه.. في الـعـراق قـوى سـيـاسـيـة لم تـتـعـلـم بـعـد فـن الـتـعـايش وتـقـاسـم السلطة... وعلينا ألا نسمح لها باستغلالنا من أجل تصفية حساباتها، والتمدد القسري على بعضها الـبـعض مـسـتـخـدمـة سـلاح الـتـشـدد والمذهـبـيـة، لـتـغـطـيـة أطـمـاعـهـا السـيـاسـيـة ، وتحقيق شهوة الزعامة والتسلط).
ـ وأخيراً هـنـاك خطر التطرف والغلو الذي ينشر العنف والقتل والتدمير والتفجير (ومثلما اكتوينا نحن السنة بنار (القاعدة) وفتنتها، هاهم الشيعة يكتوون بـنـار وفـتـنـة طـائـفـة جديدة بينهم تدعى (جند السماء) رأينا شرها، وفعلها المنكر). لا يمكن لمفاوضات انت تنجح او اتفاقيات ان تحترم أو ثقة تؤسس بحضور هؤلاء: (وليكن العراق الساحة الأولى التي نؤسس فيها لموقف حازم ضد التطرف بكل أشكاله سنياً كان أم شيعياً، فهؤلاء هم الذين فـرقـوا بين الـعـراقـيين ودفـعـوهـم إلى حـالـة مـن الاسـتـقـطـاب، انـتـهـت إلى مـا نشـهـد الـيـوم مـن إرهـاصـات لتطهير عرقي قبيح).

إزداوجية السياسة السعودية

تجاذب الخوف بين طهران والرياض

سعد الشريف

تصريح وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل بأن بلاده وإيران تتعاونان لمحاولة تخفيف حدّة الأزمة في العراق ولبنان تشي بتحوّل في العلاقة المليئة بالشك والحذر والخوف المتبادل. فالوساطة التي يقوم بها الطرفان هي دون شك خطوة غير عادية في ظل أجواء مشحونة بالتوتر والاستقطاب الطائفي، والموقف العدائي من قبل واشنطن تجاه ايران، سيما بالنظر الى التنافس الايراني السعودي على النفوذ في المنطقة، خصوصاً وأن السعودية أعلنت صراحة حول شكوكها حول الدور الايراني في العراق والمنطقة، عطفاً على مقولات أردنية ومصرية سابقة بخصوص الهلال الشيعي، الذي كشف سيمور هيرش مؤخراً بأنه بدعة أميركية بامتياز.

قرار السعودية بالتعاون مع ايران في التوسط بشأن النزاعات في المنطقة قد تشير الى الخطر المنبعث من سفك الدماء الغزيرة في العراق واحتمال اندلاع حرب أهلية في لبنان والتي قد تستوعب مساحة واسعة من المنطقة، وهو ما يبعث مخاوف جمة لدى القيادة السعودية.

بالنسبة لواشنطن، يتسبب التعاون الايراني السعودي في إعاقة الجهود الاميركية لعزل طهران، التي باتت جزءً من لغة التصعيد الاميركي في الشرق الاوسط والعالم. فقد إتهم بوش في يناير الماضي إيران بأنها تغذي مأزقاً ما في الشرق الاوسط ودعى الى كبح دعمها لحزب الله في لبنان والمليشيات الشيعية في العراق. وقد رفض بوش فيما مضى الدعوات من أجل التوصل مع ايران للمساعدة في تسوية أزمات المنطقة، وهو ما قبل به مؤخراً على مضض وفي نطاق محدود في العراق من أجل إنقاذ إدارته التي بات الأمل بنجاح الخطة الأمنية في بغداد يتبدد على نحو مضطرد (لم تحدث الخطة الأمنية الجديدة سوى تحسناً طفيفاً، وان انخفاض معدل العنف لم يتجاوز ٨ بالمئة في الاسبوعين الاولين للخطة).

السعودية من جانبها تشعر بأن لا ضمانات مؤكّدة من وراء التصعيد الاميركي ضد ايران، وأن اعتماد خيارات موازية ضروري من أجل تفادي خسائر غير منظورة، خصوصاً مع وصول الديمقراطيين الى الكونغرس وضعف ادارة بوش على القيام بدور مستقل في شؤون المنطقة.

في نهاية ديسمبر الماضي استقبل الملك عبد الله نائب الامين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، وفي يناير الماضي استقبل الملك رئيس الامن القومي الايراني علي لاريجاني. وقد أشار سعود الفيصل الى طبيعة تلك اللقاءات بأن السعودية تريد السلام في المنطقة، وأن الاتصالات مستمرة بين الرياض وطهران. ولذلك كان الموفد السعودي الى إيران يدرس الجهود من أجل تهدئة الوضع وتبديد الأزمات في العراق ولبنان، واكتشاف إمكانية التدخّل الايراني في هذين الملفين على وجه التحديد.

يحلل عريب الرنتاوي طبيعة الحوار السعودي الايراني في غياب (الرباعية العربية) على قاعدة المخاوف والشكوك، ويضعه في سياقه الزمني. فقد ذكر الرنتاوي في الثامن عشر من فبراير الماضي حول تبلور محور الاعتدال العربي بالقول: تحت وطأة الخشية من تنامي دور إيران الإقليمي، المتسلح بأنياب نووية حادة، التأم شمل معسكر الاعتدال العربي، وتمأسست جهود التنسيق والتقارب والتعاون بين مكوناته، إلى الحد الذي بات معه الحديث عن (رباعية عربية) أمرا ممكنا، وبدا لبعض الوقت أن المواجهة وليس الحوار هي ما ستحكم راهن العلاقات العربية الإيرانية ومستقبلها.

> **السعودية قلقة من التصعيد الاميركي ضد ايران، واعتماد خيارات موازية ضروري من أجل تفادي خسائر غير منظورة**



نجاد في الرياض: قلق مشترك

لكن مياها كثيرة جرت في أنهار الإقليم منذ الصيف الماضي، وتحديدا منذ حرب تموز ـ آب اللبنانية الإسرائيلية التي أشعلت قلق المعتدلين العرب، ودفعتهم لتخطي خلافاتهم وحساسياتهم القديمة ـ الجديدة، فالأطراف المختلفة، خصوصا السعودية وإيران، وجدت نفسها تنزلق إلى مواجهة لا رابح فيها ولا خاسر، فإيران من جهتها تدرك تمام الإدراك أن استمساكها بخطاب مذهبي في بحر سني متلاطم الأمواج سيجعل منها لاعبا ثانويا مكشوف الظهر، وهي خسرت الكثير من صدقيتها و(شعبيتها) بفعل دورها في العراق وبالأخص بعد الظروف التي لابست إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين. والسعودية التي تجد نفسها في موقع زعامة روحية للعرب والمسلمين السنة، تدرك بدورها، وأتم الإدراك أيضا، أن يقظة المارد الشيعي على وقع الانقسام المذهبي، سيرتد عليها وعلى مجال نفوذها الحيوي في الخليج والإقليم، بل وقد يتهدد الروحية بأشد الأضرار، لذلك رأينا الدبلوماسية السعودية تستعيد نشاطها بعد سنوات من (الركود البريجنيفي).

والأهم من كل هذا وذاك، أن المعتدلين العرب، الذين يتابعون بلا شك، سقوط سياسة الإدارة الأمريكية في واشنطن وبغداد على حد سواء، ربما أدركوا مخاطر الانسياق خلف واشنطن والتساوق مع

حروبها وصراعاتها المجنونة، وربما دفعتهم (غريزة حب البقاء) إلى الإبقاء على مسافة تفصلهم عن المحافظين الجدد وحروبهم الأحادية والاستباقية، الأمر الذي خلق أرضية يمكن البناء عليها للحوار العربي الإيراني.

ولقد شهدنا على نضج أولى ثمار هذا الحوار في اتفاق مكة بين فتح وحماس، وهو الاتفاق الذي ما زال يجابه بالرفض الإسرائيلي والتحفظات الأمريكية الشديدة، وقد نشهد قريبا ولادة اتفاق سعودي إيراني حول لبنان، ينطوي على تسوية بين الأفرقاء تطال المحكمة وتطاول الحكومة والاستحقاق الرئاسي والانتخابات النيابية المبكرة. ولولا إصرار إدارة بوش على استبعاد إيران وسوريا من دائرة المعالجات المطلوبة للأزمة العراقية، لأمكن للحوار العربي الإيراني أن يصل إلى نتائج مهمة على طريق حلحلة هذه الأزمة، لكن واشنطن المتفرغة بالكامل للملف العراقي، لا تريد تدخلا من أحد، حتى من قبل أصدقائها خارج إطار إستراتيجيتها الجديدة ـ القديمة، مفضلة ترك مساحة من حرية الحركة والمناورة لحلفائها في التعامل مع أزمات المنطقة الأخرى.

التحرك السعودي النشط على خط إيران، جعل من الرياض ناطقا باسم معسكر الاعتدال و(الرباعية العربية)، مثلما جعل من طهران ناطقا باسم دمشق وحلفائها في فلسطين ولبنان، ولا ندري ما إذا كانت هذه (الثنائية) مثيرة للارتياح أم للامتعاض، بالنسبة للحلفاء الآخرين في كلا المعسكرين، لا ندري ما إذا كان هذا الجهد السعودي منسقا ومندرجا في سياق تقاسم الأدوار، أم أننا سنشهد قريبا عودة الروح لنظرية (صراع الأدوار) خصوصا بعد أن تهشم دور سوريا لصالح إيران وضعف دور مصر لصالح السعودية؟

وبالرغم من أنه ليس واضحاً حتى الآن الى أي مدى ستؤدي الاتصالات السعودية الايرانية في تحقيق إنجاز على الأرض، فإن زيارة الرئيس الايراني أحمدي نجاد الى الرياض في الثالث من مارس تشير الى تقدّم في الاتصالات السعودية الايرانية، خصوصاً وأن الشكوك مازالت تساور الرياض من نجاح الخطة الأمنية الاميركية الجديدة في العراق. يدعم هذا التحوّل ليونة أميركية من نوع ما كشف عنها قرارها بالمشاركة في مؤتمر بغداد في العاشر من مارس.

في الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل المسعى الاميركي العلني والخفي لتحريك حلفائها العرب مثل السعودية، ومصر والاردن ضد ايران بدعوتهم لدعم مشروعها في العراق منذ بدء الخطة الامنية في بغداد، وتعزيز حضورها العسكري في الخليج التي تصفه بأنه إشارة القوة الموجّهة الى ايران.

لقد عبّرت السعودية عن قلقها إزاء أزمتي لبنان والعراق كونهما قد يشحنان التوترات الشيعية السنية عبر الشرق الاوسط بدفع وتخطيط اميركي، وهو ما جعلها تخفف سيرها في الطريق المؤدية الى الصراع الطائفي، بالرغم من الضغوطات الشديدة التي تواجهها من المتشددين الدينيين لدعم السنة العرب في العراق ضد الشيعة، وقد حاول الملك عبد الله تخفيف هذه الضغوطات والمخاوف في مقابلة مع صحيفة (السياسة) الكويتية في يناير الماضي حيال النفوذ الايراني، على خلفية شائعات حول دعم ايران للجهود بتحويل بعض السنة الى شيعة، وهي رسالة موجّهة الى المتشددين الدينيين أكثر من كونها موجّهة الى ايران.

من الواضح، أن ثمة قلقاً لدى الادارة الاميركية من الاتصالات واللقاءات الايرانية السعودية، كونها قد تحبط الادارة الاميركية التي راهنت على الفتنة الطائفية كخيار متعدد الوظائف والأبعاد للخروج من مأزقها في العراق، ولدعم حلفائها في لبنان، وعزل ايران في المنطقة كجزء من تحضيرات الحرب. وفيما يبدو، فإن الفتنة الطائفية لم تحقق نتائج كثيرة على الأرض، نتيجة إصرار أطراف فاعلة في الجانبين السني والشيعي على إسقاط الورقة المذهبية في اللعبة السياسية الاميركية والاسرائيلية. الجهود السعودية من أجل احتواء ايران واشراكها في قضايا المنطقة قد تنجح على المستوى الاقليمي، وقد تكبح العلاقات الاميركية وزيادة التوترات المذهبية طويلة المدى بين العرب، السنة والشيعة. وأكثر من ذلك، فإن الاستراتيجية السعودية تشتمل على أفق ضعيف لتغيير الوضع في العراق.

وتلعب الرياض حالياً موازنة دقيقة في لعبة ميزان القوى تجاه إيران، فهي تسعى الى تخفيض النفوذ الايراني المتنامي في العالم العربي، وفي الوقت نفسه تتفادى مواجهة مفتوحة مع طهران: فقد أشارت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى الرياض مؤخراً الى الرغبة السعودية لتعميق العلاقة مع موسكو، في المقابل فهي تواصل دعمها الى حكومة السنيورة في لبنان. وعلى أية حال، فإن الرياض قد دخلت في جهد مشترك مع ايران للحيولة دون إنفجار الوضع في لبنان، جهود الوساطة التي قام بها الملك عبد الله بين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وقائد فتح محمد عباس وقيادة حماس، كانت تهدف ليس الى انهاء النزاع الأهلي بين الفلسطينيين وتشكيل حكومة وحدة وطنية فحسب، ولكن أيضاً إبعاد حماس عن مجال النفوذ والدعم الايرانيين وإعادة تأكيد الدور السعودي كراعي أساسي للفلسطينيين.

الفتنة الطائفية لم تحقق نتائج، بفعل إصرار الجانبين السني والشيعي على إسقاط الورقة المذهبية من يد الأميركيين والإسرائيليين

في مقابلة الملك عبد الله مع صحيفة السياسة الكويتية في يناير الماضي تلخيص للاستراتيجية السعودية إزاء إيران، فقد اشتملت على تحذير للايرانيين بأن عليهم أن يفهموا حدودهم إزاء القوى الدولية المتصارعة. ولكن في المقابل، طمأنهم بأنه لن ينضم الى أي محور دولي موجّه ضدهم. وأن التوقعات بأن السعودية قد تستعمل (سلاح النفط) ضد إيران، من أجل تخفيض الاسعار عن طريق زيادة الانتاج، قد ثبت بأن لا أساس لها من الصحة. وفيما قد تنجح الاستراتيجية السعودية في كبح النفوذ الايراني في أطراف تخوم ايران، فليس هناك شيء في هذه الاستراتيجية يمكن توقعه لوضع حد للنفوذ الايراني في العراق، وأن التلميحات بأن القوة العسكرية السعودية ستتدخل في العراق مجرد مخادعة. ومن غير المحتمل أن يقوم السعوديون بتقديم دعم مفتوح لجماعات التمرد السنيّة لسببين أساسيين: معارضة الولايات المتحدة ومخاوف الرياض من ارتداداته المحلية.

تنسجم الاستراتيجية السعودية مع الجهود الاميركية لتعبئة محور الدول العربية (المعتدلة) ضد ايران، ولكن التكتيكات السعودية على الجبهتين تنطوي على خطر العمل على أغراض متناقضة مع واشنطن:

النزاع العسكري: واشنطن تريد عزل ايران اقليمياً، وربما للتحضير من أجل مواجهة عسكرية. وفيما تسعى الرياض الى كبح النفوذ الايراني، فإنها تسعى للحيولة دون وقوع نزاع عسكري مباشر.

ـ حماس: بالنسبة للرياض، فإن تخفيف التوترات المحلية والنفوذ الايراني بين الفلسطينيين أمر أهم من التقدّم في مشروع السلام العربي الاسرائيلي. في المقابل، فإن واشنطن تنظر الى تهميش حماس هو خطوة للامام في عملية السلام.

القلق الرئيسي بالنسبة للرياض هو تنامي القوة الايرانية في المنطقة، وهناك مؤشرات بأن النزعة المذهبية المناهضة للشيعة ليست بالضرورة القوة المحرّكة للسياسة السعودية:

ـ في أكتوبر الماضي، استضاف السعوديون لقاءً حيث أصدر علماء السنة والشيعة وثيقة تستنكر العنف الطائفي.

ـ قال الملك عبد الله بأن التوترات السنية الشيعية كانت (أمراً يبعث على القلق وليست أمراً خطيراً).

ـ واصلت الرياض سياستها في إشراك السكان الشيعة.

وعلى أية حال، فإن القادة السعوديين لم يفعلوا شيئاً لاحتواء الصرامة المتزايدة لتعبيرات المشاعر المعادية للشيعة. وتدرك الرياض بأنها لا تستطيع تسويق سياسة احتواء النفوذ الايراني للعامة بنقاشات حول ميزان القوى:

ـ الرأي العام العربي داعم للموقف العدائي الايراني ازاء اسرائيل، وداعم لحزب الله وحماس والبرنامج النووي.

ـ وعليه، فإن القادة العرب يسوّقون سياستهم على قاعدة مذهبية.

الخوف يكمن في أن الحكومات قد تفقد السيطرة على

التوترات المذهبية:
- في الحالة السعودية، على سبيل المثال، فإن تصاعد التوترات المذهبية قد يزيد في تعقيد، إن لم يكن يقلب، جهود عبد الله في تقريب الاقلية الشيعية، وقد بات ملحوظاً خلال الشهور الماضية بأن الاخيرة بدأت تجهر بمخاوفها إزاء التصعيد المذهبي الذي قد ينقلب الى صراع عسكري مفتوح يهدد المنطقة.
- الطائفية المتزايدة في السعودية تلعب لصالح المتطرفين الوهابيين، الذين كانوا حتى وقت قريب في صميم الاهتمام الاعلامي المحلي والخارجي، الى جانب الملاحقة الواسعة من قبل أجهزة الأمن السعودية، التي يبدو أن حوادث العنف المتفرقة التي جرت في الشهرين الماضيين تدفع باتجاه إعادتهم الى الواجهة مجدداً.
- الطائفية المتزايدة ستزيد أيضاً المصاعب على الرياض من أجل تطبيق سياسة دقيقة إزاء إيران.
وعموماً، فإن الجهود السعودية تناسب الاستراتيجية الاميركية لبناء تحالف معادي لإيران في المنطقة، ولكن السياسات المحددة للرياض تعمل على الضد من الموقف الاميركي في عدد من القضايا. فليس بإمكان السعودية توليد دعم شعبي لكبح النفوذ الايراني بدون اللعب بالورقة المذهبية. وفي المدى القصير، فإن التوترات السنية الشيعية المتزايدة قد عملت على الحد من النفوذ الايراني. وعلى أية حال، فإن المناخ الاقليمي المخترق بالتوترات المذهبية سيعمل في نهاية المطاف ضد جهود الاصلاح.

زيادة التسلح في الخليج.. وهم الخطر

فيما تتنامى المخاوف حيال النزاع المتصاعد بين ايران والغرب، فإن دول الخليج بدأت استعراضاً نادراً للقوة من خلال الإعلان عن شراء صفقات عسكرية جديدة ومناقشة بصورة علنية المخاوف الامنية لديهم.
فهذا الاستعراض يعدّ نادراً بالنسبة للدول الخليجية ذات الطبيعة السرية، والتي خطّطت في سنوات سابقة لتطوير قواتها المسلّحة بعيداً عن الأنظار، فإنها اليوم تتحدث بصراحة عن هذا الموضوع بالغ الحساسية. ويقول المسؤولون العسكريون بأن هذه الدول، التي تميل عادة الى المواربة، قد ضاعفت من تعاونها العسكري وفتحت خطوط اتصال مع المؤسسة العسكرية الاميركية في الخليج.
فقد تم نصب بطاريات صواريخ باتريوت القادرة على اعتراض واسقاط الصواريخ البالستية في عدد من دول الخليج بما فيها الكويت والسعودية وقطر، بل أن هذه الدول قد كشفت بصورة مشددة على خصومتها مع الطموحات النووية الايرانية.
ويحسب مسؤول في الامارات العربية المتحدة (كان هناك دائماً تشخيص للتهديد في المنطقة، ولكن حجم المناظرة قد ازداد الآن حيال هذا الأمر. والرسالة الآن هي هناك حوار مستمر مع ايران، ولكن لا يعني ذلك أنني لا أنوي الدفاع عن نفسي).
لقد نجحت الولايات المتحدة في صنع خطر متخيّل من أجل ضمان اعتماد دول الخليج عليها في موضوع الأمن والحماية في مقابل الحصول على النفط والتسهيلات العسكرية. فالاسطول الخامس الأميركي يتمركز في البحرين، والقيادة المركزية الاميركية متمركزة بالقرب من قطر، والبحرية الاميركية اعتمدت لفترة طويلة على تسهيلات الرسو في الامارات العربية المتحدة، والتي تملك أحد الموانىء المائية الأعمق في المنطقة عند جبل علي.
من جانبها، بدأت الولايات المتحدة بزيادة ملحوظة في عديد قواتها في الخليج حيث توجد الآن حاملة الطائرات الثانية مزوّدة بكاسحات ألغام.
بحسب الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الامارات وحاكم إمارة أبو ظبي قال في معرض إيدكس للاسلحة الشهر الفائت (نعتقد بأن هناك حاجة من أجل القوة لحماية السلام، وأن الشعب القوي بالقدرة على الرد هو الحامي الحقيقي للسلام، ولذلك فإننا متحمسون للحفاظ على كفاءة قواتنا المسلّحة).
وقد كان الخليج سوقاً مغرياً للسلاح، حيث ينفق كل من السعودية والكويت وعمان ما يربو عن ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي على السلاح، اي ٢١ مليار دولار بالنسبة للسعودية و٤ مليار دولار بالنسبة للكويت و٢.٧ مليار دولار بالنسبة لعمان، بحسب تقديرات جون كينكل، مدير رئيسي لمؤسسات جين لخدمات الاستشارات الاستراتيجية. واذا ما تم اقتفاء الصفقات المعلن عنها مؤخراً، فمن المقدّر أن بلداناً مثل الامارات العربية المتحدة والكويت وعمان والسعودية ستنفق ما يصل الى ٦٠ مليار دولاراً هذا العام.

هيرش لـ(النهار):

الفتنة المذهبية صناعة أميركية

أجرت صحيفة (النهار) البيروتية في ٢٦ فبراير الماضي حديثاً مع سيمور هيرش عقب صدور تقريره (إعادة توجيه) الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، وقال هيرش بأن الولايات المتحدة تموّل الفتنة بين السنة والشيعة، ونسب الى ديبلوماسيين أميركيين وأوروبيين وعرب أن الادارة الأميركية تقوم بإدارة عمليات تمويل سرية في اطار دعمها لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة، تهدف الى اضعاف الامين العام لـ(حزب الله) السيد حسن نصرالله ومعه الشيعة، وذلك من دون موافقة الكونغرس أو المرور بالقنوات القانونية المعتمدة في الولايات المتحدة.
ولمح في حديث الى (النهار) على هامش مشاركته في دورة تدريبية للصحافيين العرب بدعوة من (مؤسسة محمد حسنين هيكل للصحافة) في القاهرة الى ان الاموال التي صرفتها الادارة الاميركية على شكل مساعدات للحكومة وللأجهزة الامنية قد تكون صرفت من المبالغ المرصودة اصلا للحرب على العراق من دون العودة الى الكونغرس ولجان الامن والاستخبارات فيه.
وقال هيرش للصحيفة: (أعتقد ان الادارة الاميركية قررت ان اساس المشكلة في الشرق الاوسط هو الشيعة ولذلك ستدعم الحكومات السنية في الشرق الاوسط... واعتقد ان الجمهور الاميركي سيتعلم هذا الاسبوع عبارة جديدة هي (الفتنة)، رغم اعتقادي بأن ٩٩،٩٩ في المئة من الاميركيين لن يفهموا ماذا يعني ذلك. الا أن حكومتنا اتخذت قرارا لا يصدق بشن الحرب على الشيعة. بالطبع، في العراق، كان هناك توتر بين الطائفتين قبل الحرب، لكن الوضع لم يتفاقم الا بعد اجتياح الولايات المتحدة للبلاد).
ونسب الى المسؤول في وزارة الخارجية الاميركية في عهد الرئيس الاميركي السابق بيل كلينتون مارتن انديك، الذي تولى ايضا منصب السفير الاميركي في اسرائيل ان (الشرق الاوسط يتجه الى حرب باردة خطرة بين السنة والشيعة). وفي لبنان، تحدث هيرش عن دعم اميركي مطلق لحكومة السنيورة، تمثل اخيرا في تقديم واشنطن مساعدات فاقت مليار دولار اميركي منذ الصيف الماضي، ونسب الى (مسؤول كبير في جهاز الاستخبارات الاميركية ومستشار حكومي) أن لدى الولايات المتحدة (برنامجا لتعزيز قدرة السنة على مواجهة التأثير الشيعي، ونحن ننشر المال هناك على قدر ما نستطيع. الا ان المشكلة تكمن في ان الاموال تصل الى الجيوب اكثر مما نعتقد. وفي هذا المجال، نحن نمول الكثير من الأشرار من غير أن نعي ما قد يترتب على ذلك. لسنا قادرين على تحديد الاشخاص الذين يعجبوننا وحملهم على توقيع ايصالات، وتجنب الذين لا يروقوننا. انها مجازفة كبيرة جداً).
وحول مستقبل الشرق الأوسط، يجيب هيرش: (ما دامت الولايات المتحدة مستمرة في سياستها فالامور في المنطقة ستؤول الى مزيد من التوتر. الا ان الاهم اليوم، هو ان يعمد الكونغرس الى التحقيق في المعلومات التي سأنشرها، فيدقق في مصدر الاموال التي تصرفها الادارة الاميركية على المجموعات السنية في المنطقة، فهذا غير مقبول).

سيمور هيرش في (إعادة التوجيه)

عناق إستراتيجي بين الرياض وتل أبيب

كتب سيمور هيرش في مجلة (نيويوركر) بتاريخ ٥ مارس بعنوان (إعادة التوجيه) في محاولة للاجابة عن سؤال كبير: هل أن سياسة الادارة الجديدة تفيد خصومنا الجدد في الحرب على الارهاب؟. وتضمن التقرير معلومات بالغة الأهمية إضافة الى ما جمعه من معلومات تكشّفت خلال الشهور الماضية، ولكن ما يجعل التقرير على قدر كبير من الأهمية أنه يضع المعلومات في سياق موضوعي ويعزز ما كان يحوم تحت السطح من مخاوف حول السياسات الاميركية في الشرق الاوسط وطبيعة التحرّكات التي تقوم بها واشنطن مع حلفائها في المنطقة، هو بالتأكيد تقرير يميط اللثام عن خفايا الاستراتيجية الاميركية في المنطقة الأشد التهاباً في العالم، وما هي طبيعة المهمات التي تضطلع به حكومات عربية حليفة لواشنطن، وما علاقتها بالدولة العبرية، وماهو الدور الجمعي الذي يلعبه معسكر الاعتدال في ملفات المنطقة. وسنقتطف من التقرير بعض الفقرات المتعلقة بالسعودية:

في الأشهر القليلة الماضية، وفي وقت تدهور فيه الوضع في العراق، قامت إدارة جورج بوش، عبر دبلوماسيتها العامة وعملياتها السرية، بإجراء تحول مهم في إستراتيجيتها في الشرق الأوسط. (إعادة التوجيه) تلك، حسبما يسميها البعض في البيت الأبيض، قادت الولايات المتحدة إلى موقع أقرب نحو مواجهة مفتوحة مع إيران وبعض أجزاء المنطقة، دافعةً إياها باتجاه نزاع طائفي متّسع بين الشيعة والسنة.

وبهدف تقويض إيران، ذات الغالبية الشيعية، قررت إدارة بوش إعادة ترتيب أولوياتها في الشرق الأوسط. ففي لبنان، تعاونت الإدارة مع الحكومة السعودية، وهي سنية، في عمليات سرية تهدف إلى إضعاف حزب الله، المنظمة الشيعية المدعومة من إيران. كما شاركت الولايات المتحدة في عمليات تستهدف إيران وحليفتها سوريا. وكانت إحدى النتائج الجانبية لتلك النشاطات دعم المجموعات السنية المتطرفة التي تعتنق رؤية عسكرية للإسلام وهي معادية لأميركا ومتعاطفة مع القاعدة..

بعد أن حملت ثورة العام ١٩٧٩ الحكومة المتدينة إلى السلطة، قطعت الولايات المتحدة علاقتها مع إيران وبنت علاقات أوثق مع قادة الدول السنية مثل الأردن ومصر والسعودية. ثم أصبحت هذه الحسابات أشد تعقيداً بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، وخصوصاً مع السعوديين. فالقاعدة منظمة سنية، والكثير من ناشطيها يتحدرون من دوائر متدينة متطرفة داخل السعودية.

ونوقشت السياسة الأميركية الجديدة، في خطوطها العريضة، على الملأ. وخلال شهادتها أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في كانون الثاني الماضي، قالت وزيرة الخارجية الأميركية كوندليسا رايس إن هناك (اصطفافا استراتيجياً جديداً في الشرق الأوسط) يفصل بين (الإصلاحيين) و(المتطرفين)، مشيرة إلى أن الدول السنية تمثل مراكز الاعتدال، فيما تقع إيران وسوريا و(حزب الله)، حسبما قالت، (في الجهة الأخرى من هذا التقسيم).

ومع ذلك، فإنّ بعض التكتيكات الجوهرية لإعادة التوجيه ليست علنية. ففي بعض الحالات، ابقيت العمليات السرية مستترة، من خلال ترك التنفيذ أو التمويل للسعوديين، أو من خلال إيجاد طرق أخرى للالتفاف حول الآلية النظامية لصرف المخصصات في الكونغرس، على حد قول مسؤولين حاليين وسابقين مقربين من الإدارة.

وقال لي عضو بارز في لجنة المخصصات في مجلس النواب إنه سمع عن الاستراتيجية الجديدة، ولكنه أحسّ بأنه، وبعض زملائه، لم يتم إطلاعهم عليها بشكل لائق. وأضاف (لم نحصل على أية معلومات.. سألنا عما يدور، فأجابوا أن لا شيء يحصل.. وعندما وجّهنا أسئلة محددة، قالوا سنطلعكم عليها في ما بعد)، واصفاً ذلك بـ(المحبط جداً).


سيمور هيرش

إن اللاعبين الأساسيين وراء إعادة التوجيه هم نائب الرئيس ديك تشيني، ونائب مستشار الأمن القومي اليوت ابرامز، السفير الأميركي في العراق (ومرشح لمنصب سفير الأمم المتحدة) زلماي خليل زاد، ومستشار الأمن القومي السعودي الأمير بندر بن سلطان. وفيما كانت رايس مسؤولة بشكل وثيق عن رسم السياسة العلنية، قال المسؤولون الحاليون والسابقون إن الجانب السري كان موجهاً من قبل تشيني. (ورفض مكتب تشيني والبيت الأبيض التعليق على هذه القصة، أما البنتاغون فلم يجب عن أسئلة محددة ولكنه قال بأن (الولايات المتحدة لا تخطط لحرب مع إيران).

إن التحول في السياسة دفع السعودية و(إسرائيل) إلى ما يشبه (العناق الاستراتيجي الجديد)، لا سيما أن كلا البلدين ينظران إلى إيران على أنها تهديد وجودي. وقد دخلوا (السعوديون والإسرائيليون) في محادثات مباشرة، والسعوديون، الذين يعتقدون أن استقراراً أوسع في (إسرائيل) وفلسطين سيعطي لإيران نفوذاً أقل في المنطقة، أصبحوا أكثر تدخلاً في المفاوضات العربية الإسرائيلية.

وقال مستشار حكومي أميركي له علاقات وثيقة مع (إسرائيل) إن الاستراتيجية الجديدة (تعتبر تحولاً رئيسياً في السياسة الأميركية. إنها بحر من التغييرات)، مضيفاً أن الدول السنية (متخوفة من انبعاث شيعي.. وهناك امتعاض متنامٍ حيال مراهنتنا على الشيعة المعتدلين في العراق.. لا يمكننا ردّ الفوز الشيعي في العراق ولكننا نستطيع احتواءه).

وقال لي الباحث في مجلس العلاقات الخارجية فالي نصر، الذي كتب بشكل موسع عن الشيعة وإيران والعراق إن (نقاشاً جرى على ما يبدو داخل الحكومة حول أيهما يمثل خطراً أكبر: إيران أو الراديكاليون السنة)، مضيفاً أن (السعوديين

والبعض في الإدارة يعتقدون أن التهديد الأكبر يتمثل في إيران وأن الراديكاليين السنة هم الأعداء الأقل شأناً.. انه انتصار للخط السعودي).

ويبدو أن السياسة الجديدة للإدارة من أجل احتواء إيران تعقّد استراتيجيتها من اجل كسب الحرب في العراق. ومع ذلك قال الخبير في الشؤون الإيرانية باتريك كلوسون، ونائب مدير معهد واشنطن للأبحاث حول سياسة الشرق الأدنى إن علاقات أوثق بين الولايات المتحدة والسنة المعتدلين وحتى الراديكاليين قد تبث (الخوف) في حكومة نوري المالكي و(تجعله قلقاً من أن السنة قد يكسبون الحرب) الأهلية هناك.

لعبة الأمير بندر

اعتمدت جهود الادارة لتحجيم القوة الايرانية في الشرق الأوسط بشكل كبير، على السعودية والأمين العام لمجلس الأمن القومي السعودي الأمير بندر بن سلطان. وقد عمل بندر في منصب سفير الولايات المتحدة لمدة ٢٢ عاما، حيث حافظ على صداقة مع الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني. وفي ظل منصبه الجديد، استمر في الاجتماع بهما بشكل سري. وقد قام مسؤولون في البيت الأبيض بزيارات عديدة الى السعودية مؤخرا، بعضها غير معلن.

في تشرين الثاني الماضي، توجه تشيني الى السعودية لعقد لقاء مفاجئ مع الملك عبد الله وبندر. وذكرت (التايمز) حينها ان الملك حذر تشيني من ان السعودية ستدعم حلفاءها السنة في العراق اذا قررت الولايات المتحدة الانسحاب. وقال لي مسؤول استخباراتي اوروبي ان اللقاء ركز أيضا على المخاوف السعودية من (صعود الشيعة)، وأنه رداً على ذلك (بدأ السعوديون يستخدمون نفوذهم المالي).

وفي عائلة ملكية تظللها المنافسة، تمكن بندر على مر الأعوام من بناء قوة تعتمد بشكل كبير على علاقته الوثيقة بالولايات المتحدة، التي تعد حاسمة بالنسبة للسعوديين. وخلف بندر في منصبه كسفير الأمير تركي الفيصل؛ استقال تركي بعد ١٨ شهراً وخلفه عادل الجبير، البيروقراطي الذي عمل مع بندر. وقال لي دبلوماسي سعودي سابق إنه خلال فترة عمل تركي، عرف هذا الأخير بلقاءات بندر ومسؤولي البيت الأبيض وبينهم تشيني وأبرامز. وقال المسؤول السعودي (أعتقد أن تركي لم يكن سعيداً بهذا الأمر). لكنه أضاف أنه رغم أن تركي لا يحب بندر، فإنه تشارك معه في هدفه وهو مقارعة انتشار القوة الشيعية في الشرق الأوسط.

(لا يزال السعوديون ينظرون الى العالم من خلال الإمبراطورية العثمانية، عندما كان السنة يحكمون، والشيعة في أسفل الدرجات)، كما قال لي فريدريك هوف، وهو ضابط عسكري متقاعد يعمل كخبير حول الشرق الاوسط. وأضاف أنه إذا نُظر الى بندر على أنه يحدث تحولاً لدى السياسية الاميركية تجاه السنة، فإن هذا الأمر سيعزز موقعه لدى العائلة الحاكمة.

ويسيطر على السعوديين الخوف من أن تتمكن إيران من قلب موازين القوى ليس فقط في المنطقة بل في بلدهم أيضاً. ففي السعودية، أقلية شيعية في مناطقها الشرقية، حيث أهم حقول النفط، وحيث ترتفع حدة التوتر المذهبي. وتعتقد العائلة الحاكمة ان الناشطين الإيرانيين، الذين يعملون مع الشيعة المحليين، كانوا وراء العديد من الهجمات الارهابية داخل المملكة، وذلك بحسب فالي نصر. (اليوم، الجيش الوحيد القادر على احتواء إيران ـ الجيش العراقي ـ دمر من قبل الولايات المتحدة. نحن نتعامل مع إيران التي تستطيع ان تكون قادرة نووياً وتملك جيشاً نظامياً من ٤٥٠ ألف جندي). (السعودية تملك جيشاً نظامياً من ٧٥ ألف جندي).

ويضيف نصر أن (السعوديين يملكون وسائل تمويل ضخمة، وعلاقات قوية بالإخوان المسلمين والسلفيين) ـ المتشددين السنة الذين يعتبرون الشيعة مرتدين. (في المرة الأخيرة التي شكلت فيها إيران تهديداً، تمكن السعوديون من تحريك أسوأ أشكال الإسلاميين الراديكاليين. حينما يخرجون من الصندوق، من الصعب إعادتهم إليه).

لقد أدت العائلة الملكية السعودية دور الراعي وكانت في الوقت ذاته هدفاً للمتشددين السنة، الذين يعارضون الفساد والانحطاط بين آلاف الأمراء. وهؤلاء الأمراء يراهنون على انه لن يتم الانقلاب عليهم طالما انهم مستمرون في دعم المدارس الدينية والجمعيات الخيرية المرتبطة بالمتشددين. إن الاستراتيجية الجديدة للإدارة تعتمد بشكل أساسي على هذه المساومة.

ويقارن نصر الوضع الحالي بالفترة التي ظهرت فيها القاعدة للمرة الأولى. ففي الثمانينات وأوائل التسعينات، عرضت الحكومة السعودية تقديم العون المالي لحرب وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية على الاتحاد السوفياتي في افغانستان. وتم إرسال المئات من الشبان السعوديين الى مناطق الحدود مع باكستان، حيث أقاموا المدارس الدينية ومخيمات التدريب ومنشآت التجنيد. وحينها، كما اليوم، فإن العديد من الناشطين الذين تلقوا أموالا سعودية، كانوا من السلفيين. وبينهم طبعاً، كان أسامة بن لادن ومساعدوه، الذين أسسوا القاعدة عام ١٩٨٨.

في هذه المرحلة، قال لي مستشار الحكومة الاميركية إن بندر وسعوديين آخرين أكدوا للبيت الأبيض انهم (سيراقبون المتطرفين عن كثب. كانت رسالتهم: خلقنا هذا التحرك، ونستطيع التحكم به. ليس الأمر اننا لا نريد أن يرمي السلفيون القنابل؛ إن الأمر يتعلق بالجهة التي يرمونها بها ـ حزب الله، مقتدى الصدر، إيران، والسوريون أيضا إذا استمروا بالعمل مع حزب الله وإيران).

وقال الدبلوماسي السعودي إنه من وجهة نظر بلده، فإن الانضمام الى الولايات المتحدة في تحديها لإيران، يعد مخاطرة سياسية: ينظر الى بندر على انه مقرب جداً من إدارة بوش. ويقول لي الدبلوماسي السابق (لدينا كابوسان. امتلاك إيران القنبلة وهجوم الولايات المتحدة على إيران. أفضل ان تهاجم اسرائيل الايرانيين، حتى نستطيع إلقاء اللوم عليهم. إذا نفذت أميركا الأمر، نحن من سيلام).

خلال العام الماضي، توصل السعوديون والإسرائيليون وإدارة بوش الى سلسلة من الاتفاقات غير الرسمية حول توجههم الاستراتيجي الجديد. وقد شمل هذا الأمر أربعة عناصر رئيسية على الأقل، كما قال لي مستشار الحكومة الاميركية: أولا، طمأنة إسرائيل الى ان أمنها هو الأمر الأسمى وأن واشنطن والسعودية والدول الخليجية الأخرى تشاركها قلقها حول إيران.

ثانياً، يحث السعوديون حماس، الحركة الاسلامية الفلسطينية التي حصلت على دعم إيران، على التخفيف من عداوتها لإسرائيل والبدء في محادثات جدية حول التشارك في القيادة مع فتح، الجماعة الفلسطينية الأكثر علمانية. (في شباط الحالي، توسط السعوديون حول اتفاق في مكة بين الفصيلين. ومع ذلك، عبرت الولايات المتحدة وإسرائيل عن عدم رضاهما عن الشروط).

اللاعبون الأساسيون وراء استراتيجية إعادة التوجيه أربعة: ديك تشيني، اليوت ابرامز، وزلماي خليل زاد، والامير بندر

الأمر الثالث هو ان تعمل إدارة بوش بشكل مباشر مع الدول السنية من اجل كبح الصعود الشيعي في المنطقة.

رابعاً، توفر الحكومة السعودية، بموافقة واشنطن، الأموال والمساعدة اللوجستية لإضعاف حكومة الرئيس السوري بشار الأسد. ويعتقد الإسرائيليون إن فرض ضغط مماثل على حكومة الأسد سيجعل من الأمر أكثر ليونة وسيفتح الباب أمام المفاوضات. أن سوريا قناة أساسية لتمرير الأسلحة الى (حزب الله). والحكومة السعودية أيضا في خلاف مع السوريين حول اغتيال رفيق الحريري، رئيس الوزراء السابق، في بيروت عام ٢٠٠٥، حيث تعتقد ان حكومة الأسد مسؤولة عن الاغتيال. والحريري، الملياردير السني، كان مقرباً جداً من النظام السعودي والأمير بندر.

(أشارت لجنة تحقيق دولية الى أن السوريين متورطون، لكنها لم تقدم دليلاً مباشراً؛ هناك خطط لإجراء تحقيق آخر عبر إنشاء محكمة دولية).

يصف باتريك كلاوسون، من معهد واشنطن حول سياسات الشرق الأدنى، التعاون السعودي مع البيت الأبيض بالاختراق المهم. وقد قال لي (يدرك السعوديون انهم إذا أرادوا من الادارة ان تقدم عرضاً سياسياً أكثر سخاء الى

الفلسطينيين فإن عليهم حث الدول العربية على تقديم عروض أكثر سخاء الى الإسرائيليين). وتظهر هذه المقاربة الدبلوماسية الجديدة (مستوى مرتفعاً من الجهود والمهارة التي ليست مرتبطة دائماً بهذه الادارة. من يقود الخطر الأكبر - نحن أم السعوديون؟ حين يصبح الموقع الاميركي في الشرق الاوسط في أدنى مستوياته، فإن السعوديين يعانقوننا. علينا ان نحصي نعمنا).

غير أن لمستشار البنتاغون رأي مخالف، حيث يقول إن الادارة التفتت الى بندر على انه (بديل) لأنها أدركت ان الحرب الفاشلة في العراق ستترك الشرق الأوسط (عرضة للاغتصاب).

السعودية في لبنان

إن وجهة تركيز العلاقة الأميركية السعودية، بعد إيران، هي نحو لبنان، حيث ان السعوديين متورطون بقوة في جهود من قبل الإدارة لدعم الحكومة اللبنانية. إن رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة يكافح من اجل البقاء في السلطة ضد معارضة مستمرة يقودها حزب الله، المنظمة الشيعية، وزعيمها حسن نصر الله.

حزب الله يتمتع ببنية تحتية شاملة، تُقدّر بألفين إلى ثلاثة آلاف مقاتل ناشط، وآلاف الأعضاء الإضافيين. وتم وضعه على لائحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأميركية منذ عام ١٩٩٧ وقد تورطت هذه المنظمة في عملية تفجير ثكنات المارينز في بيروت عام ١٩٨٣ التي أسفرت عن مقتل ٢٤١ جندياً. كما اتهمت بالاشتراك في اختطاف أميركيين، بمن في ذلك رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في بيروت الذي توفي في الأسر، وكولونيل في البحرية كان يخدم في مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الذي قتل أيضاً.

أثناء حديثه معي، إتهم الدبلوماسي السعودي السابق نصر الله بمحاولة (خطف الدولة)، ولكنه أيضاً عارض الرعاية اللبنانية والسعودية للجهاديين السنة في لبنان، قائلاً إن (السلفيين مثيرون للاشمئزاز وكريهون... وأنا أعارض بشدة فكرة مغازلتهم)، مضيفاً (إنهم يكرهون الشيعة، ولكنهم يكرهون الأميركيين أكثر. وإذا حاولت التفوق عليهم دهاءً، سيتفوقون علينا. وسيصبح ذلك شنيعاً).

وقال لي الباحث في مركز أبحاث (منتدى الصراعات) في بيروت الستير كروك، الذي أمضى نحو ٣٠ عاماً في جهاز الإستخبارات البريطانية (ام آي ٦)، إن (الحكومة اللبنانية تفتح المجال أمام هؤلاء الناس، وذلك قد يصبح خطيراً للغاية). وقال كروك إن إحدى المجموعات السنية المتطرفة (فتح الإسلام) قد انشقت عن مجموعتها الأم الموالية لسوريا (فتح الانتفاضة)، في مخيم نهر البارد في شمال لبنان. وفي الوقت ذاته، عضويتها تقدر بأقل من مئتين، مضيفاً (قيل لي أنه خلال ٢٤ ساعة، تم إعطاؤهم الأسلحة والمال من قبل أشخاص عرّفوا عن أنفسهم بأنهم ممثلون عن مصالح الحكومة اللبنانية - ربما للإجهاز على حزب الله).

أكبر هذه المجموعات، عصبة الأنصار، تتمركز في مخيم عين الحلوة، وقد تلقت الأسلحة والعتاد من أجهزة أمنية داخلية وميليشيات مرتبطة بحكومة السنيورة.

عام ٢٠٠٥ ووفقاً لتقرير لمجموعة الأزمات الدولية، ومقرها في الولايات المتحدة، ورث سعد الحريري، زعيم الغالبية السنية في البرلمان اللبناني وابن رئيس الوزراء الأسبق، أكثر من أربعة مليارات دولار بعد اغتيال والده، وقد دفع ٤٨ ألف دولار ككفالة للإفراج عن أربعة عناصر من مجموعة إسلامية عسكرية من الضنية. وكان هؤلاء الرجال قد أوقفوا خلال محاولة تأسيس دولة إسلامية صغيرة في شمال لبنان. وأشارت مجموعة الأزمات إلى أن الكثير من المقاتلين (تدربوا في مخيمات القاعدة في أفغانستان).

في كانون الثاني الماضي، بعد ثورة العنف الشارعي في بيروت والتي تورط فيها مناصرون لحكومة السنيورة وآخرون لحزب الله، توجه الأمير بندر إلى طهران لمناقشة المأزق السياسي في لبنان وللقاء المفاوض الإيراني حول المسائل النووية علي لاريجاني.



في قائمة الإستهداف السعودي - الأميركي - الإسرائيلي

بحسب سفير في الشرق الأوسط، كانت مهمة بندر، المدعوم من البيت الأبيض على حد قول ذلك السفير، تهدف إلى (خلق المشاكل بين الإيرانيين وسوريا). وكان هناك توترات بين الدولتين بشأن المحادثات السورية مع إسرائيل، وكان هدف السعوديين هو تعزيز هذا الصدع. ومع ذلك، قال السفير أنها (لم تفلح. سوريا وإيران لن تخونا بعضهما بعضاً.. ومبادرة بندر مرشحة بشدة إلى الفشل).

وقال لي مسؤول كبير سابق في وكالة الاستخبارات المركزية أن (الأميركيين قدّموا الدعم السياسي والمالي. السعوديون يقودون الدعم المالي ولكن هناك تدخلاً أميركياً). وأضاف أن خدام، الذي يعيش في باريس، يتلقى الأموال من السعودية بمعرفة البيت الأبيض. (في العام ٢٠٠٥، التقى وفد من الجبهة بمسؤولين من مجلس الأمن القومي، وفقاً للتقارير الإعلامية). وقال لي مسؤول سابق في البيت الأبيض أن السعوديين زوّدوا أعضاء الجبهة بوثائق السفر.

اتفق السعوديون والإسرائيليون وإدارة بوش على أربعة مبادئ: حفظ الأمن الاسرائيلي، احتواء حماس، كبح الشيعة، وإضعاف سوريا

وقال المساعد السابق في مجلس الأمن القومي لم يتم اطلاع الكونغرس على الحجم الفعلي للعمليات الاميركية - السعودية، و(السي أي ايه تسأل: ماذا يجري؟، انهم قلقون، لانهم يعتقدون انها ساعة هواة).

إن الكونغرس بدأ يهتم بعملية مراقبة هذه القضية. في تشرين الثاني، أصدرت (لجنة) الكونغرس للابحاث تقريراً للكونغرس حول الادارة الضبابية للعلاقة بين نشاطات الـ(سي أي ايه) والنشاطات العسكرية البحتة، والتي لا تشترط نفس الاجراءات. كما ان لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، التي يترأسها السيناتور جاي روكفيلر، عينت جلسة استماع في ٨ اذار حول النشاطات الاستخباراتية لوزارة الدفاع.

وقال لي العضو في اللجنة السيناتور الديموقراطي رون وايدن (لقد فشلت إدارة بوش في معظم الأوقات بتنفيذ تعهداتها باطلاع لجنة الاستخبارات بشكل دائم (على نشاطاتها). ان السؤال دائما (ثقوا بنا)...من الصعب بالنسبة لي ان أثق بهذه الإدارة). كان المال السعودي متورطاً فيما أصبح معروفاً بفضيحة إيران - كونترا، وأن قلة من هؤلاء اللاعبين سابقاً - الامير بندر وايليوت إبرامز - هم متورّطون في صفقات اليوم.

وقد كانت ايران - كونترا موضوعاً لمناقشة للدروس المستقاة قبل عامين بين أعمدة الفضيحة. وكان أحد النتائج بأنه بالرغم من أن البرنامج قد تم الكشف عنه في نهاية المطاف، فإن احتمال تنفيذه لا يتم بدون ابلاغ الكونغرس. فما تعلموه من التجربة، بالنظر الى العمليات السرية المستقبلية، أن المشاركين لحظوا: أولاً، لا يمكنك منح الثقة لأصدقائنا. وثانياً، أن السي آي أيه يجب أن تكون خارج ذلك بالكامل، وثالثاً لا يمكنك الوثوق بالعسكر، ورابعاً: يجب أن تتم من خارج مكتب نائب الجمهورية - إشارة الى دور تشيني، حسب قول مسؤول استخباراتي كبير سابقاً.

الذيل السعودي الذي يهز الكلب الأميركي

بندر بن سلطان.. سمسار دولي!

أربعة تقارير غربية وإسرائيلية حول تضخم دور بندر بن سلطان بدعم أميركي وإسرائيلي

اعداد: محمد قستي

مايزال الأمين العام لمجلس الأمن الوطني الامير بندر في دائرة الضوء، وسيبقى كذلك طالما أن الدور الذي يلعبه في ملفات المنطقة والعالم مثير للفضول والجدل. وبالرغم من أن بندر يحاول ألا يكون موضع اختبار ومراقبة من قبل وسائل الاعلام المحلية، فإن الرجل بات في صميم إهتمام الصحافة الغربية التي باتت تنظر اليه بقدر كبير من الريبة كونه يمارس دوراً يفوق موقعه. هو في لبنان، كما هو في فلسطين والعراق والملف النووي الايراني، كما كان في أميركا اللاتينية (نيكاراغوا بوجه التحديد) وأزمة طائرة لوكربي وقضية طائرة التجسس الاميركية في الصين.. وهو الآن يلعب دوراً أيضاً على مستوى إقليمي، فقد وصفته الصحافة الاسرائيلية بأنه صلة الوصل بين الدولة العبرية وجيرانها. وهذا يكشف عن أن الامير بندر يحب لعب دور متميز، ويرى بأن قدراته تؤهله كي يتبوأ موقعاً كسمسار دولي.

الشهر الماضي حفل بتقارير حول الأمير المثير للجدل، نخصّ منها أربع تقارير. أولها نشرته صحيفة (واشنطن بوست) في ٢٠٠٧/٢/١٩، للكاتب جاكسون دايل بعنوان (هل يستطيع صانع الصفقة السعودي إنقاذ بوش؟)، والثاني نشرته مجلة التايم في عددها الصادر في ٢٠٠٧/٢/٢٥ بقلم سكوت ماكلويد. هناك تقرير آخر من صحيفة اسرائيلية هي هآرتس نشرته في ٢٠٠٧/٣/٢ عن العزيز بندر!، الذي لا يبدو أن دوره يقتصر على الادارة الأميركية، بل أصبح يعمل كصلة وصل بين الدولة العبرية وجيرانها، خاصة السعودية، وكان عنوان التقرير: (الأمير السعودي بندر صلة وصل إسرائيل بجيرانها). وأخيراً هناك تقرير لصحيفة اسرائيلية اخرى هي أيديعوت أحرنوت نشرته في ٢٠٠٧/٣/٤، يشير الى أن بندر قد أيّد وسعى لتعديل المبادرة العربية لتلغي حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، مع إلزام الدول العربية بتوطين الفلسطينيين لديها.

(١)
هل ينقذ بندر بوش؟

جاكسون دايل

على مدار عشرين عاماً، إنساب ومهّد الأمير بندر بن سلطان طريقه الى واشنطن، كسفير للسعودية. وفق رؤيته، التي تمت المبالغة بها لإثارة فضول الصحافيين، كان لديه على مدى جيل تقريباً، يد في أكثر المبادرات الأميركية الرئيسية في الشرق الأوسط. وخلال رئاسة جورج دبليو. بوش، على سبيل المثال، توسّط في تقارب الولايات المتحدة مع ليبيا واطلع على خطط غزو العراق قبل شهرين من الحرب.

وبعد برهة من عودته لبلاده في صيف ٢٠٠٥، كان لدى بندر موقع ضئيل الشأن. وقد تنبأ البعض بأنه لم يكن مفضّلاً من قبل حاكم المملكة، عبد الله، بالرغم من تعيينه كمستشار للأمن القومي. ولكنه عاد الآن: ومنذ بداية السنة الجديدة، فإن الامير بدأ بصورة مفاجئة يتحرك ويقايض في الشرق الأوسط.

في الشهر الماضي (يناير)، عقد بندر ثلاث لقاءات مع رئيس مجلس الامن القومي الايراني علي لاريجاني، آخرها كان بالرياض. والتقى بالرئيس فلاديمير بوتين مرتين الأولى في موسكو والأخرى في الرياض، للحديث حول شؤون الشرق الاوسط، وإدارة محادثات بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وقيادات حماس، وطار الى واشنطن بهدوء من أجل إطلاع الرئيس على هذه النشاطات. وقد ساهم في صفقة الاتفاق الفلسطيني في (فبراير الماضي) حول حكومة الوحدة وكذلك التفاهم السعودي ـ الايراني من أجل تبريد الصراع السياسي في لبنان. وكان يتحدث مع المسؤولين الكبار في الحكومتين الايرانية والاميركية حول ما إذا كان هناك مخرج للمراوحة حول الاسلحة النووية الايرانية.

هل يستطيع بندر تأمين مخرج للولايات المتحدة من أزماتها المتعددة التي تورّطت فيها في الشرق الاوسط؟ ربما لا، ولكن الصديق القديم لواشنطن قد يكون واحداً من أحسن الرهانات التي تذهب اليها إدارة واشنطن المتباينة في هذه اللحظة. فقد حشرت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس بنفسها في زاوية، برفضها الحديث مع سوريا وايران وقاطعت الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس.

ونتيجة ذلك، هناك القليل الذي تستطيع الولايات المتحدة فعله من الناحية الدبلوماسية من أجل تبديد النزاعات في لبنان والاراضي الفلسطينية، دع عنك العراق. فقد حاولت رايس دعوة مصر، مع اسقاطها المفاجىء للالحاح السابق للادارة بأن حكومتها الاستبدادية (تقود الطريق) بدمقرطة الشرق الأوسط. ولكن مصر لم تكن قادرة على القيام بذلك: فقد حاولت ولكن فشلت في مسعاها بعزل سوريا عن تحالفها مع إيران، وحاولت وفشلت في الحصول على تنازلات من حماس.

في زيارته الاخيرة الى واشنطن قدّم بندر تقريراً زاهراً حول زياراته. فحول ايران، وبعد أن طمأن أصدقاءه الاميركيين، أخذ على حين غرة باستعراضات القوة المؤخرة للرئيس بوش في المنطقة، وبفشل ادارته بالسقوط عقب الانتخابات الجزئية في الكونغرس وبتمرير قرار الامم المتحدة بفرض عقوبات على طهران بسبب فشلها في وقف برنامجها النووي.

الملالي، حسب قوله، قلقون بشأن النزاع الشيعي - السني المنبعث من العراق الى المنطقة، وحول تصاعد النزاع مع الولايات المتحدة، وأنهم كانوا مهتمين باحتوائهما.

وكان بندر ولاريجاني قد عملا سوياً لوقف بداية نزاع الشوارع بين حركة حزب الله الشيعي اللبناني والاحزاب السنية والمسيحية المتحالفة مع الغرب قبل عدة أسابيع. ولكن لدى السعوديين خطط أكبر: فقد أبلغ بندر واشنطن بأنه يأمل في إحداث شق بين إيران وسوريا.. على عكس المناورة التي جرّبتها مصر. وسيلة ذلك ستكون بصفقة بين السعودية وايران حول تسوية الموضوع اللبناني والتي تشمل الموافقة على المحكمة الدولية لمحاكمة المسؤولين عن مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. وهذا سيكون سمّاً للرئيس السوري بشار الأسد، الذي كان في حكم المؤكد تقريباً وراء الجريمة.

دوران بندر بعيداً عن الأنظار يجعل مغرياً التفكير بأن بإمكانه إنجاز تقريباً أي شيء. من السهل أيضاً تناسي بأنه يعمل من أجل مصالح

يراهن بندر على إحداث شق بين إيران وسوريا عبر صفقة سعودية - إيرانية حول الموضوع اللبناني تشمل الموافقة على المحكمة الدولية

السعودية، وليست مصالح الولايات المتحدة. فالنتيجة قد تكون محبطة. لدى الرئيس بوش إشارة منبّهة لذلك حين قام بندر بالتوسط في (اتفاق مكة) بين القيادات الفلسطينية عباس وخالد مشعل من حركة حماس.

سياسة إدارة بوش كانت تقوم على تقوية عباس على حساب حماس، فالاتفاق أضعف هذه المقاربة وقوّضت خطة رايس بالبدء بتطوير (أفق سياسي) في لقاء مع عباس ورئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت (في التاسع عشر من فبراير). وقد سعت واشنطن من أجل فرض خطوط حمراء بخصوص محادثات مكة: يجب على حماس، حسب قوله، أن تجبر على قبول المطالب الدولية بإدانة العنف والاعتراف باسرائيل، وأن لا يقود رئيس وزرائها، اسماعيل هنية، الحكومة الفلسطينية الجديدة. وقد تجاهل بندر كليهما. هذا لا يعني بأن الصديق القديم لعائلة بوش ليس مرحّباً به في البيت الأبيض. فالصفقة الفلسطينية كانت ثانوية بالنسبة لبندر، وأن هدفه الرئيسي هو تبديد التهديدات المتعددة التي تفرضها إيران. واذا كان بإمكانه العثور على طريق للقيام بدور الوسيط في صفقة لوقف البرنامج النووي الايراني، واطلاق صفارة بدء الحوار الاستراتيجي بين طهران وواشنطن، فإنه يكون قد حقق بذلك أكبر أنجاز.


بندر وبوش: هل هو وزير خارجية؟

(٢)
أميركي الثقافة ويحب برجر ماكدونالد

سكوت ماكلويد

الأمير بندر بن سلطان يحب الثقافة الأميركية، فهو مدمن البرجر من ماكدونالد من بين أشياء أخرى، ولذلك فهو يقدّر تماثل كرة البيسبول مع معاناة إدارة بوش بخسارة الرابطة في الشرق الاوسط، فقد استدعت بندر للتخفيف من وطأة التأرجح. قد لا يكون من المبالغة القول إن الأمير السعودي يتمتع بتأثير على تحديد إتجاه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط مماثل لتأثير كوندوليزا رايس.

بعد نجاح السعوديين في إصلاح الضرر الدبلوماسي الذي أصاب علاقاتهم مع أميركا بعد أحداث ١١ سبتمبر، فإن إدارة بوش بدأت في الاتكاء على الملك عبدالله ليلعب دورا أكثر فعالية في دعم السياسات الأميركية بالشرق الأوسط. فقد قبل السعوديون هذه المهمة بحماسة، إن لم تكن زيادة أنشطتهم المؤيدة لأميركا هي فكرتهم في المقام الأول.

فقد غادر بندر واشنطن بعد ٢٢ عاما من عمله كسفير هناك ليصبح مستشار الأمن القومي للملك عبدالله بن عبدالعزيز، بالنظر الى خبرة بندر الواسعة، وهو منصب يجعله وزير خارجية ممتاز فعلياً. في واقع الأمر، بعد مغادرته واشنطن، فإن بندر سيعود للقاءات غير معلنة في البيت الأبيض، وهو سلوك كما يقول الدبلوماسيون، أزعج خليفته كسفير، الأمير تركي الفيصل، وعجّل في استقالته المفاجئة.

إنه من الصعب تبين دور بندر بدقة في الاستراتيجية السياسية المنقسمة للمملكة وصياغاتها، لكنه كان في مقدمة سياسة خارجية سعودية استباقية غير عادية. ففي خط مقاطعة بوش الدبلوماسية للرئيس السوري الاسد بخصوص اغتيال الحريري، فإن الرياض قد جمّدت بصورة مؤثرة العلاقات مع دمشق. ومن الواضح وكجزء من جهود بوش لدعم رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت بعد كارثة إسرائيل في حرب الصيف الماضي مع حزب الله، فإن بندر التقى بصورة سرية بأولمرت في سبتمبر الماضي والتي أفضت الى لقاء سعودي - إسرائيلي عالي المستوى خلال الستين عاماً من تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي.

فمنذ بداية العام ٢٠٠٧، عقد بندر ثلاث لقاءات مع نظيره الايراني علي لاريجاني من أجل تبريد التوترات الخطيرة التي تتعلق بحزب الله، وحماس، حلفاء إيران في لبنان وسوريا، وتخفيض التوترات السنية الشيعية المنتشرة في العراق والمنطقة بصورة عامة. فمن بين الاشياء التي تجعل بندر وسيطاً لا غنى عنه بالنسبة لبوش هو أنه يمكنه الحديث مباشرة مع المسؤولين الإيرانيين وحماس وحزب الله، على عكس وزيرة خارجيته، المقيّدة بالسياسة الأميركية ما يمنعها من فعل ذلك.

يتمتع بندر بسجل مهني غير عادي كسفير في واشنطن، وبموجبها لعب دوراً رئيسياً في عديد من أزمات العالم، وكان يعمل كمبعوث للعواصم الأوروبية وموسكو. فقد بنى طيفاً غير عادي من العلاقات مع وسطاء سلطة واشنطن، ويعتبر بوش وتشيني كأصدقاء شخصيين. وقد اكتسب بندر هذه السمعة من خلال تقديمه العون حين يمكن واشنطن استعماله. فقد لعب على سبيل المثال في التفاوض لإنهاء الخلاف حول لوكربي التي أدت لإعلان القذافي تخليه عن الأسلحة النووية والإرهاب، ما يعتبر أحد النجاحات القليلة لبوش في الشرق الأوسط.

وبحسب كتاب بوب وودوورد (الحجاب) فإن مستشار الأمن القومي للرئيس ريغان عمل مع بندر لارسال تمويل خفي يقدّر بالملايين الى الكونترا في نيكاراغوا. ويقول الكتاب بأن مدير

وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية في عهد ريغان جنّد بندر لمؤامراة في العام ١٩٨٥ لاغتيال الزعيم الروحي لحزب الله الشيخ فضل الله، حيث أدى الانفجار الى مقتل ٨٠ شخصاً رغم أنها أخطأت الهدف. يذكر (الحجاب) أيضاً بطلب من السي آي أيه، فإن بندر قدّم مليوني دولار من الأموال السعودية لمنع الشيوعيين من الوصول الى السلطة في إيطاليا.

السعوديون يريدون تقوية نفوذ واشنطن في المنطقة والحد من النفوذ الإيراني وتعزيز دورهم كمدافع عن القضايا الإسلامية، لكن هذا لا يمنع ظهور تساؤلات مثل (هل تتبادل السعودية والولايات المتحدة مصالح مشتركة؟ هل ستتفقان على الوسائل؟ من منهما سيؤثر في الآخر وهل سيكون هذا التأثير للأسوأ أم للأفضل؟ وهل ستمنع استشارات بندر بوش من الخوض في مغامرات جديدة في الشرق الأوسط أم هل سيمنح اضطراب إدارة بوش بصدد كيفية التقدم (في المنطقة) نفوذاً لبندر لا يستحقه وربما يؤدي لاتخاذ خطوات جريئة تندم عليها الإدارة الأميركية فيما بعد؟). وكما وصف وودورد علاقته بمدير السي آي أيه وليام كيسي قبل عشرين عاماً، فإن (بندر لحظ بأن الاميركيين بسطاء في تفكيرهم حول العالم،

إدارة بوش تراهن على الملك عبدالله في دعم السياسات الأميركية بالشرق الأوسط بناء على مقترحات سعودية بهذا الصدد

ولكن هنا الآن رجل بدون طموحات). ويضيف وودورد في مكان لاحق، بأن (بندر عرف كيف يجري محادثة، لم تكن تتم في السابق).

وعليه، هل بندر هو الذيل السعودي الذي يهز الكلب الأميركي؟، إن دور بندر في اتفاق مكة كان مثيراً للفضول، فقد أمضت كوندي رايس شهوراً سابقة من أجل ترتيب قمة بين أولمرت والرئيس محمود عباس من استئناف المفاوضات بخصوص التسوية النهائية بين اسرائيل والفلسطينيين. وقد حظيت الخطوة بدعم قوي من قبل كثير من حلفاء الولايات المتحدة، وأبرزها الاردن. وعلى أية حال، فإن تشيني، صديق بندر، كان فاتراً إزاء الفكرة، وكان يقول الشيء القليل حول الخطوة. وقبل اسبوع من



بندر ورامسفيلد: رحيل الصقور من البيتين الأبيض والأسود!

القمة، مهّدت السعودية، بمباركة إيرانية واضحة، لصفقة وحدة فلسطينية بين عباس وحماس. تلك الاتفاقية، التي وضعت حركة فتح عباس في نفس الحكومة كجماعة تنادي بتدمير اسرائيل، أخذت الريح من أشرعة رايس.

(٢)
بندر.. سمسار إسرائيلي

الشخصية الرئيسية وراء الدبلوماسية الشرق أوسطية هي الأمير بندر بن سلطان مستشار الأمن القومي السعودي، فهو الشخصية التي كانت وراء إتفاق مكة بين فتح وحماس، إضافة إلى نشاطه في تهدئة الفرقاء المتنازعين في لبنان، ومحاولته التوسط بين الحكومتين الإيرانية والأميركية. هناك الكثير من المؤشرات على أن الأمير بندر الذي كان ولمدة ٢٢ عاماً سفيراً للمملكة في واشنطن هو وراء الخطوة الصامتة التي تقوم بها السعودية باتجاه إسرائيل منذ نهاية الحرب الثانية على لبنان، مُذكراً باللقاء الذي جمع بندر ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في الأردن في سبتمبر الماضي، وهو اللقاء السري الذي تم الإعلان عنه لاحقاً في إسرائيل.

منذ لقائهما الأخير، أثنى أولمرت وفي عدة مناسبات على مبادرة السلام السعودية التي ساهم فيها بندر بفعالية. ورغم اعتراض إسرائيل على اتفاق مكة، إلاّ أن أولمرت قرر أن يخفف من حدة الانتقادات، ووصف الاتفاق بأنه (اتفاق داخلي فلسطيني)، وذلك لأن الانتقاد الحاد بحسب أولمرت سيعتبر إهانة للسعودية وقد يؤدي إلى تبديل موقفها تجاه إيران. لقاء بندر بأولمرت لم يكن الاتصال الأول الذي يجريه الأمير السعودي بالمسؤولين الإسرائيليين، فبندر كانت لديه اتصالات مع إسرائيل منذ سنة ١٩٩٠ على الأقل، وذلك استناداً إلى مسؤولين عسكريين واستخباراتيين رفيعي المستوى. وأضاف أن محادثات بندر مع الإسرائيليين تركزت على موضوعين: مواجهة التهديدات الاستراتيجية من العراق خلال التسعينيات، ومن إيران اليوم، وتسريع عملية السلام بين إسرائيل وسورية والفلسطينيين.

بعد حرب الخليج سنة ١٩٩١، أطلق الأميركيون عملية سلام بدأت بقمة مدريد، شارك فيها السعوديون ولكن حضورهم كان ضعيفاً، فقد كانت المملكة متحفظة بشأن علاقاتها مع إسرائيل ولم تجعلها رسمية كما فعلت بعض دول الخليج المجاورة. وكان لبندر ارتباط مباشر بالسفارة الإسرائيلية في واشنطن في زمن اتفاق أوسلو، وقد عقد محادثات غير رسمية مع السفير الإسرائيلي Itamar Rabinovitch، وخلال محادثات السلام التي أجراها إيهود باراك، أصبح دور الأمير شديد الأهمية على المسار السوري. في أواخر سنة ٢٠٠٠ تركزت الجهود على المسار الفلسطيني، فبعد فشل كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة، حاول بندر الضغط على ياسر عرفات لقبول مبادرة كلينتون.

يصف الأميركيون والإسرائيليون الذين التقوا بندر بأنه شخص يُضخّم الأمور، واقترحوا أن يتم التعامل مع ما يقوله بحذر، لكن كاتب سيرة حياة بندر الأميركي William Simpson يرى أنه يجب إعطاء جهود بندر الفرصة، وقال: (الشرق الأوسط بحاجة إلى مهارات بندر في جهود الوساطة والدبلوماسية). ويقدّم الكتاب تلميحات الى

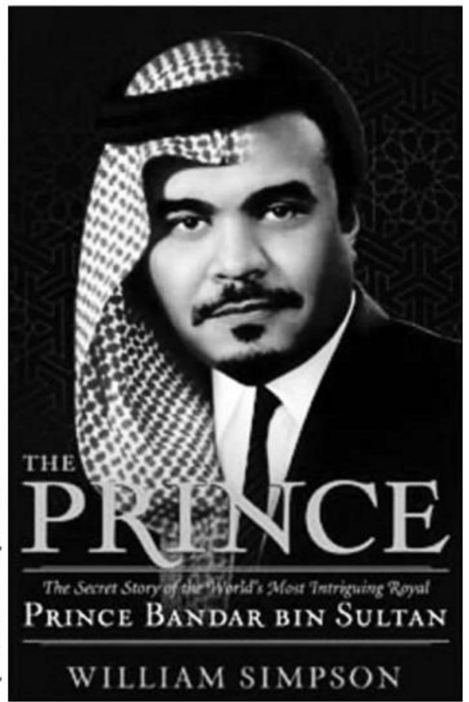
الطريقة التي أسس بها بندر روابط مع الاسرائليين. ففي ربيع ١٩٩٠، هدّد صدام حسين بحرق نصف اسرائيل. وكان الملك فهد قلقاً حول احتمال اندلاع حرب إقليمية، فأوفد الأمير بندر الى بغداد، وقد أبلغه صدام بأنه لن يقوم بمهاجمة اسرائيل، فأسرع بندر الى نقل رسالة الى بوش وتلقي وعد إسرائيلي بأن تتعهد بعدم القيام بهجوم استباقي. في المقابل، قال بندر بأن صدام ربما استعمله لتأمين جانبه ضد أي هجوم والبدء باحتلال العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠.

وفي الوقت نفسه، أعلن بأن السعودية حصلت على صواريخ صينية الصنع بر ـ بر. وبحسب الكتاب أيضاً، فإن بندر كان ناجحاً في طمأنة اسرائيل عبر اتصالاته الاميركية بأن الصواريخ لن توجّه اليها، ووفي المقابل تلقى وعوداً بأن اسرائيل لن تهاجم مطار تبوك، جنوب شرق إيلات. وفي أعقاب حرب الخليج في ١٩٩١، حيث شاركت السعودية الى جانب الولايات المتحدةن فإن الاميركيين شرعوا في عملية السلام التي بدأت بقمة مدريد. وشارك السعوديون ولكن بحضور ضئيل، محتفظين بروابط مع اسرائيل دون جعل هذه الروابط رسمية، كما هو شأن بعض جيرانهم الخليجيين.

وفي وقت اتفاقيات أوسلو، كان لدى بندر رابطة مباشرة مع السفارة الاسرائيلية في واشنطن، وأجرى محادثات غير رسمية مع السفير الاسرائيلي في واشنطن إيتامار رابينوفيتش. وخلال محادثات السلام في عهد إيهود باراك، فإن دور الامير كان بالغ الأهمية وأصبح منخرطاً في عدد من لحظات الأزمة. وحين وصلت المحادثات مع سوريا في قمة شيبردزتاون الى طريق مسدود أرسل باراك الوزير أمنون شاهاك، الذي كان عضواً في الوفد الاسرائيلي، لمقابلة بندر، ولكن لم تنجح. وقد ذكر بندر لاحقاً بأن الرئيس الاميركي بيل كلينتون طلب منه القيام بزيارة سرية الى الرئيس السوري حافظ الاسد لاقناع القيادة السورية بأن عليه حضور قمة (الفرصة الأخيرة) في جنيف. وقد وافق الاسد على الحضور، ولكن القمة فشلت والمفاوضات بين اسرائيل وسوريا قد تجمدت منذاك.

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تبدّلت الاجندة الأميركية، وأن القائد الفلسطيني (عرفات) الذي كان بندر يحاول احضاره الى واشنطن، قد تم تصنيفه في معسكر الشر في الحرب ضد الارهاب التي أعلن عنها الرئيس الحالي بوش. وفي مؤتمر جامعة أكلاهوما حول الشرق الوسط في ٢٠٠٢، وصف بندر حكومة اسرائيل بأنه (متعصّبة) واتهم بنيامين نتنياهو بأنه (متطرف ويوزن سياسي خفيف)، كما وجّه بندر اللوم الى نتنياهو بسبب التحريض الذي أدى الى قتل اسحاق رابين، الذي وصفه بـ (الحكيم والرجل الشجاع). كما دعا الأمير بندر الاسرائيليين الى تبني مبادرة السلام السعودية بدلاً من (العنف، والدمار والعقاب الجماعي لثلاثة ملايين فلسطيني).

وفي أواخر ٢٠٠٥، أعلنت السعودية بأن بندر قد أكمل مهمته كسفير الى واشنطن، وأنه سيعود ليضطلع بمنصب رئيس مجلس الأمن الوطني. وفي غضون الشهور القلائل الاولى من عودته الى العاصمة السعودية، الرياض، اختفى بندر عن الضوء الاعلامي وكان هناك توقعات عالية حول تضاؤل نفوذه. ولكنه عاد الى دائرة الضوء مجدداً من خلال جهوده للتوسط بين إيران والولايات المتحدة وفي اللقاءات مع رئيس الامن القومي الايراني علي لاريجاني.



نصف أميركي ونصف آخر صهيوني؟

(٤)
بندر يقترح توطين اللاجئين الفلسطينيين

وعلى صعيد المبادرة السعودية للسلام التي أعلنها الملك عبد الله في قمة بيروت ٢٠٠٢، والتي رفضتها اسرائيل ما لم تخضع لتعديلات جوهرية، تكشّفت مؤخراً تفاصيل جديدة حول دور الامير بندر في اجراء مفاوضات مكثفة حول بند عودة اللاجئين الفلسطينيين. فقد ذكرت صحيفة إيديعوت أحرونوت في الرابع من مارس إن أمين المجلس الاعلى للأمن القومي بالسعودية الأمير بندر بن سلطان يعمل حاليا على تعديل البند المتعلق باللاجئين الفلسطينيين في مبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية في بيروت في العام ٢٠٠٢.

ويتركز التعديل الذي يسعى الأمير السعودي إلى إجرائه حول عودة اللاجئين إلى أراضي السلطة الفلسطينية أو البقاء في أماكن تواجدهم الحالية والحصول على تعويضات، بعضها بتمويل سعودي، وليس إلى قراهم ومدنهم التي هجروا منها في حرب العام ١٩٤٨ داخل إسرائيل. ويهدف التغيير في هذا البند، الذي تم إبلاغ إسرائيل بالسعي لتعديله، إلى إزالة المعارضة للمبادرة. وذكرت الصحيفة أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أمر بإجراء التعديل، بعدما أوضحت إسرائيل أنها لن ترد على مبادرة السلام، حتى يتم شطب حق العودة للاجئين.

وأجرى الأمير بندر وسفير السعودية في واشنطن عادل الجبير اتصالات سرية مع الإدارة الأميركية بهدف التوصل إلى صيغة متفق عليها، بحسب ما أوردت الصحيفة.

وقد واجه التعديل السعودي على المبادرة رفضاً من حكومات عربية عدة وخصوصاً فيما يتعلق بعودة اللاجئين، الذي عبّر عنه عمرو موسى أمين الجامعة العربية أعلن في الثالث من مارس بأن لا تعديل على المبادرة العربية للسلام بحسب ما أعلن عنها في بيروت ٢٠٠٢، الأمر الذي دفع بوزيرة الخارجية الاسرائيلية ليفني الى اعلان رفض الدولة العبرية للمبادرة العربية للسلام.

الصراع السعودي ـ الايراني على فلسطين

الأكسير المكّي ينقذ الدولة

د.مي يماني



فيما كان الاهتمام الدولي منصباً على الإتفاق بين حماس وفتح لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتالياً وضع حد للعنف المتبادل داخل فلسطين، فإن أحد أهم الجوانب الهامة في المفاوضات والتي لم يتم النظر اليها بصورة مطلقة هو حقيقة أن المفاوضات قد جرت في مكة. للمرة الثانية خلال عام، عقب المحادثات التي عقدت من قبل الفرق المذهبية العراقية خلال رمضان في أكتوبر ٢٠٠٦، فإن المكان المقدّس في الاسلام قد جرى استعماله كمنصّة سياسية، والذي يغلّف الدور الزمني والديني لمكة لتعزيز المكانة السعودية.

إن السبب الذي يقف وراء الدور الجديد لمكة كموقع لعقد الاجتماعات السياسية على مستوى القمة واضح: فالسعودية تريد إصلاح موقعها بوصفها (دولة قائدة) في المنطقة، وبالتالي إحتواء الطموحات الهيمنوية الايرانية، المنعكسة في نفوذها المتنامي في لبنان، العراق، وفلسطين.

وبدعوة حماس وفتح الى جلسة شفائية في مكة، كان الحكام السعوديون يتطلعون الى تعبئة الرمزية القوية غير المتوفرة لدى ايران الشيعية، دع عنك المنافسين العرب السنة مثل مصر والأردن.

وكونها غير مسبوقة، فإن استعمال مكة كأداة في السياسة الخارجية السعودية لا يجب أن يثير الدهشة. فقد عانت السعودية من سلسلة صدمات لمكانتها في المنطقة، وخصوصاً مع صعود قوة الشيعة في العراق، وهيمنة حزب الله في لبنان، وصعود حماس في فلسطين، وجميعها قد أفادت من الدعم السياسي والاسناد المالي الايراني. وذات الشيء يقال عن العلاقات مع الولايات المتحدة التي تضررت منذ الحادي عشر من سبتمبر، حيث أصبحت السعودية تعرّف بالتطرف الديني والارهاب.

وفيما كانت المملكة تشعر بالبرودة، كانت السياسة الخارجية السعودية تعيش جموداً، عكسته الحيرة حول مايجب فعله بشأن العراق، ودورها المتردد في لبنان، وفقدانها الهدف بخصوص النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني.

ولكن الآن، ومع تدمير أفغانستان ذات الهيمنة السنية، والعراق من قبل الولايات المتحدة والذي زخم البروز الايراني، فإن الموجة تنحسر لغير صالح السعودية. وفيما تراجعت السياسة الخارجية الاميركية عن (الحرب على الإرهاب) اعتماداً على الهدف النبيل لنشر الديمقراطية في الشرق الاوسط، الى التركيز التقليدي على دعم الانظمة (المعتدلة) في المنطقة لجهة حفظ النظام والاستقرار، فإن المملكة هي الآن ومجدداً الحصن الاستراتيجي للعالم الاسلامي. فهي توفّر مظلة دينية للمسلمين كافة، حيث لا يمكن لأي دولة أخرى إدعاء ذلك. والأهم من كل ذلك، أن الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد لا يستطيع ببساطة المنافسة.

الاصرار السعودي الجديد ليس مجرد رد فعل على القدرة النووية الأولية لإيران، فالخطر الذي

إستعمال مكة كأداة في السياسة الخارجية السعودية لا يجب أن يثير الدهشة، فقد عانت السعودية من سلسلة صدمات لمكانتها في المنطقة

تفرضه إيران، ربما أهم من كل شيء آخر، هو أيديولوجي، بسبب تنامي مكانتها في العالم الاسلامي والتي تهدد بتقويض أسس النظام الوهابي ـ السعودي. وفي واقع الأمر، فإن محاولتهم لاحتواء التهديد الشيعي، يعمل السعوديون مع الاسرائيليين، إن لم يكن كحليف، فعلى الأقل كخصم موثوق. ففي الحرب على لبنان الصيف الماضي، كانت السعودية أول من أدان حزب الله.

ويشن السعوديون الآن هجوماً مدبّراً يهدف الى كبح (فلسطنة) السياسة الخارجية الايرانية. فمنذ العام ١٩٧٩، سعت إيران الى إحتكار القضية الفلسطينية، حيث نقل الايرانيون بصورة مباشرة السفارة الاسرائيلية في طهران الى الفلسطينيين، والتي تقع ـ أي السفارة، في شارع تمت تسميته بـ (شارع فلسطين). وبالمثل، فإن الايرانيين استثمروا الصراع الفلسطيني بصورة مباشرة عبر حزب الله، وبصورة مباشرة عبر الاموال والدعم الفني.

وبعد وفاة عرفات، والنجاح الانتخابي لحماس، كانت إيران تأمل في جمع عائدات تلك الاستثمارات. وإذا كانت القضية الفلسطينية هي (القلب النابض) للشرق الأوسط، فإن الايرانيين بحثوا عن طريق جانبي باستبدال السعوديين بكونهم بطلها. وفي الواقع، فإن كلا الجانبين يشنون حرباً بالنيابة على الدم الفلسطيني ـ وهي حرب من المرشح أن تستمر، فيما فشلت مصر وسوريا في محاولاتهما بالتدخل، أما الأردن فقد أصبح لاعباً هامشياً بدرجة كبيرة.

إن التحدي الأكبر بالنسبة للسعوديين كان، بالطبع، الظهور كمستقلين عن الولايات المتحدة واسرائيل وخصوصاً بالنظر الى رفض المملكة مقابلة أو تمويل حماس منذ وصولها الى السلطة. وفيما كان على السعوديين إقناع الولايات المتحدة بأهمية تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، فإن عليهم خلق صورة الحيادية في سبيل الحفاظ على مشروعيتها المحلية والاقليمية.

وفي هذا السياق، فإن السيطرة على مكة تمنح السعودية اليد العليا على إيران. يبقى أن الاستعمال المثير للسخرية لدى الجانبين للقضية الفلسطينية لتمدد طموحاته السياسية في المنطقة تجعل أي شكل للتسوية السلمية للنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني أقل إحتمالاً. على الضد من ذلك، فطالما بقي النزاع مصنّفاً في الانقسام السني ـ الشيعي، فإن قبول الواقع والدخول في حوار بنّاء يهدف الى تسويته، سيبقى الشيء الأخير الذي يريده الجانبان.

التيار السلفي المتشدد يعيد رمي كرة اللهب

معرض الكتاب: بؤرة إرهابية!

التجاذب الاجتماعي على قاعدة ثقافية عاد مرة أخرى بين التيار السلفي المتشدد وخصمه الليبرالي، بعد أن أصبح معرض الرياض الدولي للكتاب فسحة زمانية ومكانية لخوض معارك ثقافية لا تخلو من شظايا سياسية. فمنذ افتتاح المعرض في ٢٧ فبراير وعلى مدار عشرة أيام، استنفر التيار السلفي المتشدد لمواجهة ما يعتبره (قنبلة قذرة) بحسب حسن مفتي صاحب رواية (انتحار حمار) والمعروف بإسم الخفاش الأسود في موقع (الساحات) السلفي المتشدد، أو (بؤرة فساد فكري) بحسب بيان الشيخ ناصر العمر.

وفيما تراجعت حدة المواجهة الثقافية التي وصلت العام الماضي الى مستوى التشابك البدني، نتيجة مشاركة المصنّفين سلفياً على التيار الحداثي في ندوات ثقافية ذات نكهة نقدية، وبالتالي جاءت الندوات الثقافية هذا العام بأقل محصول نقدي، الا أن تعويضاً لافتاً عكسه غياب الرقابة بنحو لافت بإستثناء: الرقابة الذاتية التي فرضها الناشرون على أنفسهم تحسّباً لأية إجراءات رسمية مبيّتة قد تضرّ بحجم مبيعاتهم، والرقابة الدينية التي اضطلع بها أقطاب متشددون في التيار السلفي.

خضع المعرض تحت إدارة وزارة الثقافة والاعلام التي قامت بتنظيم المعرض، بعد أن كان بعهدة وزارة التعليم العالي، الأمر الذي فتح هامش حرية النشر هذا العام، حيث بلغت عدد عناوين الكتب المعروضة بحسب مصادر في الوزارة ٢٠ ألف عنواناً، غطت تقريباً جميع أبواب المعرفة من الفلسفات القديمة والحديثة مروراً بالفرق والمذاهب الدينية والعقائد والروايات وصولاً الى الفنون الجميلة وفن الطبخ، وشملت مؤلفين مصنّفين في القائمة السوداء سلفياً ورسمياً، بمن فيهم مؤلفين محليين مثل غازي القصيبي وتركي الحمد وآخرين كثر، حيث يجد الزوّار فرصتهم الضيقة للغاية للحصول على مؤلفات محظورة باقي أيام السنة.

دور النشر البالغة عددها أكثر من ٦٠٠ دار مارست رقابة ذاتية على مطبوعاتها، ولكنها فتحت شهية الزائرين للمعرض بإبرازها الروايات المثيرة للجدل والتي حظيت بشهرة واسعة نتيجة ما أثارته تلك الروايات من مناظرات واسعة أكسبتها أهمية تجارية أكبر بكثير من أهميتها الثقافية والأدبية.

بالنسبة للتيار السلفي المتشدد، فإن معرض هذا العام كان محرّضاً على الإفصاح عن لهجة مكبوتة وخطوات عملية كانت مقررة سلفاً، من أجل وضع حد لـ (الجهل، والفسق، والمجون، والكفر) بحسب أحدهم، خصوصاً وأن المشهد الثقافي الموبوء الذي جسّده المعرض، بحسب وجهة النظر السلفية، يمثل عربدة ثقافية بتمثّلات صارخة ليس في بعدها الاخلاقي، وإنما في بعدها الفكري ظهرت في كتاب (كفاحي) لأدولف هتلر، وأعمال جيفارا، وماركس، ولينين، وستالين، ونصر حامد ابو زيد، ومحمود شكري، ومحمد عابد الجابري، يضاف اليهم دعاة التقريب بين المذاهب الاسلامية!

حمل التيار السلفي المتشدد على الجهات الحكومية كافة مسؤولية انهمار المنتوجات الثقافية من خارج الحدود لتكسر احتكار الخط السلفي للنشاط الثقافي.. المعرض بتنوّعه المعرفي يدق ناقوس خطر لدى هذا الخط، الذي يرمق الى قلاعه وهي تتفجر من الداخل، وأن المعارك التي كان يقودها في الخارج لدرء أخطاره عن الداخل، تندلع الآن في المركز، الذي كان حرّاس الفضيلة يعتقدون بأنهم سيكونوا بمنأى عن تدفق ثقافة الآخر ـ الخصم الى المجال السيادي للفكر السلفي، وليس بالضرورة أن ثقافة الآخر تحمل ما يفسد عقول الناشئة وضمائر الأمة، كما كان الاعتقاد السلفي التقليدي.

ثمة تدابير عملية بدأها الاقطاب المتشددون في التيار السلفي، تلبية لنداء تغيير المنكر باللسان واليد. ففي الخامس من مارس قام الشيخ عبد الرحمن البراك بجولة تفقدية في معرض الكتاب، برفقة عدد من طلابه وأتباعه، وقدّم في نهاية الجولة كشف حساب عسير للجهات المسؤولة في المعرض، وطالب بشروحات وافية حول الممنوع والمسموح من كتب المعرض، وفجأة تجمهر الأتباع حول الشيخ لتحشيد الضغط من أجل المطالبة بإلغاء بعض الكتب المحظورة سلفياً ومعاقبة الناشرين. وكاد الأمر يتطور الى مرحلة غير مدركة لولا تدخل بعض القائمين على تنظيم المعرض، الذين هدّأوا الموقف واصطحب مدير الرقابة على المعرض الدكتور السبيل الشيخ البراك في جولة معاكسة لتوضيح اللبس، والتعرّف على أسماء الكتب التي أثارت حفيظته، وسأل عن صلاحيات الدكتور السبيل في سحب الكتب، فرد بالإيجاب. فطلب الشيخ البراك جولة في المعرض للعثور على صيد ثمين، مثل التوارة والانجيل والتلمود، الى جانب كتب كثيرة عثر عليها طلبة الشيخ من أجل وضعها في قائمة الكتب المطلوب مصادرتها وإنزال العقاب بدور النشر التي طبعتها.

في تطور لاحق، أكد مسؤول سعودي في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مصادرة مجموعة كبيرة من الكتب المخالفة في معرض الرياض الدولي، وأن المصادرات استمرت وبلغ عددها المئات، والتي احتوت، بحسب وجهة نظر الهيئة، على كتب تقدح في العقيدة، وفي بديهيات الدين مثل (أصل الأنواع) لداروين و(الثابت والمتحول) لأدونيس.. عملية المصادرة تمت إثر مجموعة بلاغات وشكاوى وصلت للهيئة من قبل مرتادي المعرض من المشايخ وطلبة العلم الشرعي السلفي بشأن بعض المطبوعات التي نفدت رغم كثرة العرض.

وفي الرابع من مارس، أصدر ثمانية عشر من المشايخ المتشددين في التيار السلفي، من بينهم الشيخ عبد الرحمن البراك والشيخ عبد العزيز الراجحي، والشيخ ناصر العمر، انتقدوا فيه المعرض بسبب ما وصفوه بمخالفات (تحتويها من المجون والرذيلة والشذوذ)، واعتبروا المعرض بأنه (معرض نقمة وتمرد على كل القيم الاسلامية). وأجمل البيان المخالفات التي رصدها الموقّعون وطلّابهم على المعرض منها: ١ـ فتح الباب لجميع دور النشر العربية والعالمية، وفيها دور تروج للرذيلة، ودور لا تفرق بين حق وباطل وغايتها المال من أي طريق فتنشر الغث والسمين وما يحارب دين الإسلام ودور أخرى لطوائف من المبتدعين كالرافضية، والإباضية والزيدية التي تروج لمذاهبهم. ٢ـ رفع الرقابة عن الكتب فتجد في بعض مكتبات المعرض كتب الديانات المنسوخة كالتوراة والإنجيل وكتب الوثنين كالصابئة والهندوسية، وكتب الانحراف الفكري والأخلاقي ككتب الحداثة والجنس. ٣ـ عدم اعتبار المشرفين على المعرض لجهود المحتسبين وعدم الالتفات للشكاوى من المخالفات. ٤ـ حصول الاختلاط في كل يوم في المعرض بين الرجال والنساء لا سيما مع الزحام وضيق الممرات.

في السياق نفسه، طالب الشيخ ناصر العمر، المشرف العام على موقع المسلم، في السابع من مارس، بمحاكمة المنظمين لمعرض الرياض للكتاب. وفي موقف لافت، اعتبر العمر أن المعرض يحتوي على (كتب فيها محادة لله ورسوله هي أقوى مسوغات الإرهاب)، مؤكداً أن (هؤلاء الذين يحمون هذا المعرض ويشرفون عليه يدعمون الإرهاب من حيث أرادوا أو لم يريدوا، وأطلب أن يحاكموا)، وقال العمر بأن المعرض (أضحى بؤرة فساد فكري) وحذّر من الذهاب لمعرض الكتاب (إلا احتساباً ومناصحة وإنكاراً، فمن أراد أن يذهب للاحتساب والإنكار ورصد هذا الواقع من أجل تفعيل الإنكار فليذهب، لكن لا يذهب للاطلاع والترويح عن الأهل وقضاء الأوقات وما يرافق ذلك من اختلاط وتزاحم في الممرات) وأضاف: (ان مسؤوليتنا جميعاً كبيرة، وسكوتنا جريمة وكل منا مسؤول أمام الله).

مراهنة إسرائيلية على انقسام عربي وإسلامي

الإتصالات السعودية الإسرائيلية مستمرة ومكثّفة

حسن الدبّاغ

في إطار المساعي لتعميق الانقسام داخل العالم العربي والاسلامي، تتصيّد وسائل الاعلام الاسرائيلية الأخبار التي تندرج في هذا السياق، حيث تبادر الى نشر مثل تلك الاخبار، في إطار دفع الأمور في المنطقة الى مرحلة المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وايران بدعم من حكومات عربية مصنّفة أميركياً بالمعتدلة. ونحن اذ نعرض هنا ما تكتبه الصحافة الاسرائيلية نلفت الى أنها تعكس الرغبة الاسرائيلية أكبر مما تعكسه الحقيقة الموضوعية، بالرغم من أن ذلك لا يلغي وجود حقائق قابلة للتوظيف في تحليلات تخدم تلك الرغبة.

نبدأ مما كشفت عنه صحيفة (معاريف) الإسرائيلية عن تشكيل تحالف استخباري عربي (معتدل) لصد (الخطر الإيراني والثورة الشيعية)، حيث ذكرت الصحيفة في عددها الصادر في السابع والعشرين من فبراير أن هذا المحور يرتكز على دول (الرباعية العربية)، وهي مصر والسعودية والأردن والإمارات، إضافة الى دول إسلامية أُخرى، بعضها خارج المنطقة، مثل اندونيسيا.

ونقلت الصحيفة عن مصادر غربية قولها أن مستشاري الأمن الوطني ورؤساء أجهزة الاستخبارات في دول الرباعية العربية أنشأوا، قبل أشهر، (محفلاً دائماً ينعقد كل أسبوعين لتنسيق الأعمال في هذا الموضوع)، وآخر مرة عُقد فيها هذا المحفل كان، بحسب الصحيفة، في الرابع والعشرين من فبراير الماضي في العاصمة الأردنية، عمان. وحضر الجلسة عن السعودية رئيس مجلس الأمن الوطني، الأمير بندر بن سلطان، وعن الطرف الفلسطيني مندوبان رفيعا المستوى هما، الرئيس محمود عباس ومحمد دحلان، المرشح، بحسب الصحيفة، لمنصب مستشار الامن الوطني في الحكومة الفلسطينية الجديدة.

وأكّدت (معاريف) أن إتصالات هذا المحفل تتم بتعاون وثيق مع الأميركيين، مشيرة إلى أن إسرائيل تقيم بدورها علاقات استخبارية مع قسم من دول هذا المحور.

وأوردت الصحيفة تقريراً، قالت إنه يتم تداوله في الغرب، يفيد بأن شعوراً متزايداً بالخوف من إيران يسود داخل أوساط دول الحلف السُني المعتدل، يوازيه انفتاح متزايد أيضاً نحو الغرب وإزاء كل ما يتعلق بالتسوية بين اسرائيل والفلسطينيين.



متنافسان لا يختلفان بشأن الإسرائيلي

وأشارت الصحيفة أيضاً الى أنه، في مقابل ذلك، يتعزز المحور الإيراني ـ السوري ـ الروسي في الشرق الأوسط، وأن آخر التقديرات الاستخبارية تتناول إمكان استئناف الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو. وأوضحت الصحيفة أن (المؤشرات تدل على أن هذه الحرب باتت هنا: فالروس يعودون الى الشرق الأوسط عبر دمشق وطهران، يُسلحون الدول الكفاحية، ويعارضون نصب صواريخ أميركية في أوروبا، ويبنون مفاعلاً نووياً في ايران ومعنيون باستئناف حياتهم كما كانت في السابق في المنطقة).

وأضافت الصحيفة إن (جدلاً يدور بين مختلف أجهزة الاستخبارات في شأن ما إذا كان بالإمكان انتزاع سورية من هذه الورطة عبر المفاوضات، أم ينبغي مواصلة الضغط عليها بالقوة). وأوضحت أن (الفوارق في هذا الشأن تبدو واضحة بين شعبة الاستخبارات العسكرية والموساد، إلا أن المفتاح لا يزال في كل الأحوال في واشنطن، غير المستعدة لأن تسمع، في المرحلة الحالية، عن مفاوضات مع سورية).

وأعادت الصحيفة الإشارة الى ما نشرته في وقت سابق عن عرض الملك الأردني مبادرة شخصية للتفاوض في شأن التسوية الدائمة بين اسرائيل والفلسطينيين برعايته وتوجيهه، تؤدي الى الحد من تعزيز مكانة (حماس) والدفع باتجاه انتخابات فلسطينية مبكرة يتم خلالها عرض مسودة اتفاق التسوية الدائمة مع اسرائيل على الشعب الفلسطيني، على امل ان تنحّي النتائج حركة (حماس) عملياً عن الحكم. ووعد الملك الاردني، في المقابل، بأن يعمل شخصياً على إقامة علاقات دبلوماسية بين اسرائيل والدول العربية السنية المعتدلة. لكن اتفاق مكة بين (حماس) وابو مازن عرقل في هذه المرحلة مساعي الملك الاردني.

ورأت الصحيفة أن (هدف السعوديين من المبادرة الى اتفاق مكة هو محاولتهم دق اسفين بين الفلسطينيين والنفوذ الايراني ـ السوري، لكن نتائجها خيبت أملهم هم أيضاً، مثلما حصل مع باقي العالم العربي المعتدل).

وفي هذا السياق، قالت الصحيفة إن وزيرة الخارجية الاسرائيلية تسيبي لفني وضعت كل السفراء الاسرائيليين في العالم في صورة الوضع ودعتهم الى الكف عن استخدام تعبير إتفاق مكة واستخدام تعبير آخر بديل، مثل الاتفاق الفلسطيني الداخلي بهدف الكف عن ربط اسم مكة بالاتفاق. كما أشارت (معاريف) إلى ان تصاعد نفوذ (حماس) في المناطق الفلسطينية يمثّل قلقاً اضافياً لدول المحور السني، والامر نفسه بخصوص تحول رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس)، خالد مشعل، الى جهة وطنية فلسطينية أساسية، مع ما قد يترتب على ذلك من تهديد للانظمة المعتدلة.

في سياق مماثل، كتبت باربرا سلافين في صحيفة (يو إس أيه توداي) في الثاني عشر من فبراير الماضي بأن الدول العربية، بقيادة السعودية، يقدّمون أقصى عروضهم لليهود الاسرائيليين والاميركيين في محاولة لكبح النفوذ الايراني المتصاعد، واحتواء العنف في العراق ولبنان

والدفع من اجل حل فلسطيني. وأثارت سلافين سؤالاً بهذا الصدد في الفرصة الأخيرة: هل ستنجح هذه الجهود؟

وتجيب عن ذلك بالقول أن التدابير المعبّرة عالية المستوى ترافقت مع دور قيادي للسعودي بتمرير صفقة حكومة ائتلاف فلسطينية.

في يناير الماضي، حضر الأمير تركي الفيصل، السفير السعودي المستقيل في الولايات المتحدة، حفل استقبال في واشنطن برعاية المنظمات اليهودية الأميركية. وقد استضاف الحفل دبلوماسياً في وزارة الخارجية تم تعيينه لمحاربة السامية.

وكان ظهور الدبلوماسي السعودي (الأمير تركي الفيصل) غير مسبوق، حسب ويليام داروف، مدير مكتب واشنطن للتجمعات اليهودية المتحدة (the United Jewish Communities)، الذي نظّم الحفل.

لقد بدأت السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة اتصالات مع اسرائيل والجمعات اليهودية المؤيّدة لاسرائيل في الولايات المتحدة. وقد حظي التقارب بمباركة الادارة الاميركية: فقد قالت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس بأن الدول الخليجية الست ومصر والاردن واسرائيل هي تحالف جديد من المعتدلين لمعارضة المتطرفين المدعومين من ايران وسوريا. وقالت بأن إتفاقية السلام الاسرائيلية ـ الفلسطينية ستضعف (الميليشيات) مثل حماس وحزب الله.

وقد تكشّفت الاتصالات كجزء من استراتيجية تهدف الى كبح المتطرفين وحشد زخم لصفقة السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين، كما يقول جمال خاشقجي، معاون الامير تركي الفيصل.

وقد ذكرت جوديث كيبر، خبيرة في شؤون الشرق الاوسط في مجلس العلاقات الخارجية، بأن (ما يقلق الدول العربية المؤيّدة للولايات المتحدة هو في الواقع أن إيران تقوم بتصميم الاجندة السياسية في المنطقة).

الاتصالات بين السعودية وعرب الخليج بالاسرائيليين واليهود الاميركيين تعود الى أكثر من عقد ولكنها لم تكن علنية. وقد تعاملت البلدان العربية مع اسرائيل باعتبارها (أجنبية) منذ حصولها على الاستقلال في العام ١٩٤٨(!!). وقد حظرت البلدان العربية السفر الى اسرائيل، وكذلك الاستثمار هناك والروابط التجارية مع الدولة اليهودية والتي ينظر اليها بكونها (الكيان الصهيوني).

وهناك ثلاث من أصل ٢١ دولة عربية تعترف بإسرائيل وهي: مصر، والاردن، وموريتانيا. وبحسب خطة السلام التي طرحتها السعودية سنة ٢٠٠٢ تعرض علاقات دبلوماسية مع الثماني عشر دولة عربية في حال انسحبت اسرائيل الى حدود العام ١٩٦٧، بمعنى التخلي عن الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وتسليم الارض للدولة الفلسطينية الجدولة.

ومن بين الاتصالات العربية ـ اليهودية التي جرت مؤخراً:

ـ التقى مستشار الأمن القومي السعودية بندر بن سلطان بصورة سرية مع رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت في الأردن في سبتمبر الماضي، بحسب دانيال أيالون، السفير الاسرائيلي السابق في واشنطن. إنه اللقاء السعودي ـ الاسرائيلي الأعلى مستوى بحسب علمه.

ـ دعت الامارات العربية المتحدة وفداً من مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية. والمؤتمر، المؤلف من مجموعة ٥١ عضواً، هو داعم قوي لاسرائيل.

ـ زار نائب رئيس الوزراء شيمون بيريز أمير قطر في أواخر يناير بعد مشاركته في مناظرة مع الطلاب العرب هناك. وهي أول زيارة على أعلى مستوى مع دولة خليجية منذ ١٩٩٦، حيث زار بيريز قطر كرئيس وزراء.

تركي الفيصل: استقلت لأني منهك!

زعم السفير السعودي السابق لدى واشنطن، الأمير تركي الفيصل، أن سبب استقالته من منصبه جاء بسبب الإنهاك. هذا ما قاله في لقاء له مع صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠٠٧/٢/١٧، وذلك بعد جدل واسع في الأوساط السياسية والإعلامية، الغربية منها والعربية، بسبته استقالته المفاجئة. فمن قائل أنها بسبب صراع قوى داخل العائلة المالكة بين جناحي عبدالله وسلطان، الى أنها جاءت احتجاجاً على تضخّم الدور الذي يقوم به بندر بن سلطان، الى أن السبب يعود الى تصريحات أحد المقربين من تركي (نواف عبيد) حول احتمال قيام السعودية بتدخل عسكري في العراق لصالح السنة والعمل على تخفيض أسعار النفط لضرب إيران، الى من يقول بأن تركي قد استقال تمهيداً لخلافة أخيه سعود (المريض) كوزير للخارجية، وأخيراً هناك من يقول بأن تركي استقال بسبب ضغوط واشنطن نفسها.

لكن المدهش، هذا ما لاحظه المراقبون، أن تركي الفيصل الذي يدّعي الإنهاك، ومنذ أن قدّم استقالته، لم يتوقف عن الحركة والعمل والسفر وإلقاء المحاضرات وإعطاء التصريحات في واشنطن ولندن وغيرهما. أي أن الرجل لازال يعمل (بكل طاقته) فأين موضوع الإنهاك إذن؟!

تركي قال للصحيفة السعودية حول سبب استقالته: (أنهكت، ووجدت أنني ابتعدت كثيراً عن الأهل، وأحتاج الى الراحة). ونفى أن يكون سبب الإستقالة وجود خلافات مع بندر بن سلطان السفير الأسبق في واشنطن، وقال: (هذه أشياء لا أساس لها من الصحة، ولا تستحق الرد). وأضاف أن سبب انهاكه، هو نشاطه الدائب منذ توليه منصب سفارة واشنطن خاصة، ففي المدة التي قضاها (١٥ شهراً) زار ـ كما يقول ـ أكثر من ٢٥ ولاية، وتحدث الى الطلاب واساتذة جامعات ومهنيين وغيرهم من أجل تحسين صورة المملكة في أعين الشعب الأميركي والتي ساءت بعد أحداث ٩/١١. وتابع تركي، بأنه لم تكن في نيته الإستقالة بادئ ذي بدء، ولكن حجم العمل كان أكبر حجماً وأكثر كثافة، الأمر الذي أثّر على وضعه العائلي.

أما الموضوع الإيراني، والذي قيل أن الخلاف حوله بين أقطاب الحكم كان السبب، بين جناح السديريين ويتزعمه بندر والقائل بالتصعيد الى حدّ دعم الحرب ضد إيران، وبين جناح الملك عبدالله ومعه تركي والقائل بأن لا مصلحة للمملكة في خوض صراع مسلح مع إيران بل هو كارثة للسعودية نفسها.. هذا الموضوع قال تركي عنه بأنه يدعم موقف جناح الملك الذي يمثله وزير الخارجية، وهو التعامل مع إيران بنديّة، وأنها جار مهم يتصارح معه ويستمع لهواجسه، وأن العمل العسكري معها مخالف لمصالح السعودية. وأشار بأن هذه السياسة هي الحاكمة: (ليس هناك موقف للأمير بندر بن سلطان، او للأمير تركي الفيصل، أو غيرهما. نحن كلنا موظفون في الحكومة، ونقوم بدورنا حسب توجيهات خادم الحرمين الشريفين. هو الذي يرسم السياسة العامة، وهو الذي يكلف الوزراء لينفذوها).

وفيما يتعلق بخشية السعوديين من سيطرة ايران على العراق، الذي تحكمه أكثرية شيعية، قال: (نحن نؤمن بأن الشعب العراقي قادر على أن يحمي سيادته واستقلاله ومصالحه) وتابع بأن النسيج العراقي الإجتماعي والثقافي المتنوع يعد صمام أمان لوحدة العراق، (وما يحدث الآن هو استغلال سياسي للمذاهب والاعراق. وما يحدث الآن من قتل وتدمير أسبابه سياسية. واذا تم الاتفاق على حل سياسي، ستدوم وحدة العراق وسيادته).

أيضاً علّق تركي الفيصل على ما قاله مستشاره نواف عبيد للواشنطن بوست حول التدخل السعودي في العراق لصالح السنّة العرب وبالسلاح، بتكرار القول أن نواف لم يكن مسؤولاً سعودياً وأن السفارة أنهت التعاقد معه، وزعم الفيصل بأن السعودية (تحافظ على مسافة متساوية بينها وبين كل المذاهب والاعراق في العراق). والمعلوم أن ما كتبه عبيد قد سبّب ارباكاً في واشنطن، وقيل أن ذلك كان سبباً لطلبها من السعودية سحب سفيرها وتغييره.

تقرير الخارجية الأميركية عن السعودية لعام ٢٠٠٦

اعتقالات عشوائية وقمع الحريات

أصدرت هيئة الديمقراطية، وحقوق الانسان، والعمال التابعة لوزارة الخارجية الاميركية في السادس من مارس تقريراً حول ممارسات حقوق الانسان لعام ٢٠٠٦. وقد خصص التقرير قسماً حول السعودية، حيث استهل بذكر المشاكل الحقوقية الرئيسية وهي: غياب حق تغيير الحكومة بصورة سلمية، الأذى الشديد من خلال العقوبات البدنية المفروضة من القضاء، الضرب وباقي أشكال الإساءة، سوء أحوال السجن ومركز التوقيف، الاعتقالات العشوائية وأحياناً السجن الانفرادي للموقوفين، منع محاكمات عادلة علنية، إعفاء بعض الافراد من حكم القانون، الافتقار الى الاستقلالية القضائية، التدخل العشوائي في الخصوصية، والعائلة، والبيت، والمراسلة، والتقييد الشديد على الحريات المدنية ـ حرية الكلام، والصحافة، بما في ذلك الانترنت، والاجتماع، والاتحاد، والحركة. فقد اقترفت الحكومة انتهاكات صارخة للحرية الدينية. وكان هناك اعتقاد واسع بفساد خطير وانعدام الشفافية الحكومية، الى جانب التمييز القانوني والمجتمعي والعنف ضد المرأة. وقد واجهت الجماعات الاثنية والاقلية التمييز، وهناك حدود صارمة على حقوق العمال، وخصوصاً العمال الأجانب.

وذكر التقرير بأنه بالرغم من زيادة اللهجة الاعلامية والعلنية حول حقوق الانسان، فإن بيئة حقوق الانسان بصورة عامة بقيت سقيمة. وتحت عنوان (إحترام حقوق الانسان) سلّط التقرير الضوء على القسم الأول حول احترام كرامة الشخص بما يشمل تحرره من المنع العشوائي وغير القانوني للحياة. وذكر التقرير بأن الحكومة أعدمت أشخاصاً لجرائم جنائية بعد محاكمات مغلقة، بما يجعل من المحتمل تقييم ما اذا كانت هناك حماية قانونية قد تم تطبيقها. فالمحكمة العليا في البلاد، وهي مجلس القضاء الأعلى، هي المسؤولة عن قضايا إعادة النظر في أحكام الرجم، البتر، الموت، وأحكام لا يمكن تنفيذها الا بأمر ملكي يصدره الملك.

وحمّل التقرير وزارة الداخلية المسؤولية كاملة حول الاعتداءات الجسدية وتعذيب السجناء بما فيها الضرب، والجلد وتقييد الأيدي خلف القضبان، والتي كانت تستعمل، بحسب تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٥، لإنتزاع اعترافات من السجناء. وبحسب منظمة هيومان رايتس ووتش، أفاد سجين سابق في السجن العام بمكة بأن حرّاس السجن يؤذونه بانتظام خلال فترة السجن بين ٢٠٠٢ وحتى نهاية العام بضربه واحراق ظهره بقضيب حديدي حار، وإبقائه في سجن انفرادي لمدة ستة شهور.

وخلال العام الماضي، قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المعروفة بـ (المطاوعة) بالاعتداء والاساءة والاعتقال لمواطنين وأجانب من الجنسين. وقد كانت هذه الحوادث شائعة في المنطقة الوسطى، بما فيها العاصمة الرياض، وبنسبة أقل في المنطقتين الشرقية والغربية من البلاد. على أية حال، هناك زيادة في اعتداءات الهيئة في المنطقة الشرقية وجدة.

وقد أصدرت الحكومة أحكاماً على مجرمين بالعقوبة بناء على تفسيرها للشريعة. فالعقوبات الجسدية التي يوفرها القانون شملت الإعدام العلني عن طريق قطع الرأس، والبتر، والجلد، وتدابير أخرى تعتبر قانونية بحسب السلطات القضائية. وبحسب منظمة هيومان رايتس ووتش، فإن القضاة أصدروا بصورة روتينية أحكاماً بآلاف الجلدات كعقوبة، يتم تنفذها غالباً في الساحات العامة. وذكرت المنظمة بأن الضرب يؤدي الى إضرار عقلي خطير وأذى بدني، ولا يتلقى الضحايا علاجاً طبياً لذلك. وذكر التقرير

> **زعم سعودي: المملكة لا تعتقل أشخاصاً على خلفية سياسية، ولكن لأنهم إرهابيون أو متعاونون معهم!**

بأن كثيراً من السجون بقيت مزدحمة، ولم يسمح لعوائل بعض المعتقلين بزيارتهم الا بعد بقائهم مدة طويلة في الحبس الإنفرادي.

في ٢٧ نوفمبر الماضي، قامت منظمة هيومان رايتس ووتش بأول زيارة رسمية لها، إضافة الى زيارة غير رسمية في فبراير الماضي، الى البلاد خلال أربع سنوات بنية زيارة بعض مباني السجون والتوقيف وعدد محدد من المعتقلين والموقوفين. وفيما سمح لها بزيارة أربع سجون، منعت من زيارة كل السجون وكل السجناء التي طلبت بلقائهم. وقامت المنظمة بزيارة مجموعة صغيرة من السجناء في ٣٠ نوفمبر في مبنى سجن الحائر الاصلاحي جنوب الرياض، ولكن محاولة الوفد للعودة الى زيارة نفس المبنى في الثاني من ديسمبر قد رفضت.

وحول الاعتقال والتوقيف العشوائي ذكر التقرير بأنه بالرغم من أن القانون الأساسي يمنع الاعتقال والتوقيف العشوائيين ويحدد فترة الاعتقال بخمسة أيام على ذمة القضية، الا أن الغموض في تطبيق القانون وغياب مسار واضح ومحدد يمنح وزير الداخلية سلطات واسعة لاعتقال أشخاص لمدد غير محددة. ومن الناحية العملية، فقد تم ايقاف أشخاص لأسابيع أو شهور وأحياناً أطول من ذلك.

وحول دور أجهزة الشرطة والمباحث يلفت التقرير الى أن الشرطة النظامية، والمباحث، والشرطة الدينية تقوم باعتقال وايقاف الاشخاص. وهناك تقارير تفيد بأن السلطات السعودية قامت باعتقال وإيقاف أشخاص بدون إتباع ضوابط قانونية صريحة. فقد اعتدت الشرطة الدينية، واعتقلت أشخاصاً على أساس تفسيراتهم الدينية الخاصة بهم (لجرائم المنكر)، وشملت اعتقالات بتهمة (السحر) و(الشعوذة). وتشمل هذه الحوادث رجالاً بـ قصّات شعر (غريبة)، وارتداء ملابس غير صحيحة، ورجالاً يخيطون أو يأخذون قياسات لملابس نسائية، أو رجالاً يرتدون ملابس نسائية.

وبموجب أمر ملكي، فإن الشرطة الدينية تمتلك صلاحية اعتقال الأشخاص لأربع وعشرين ساعة لمخالفات مرتبطة بارتداء ملابس غير صحيحة أو سلوك غير منضبط، وعلى أية حال، يتجاوز أفراد الشرطة الدينية الحد قبل تسليم الموقوفين الى الشرطة. وفيما تلزم الشرطة الدينية بحضور ضابط شرطة في حال الاعتقال، فهناك حالات تفيد بقيام الشرطة الدينية بإيقاف أشخاص بدون حضور ضابط شرطة. وقد ذكرت تقارير عدة العام الماضي عن قيام الشرطة الدينية بالاعتداء واعتقال مواطنين وغير مواطنين وخصوصاً النساء بتهمة مخالفة ضوابط اللبس والسلوك المقررة.

وقد قامت الشرطة الدينية بإيقاف رجال بتهم شملت الأكل في مطاعم برفقة نساء ليسوا على علاقة قرابة معهم، أو القيام بتصرفات رمزية للنساء في المراكز التجارية، أو تعقب سيارات تقل نساء بصورة غير قانونية، أو السير على هيئة جماعات عبر أقسام العائلات داخل المراكز التجارية. وقد قامت الشرطة الدينية بإيقاف نساء من جنسيات عدة على خلفية تصرفات من قبيل الصعود في سيارة أجرة لرجل غير محرم، أو إبراز الوجه في المراكز التجارية، أو الأكل في المطاعم مع ذكور من غير الأقارب. وقد تمّ احتجاز الموقوفين لأيام، وفي بعض الأحيان لأسابيع، دونما قيام المسؤولين بإبلاغ عوائلهم، أو في حالة غير المواطنين، بإبلاغ السفارات.

وبناء على تقرير صحافي صادر في ٢٣ ديسمبر (الماضي)، قامت الشرطة الدينية بالإعتداء بالضرب على أم وسائق إبنتها، مدعية بأن النساء كنّ يستعملن سيارتهم، ومن ثم منع النساء اللاتي تم

اقفال الصندوق الخلفي للسيارة عليهن بعد تعطّلها. وقد زعمت الشرطة الدينية بأن النساء كنّ في زيارة لأصدقائهن الذكور واتهموهن بالخلوة غير الشرعية، وحتى نهاية العام الماضي، لم تصدر المحاكم قرارها في قضية الدعوى التي رفعتها النساء ضد الشرطة الدينية.

وبالرغم من القانون، واصلت الشرطة الدينية مداهماتها للاحتفالات الدينية الخاصة، واعتقال وايقاف المسيحيين وكذلك جماعة الأحمدية الدينية. وقامت الشرطة الدينية باعتقال ٤٩ عضواً من هذه الجماعة، شمل تقريباً ١٩ إمرأة، و١٤ شاباً، ومن بين هؤلاء المعتقلين ٢٥ هندياً، و٢٣ باكستانياً، وسورياً واحداً. وحتى نهاية العام، مازال المعتقلون الـ (٤٩) في الحجز.

وتقوم السلطات السعودية باعتقال أشخاص بدون تهمة، أو تهمة محاولة زعزعة الحكومة، لأشخاص ينتقدون بصورة علنية الحكومة. فالمعتقلون السياسيون الذين تم احتجازهم من قبل أجهزة المباحث قد وضعوا في زنزانات انفرادية في سجون خاصة خلال المرحلة الاولى للتحقيق. وهذه الفترة تستغرق عدة أسابيع أو شهور تحت السلطة القضائية الواسعة لوزارة الداخلية، فيما تم فرض قيود صارمة على مقابلة المعتقلين من قبل عوائلهم ومحاميهم.

وتواصل الحكومة التمييز واعتقال أفراد من الاقلية الشيعية المسلمة. وقد ذكرت تقارير بأن أجهزة الأمن الحكومية، وفي الغالب الشرطة الدينية، قامت باعتقال شيعة على أساس شبهة ضعيفة، وابقائهم في الحجز لفترات طويلة، ومن ثم اطلاق سراحهم لاحقاً بدون تقديم تفسير لسبب الحجز.

وحول نقطة الحرمان من محاكمة عادلة وعلنية ذكر التقرير بأن النظام الأساسي يكفل استقلال السلطة القضائية وأن الحكومة تحترم استقلالها. ولكن أفراد العائلة المالكة معفون من الحضور أمام المحاكم، وأن شركاءهم يمارسون نفوذهم على القضاة. فمجلس القضاء الأعلى، الذي يتم تعيين أعضائه من قبل الملك، يعين، وينقل، ويعزل القضاة. وبالرغم من أن النظام الأساسي يسمح بمحاكمات علنية، الا أن معظم المحاكمات كانت مغلقة، وتنعقد بصورة سرية بدون محامي الدفاع.

وعن المعتقلين السياسيين، يذكر التقرير بأن نائب وزير الداخلية الأمير أحمد بن عبد العزيز قال بأن المملكة لا تعتقل أشخاصاً على خلفية سياسية، ولكن لأنهم إرهابيون أو متعاونون مع الارهابيين أو مخالفون للشريعة والانظمة المدنية. ولا تقدّم الحكومة معلومات حول المعتقلين السياسيين أو تستجيب للطلبات المتعلقة بالمعتقلين السياسيين. وقد أجرت الحكومة محاكمات مغلقة لأشخاص قد يكونوا معتقلين سياسيين وفي بعض الحالات احتجزت أشخاصاً في زنزانات لفترات طويلة تحت طائل التحقيق.

وحول الحريات المدنية، سلّط التقرير الضوء على بعض الجوانب منها: حرية التعبير والصحافة، وذكر التقرير بأن النظام الاساسي لا يكفل حرية التعبير والصحافة، وأن الحكومة بصورة عامة لا تحترم هذه الحقوق من الناحية العملية. وبموجب النظام الأساسي، فإن دور الصحافة هو تثقيف الجماهير وتعزيز الوحدة الوطنية. وأن النشاطات الاعلامية قد تحظر في حال أساءت التوجّه وأخلّت بالتوافق وأمن الدولة وصورته العامة، أو تعرّضت لكرامة وحقوق الانسان. وقد واصلت الحكومة في التضييق على حرية الكلام والصحافة وحجبت مقالات ناقدة للعائلة المالكة. وتقوم السلطات بصورة روتينية بحظر مطبوعات أجنبية. وتمنع السياسة الاعلامية الرسمية ونظام الأمن الوطني ترويج نقد العائلة المالكة والحكومة. وتحفز السياسة الاعلامية الرسمية الصحافيين للتمسك بالإسلام ومعارضة الشرك، والتأكيد على المصالح العربية، والمحافظة على الموروث الثقافي. وتصادق وزارة الاعلام على أو تقيل المحررين الرئيسيين. وتقدّم الحكومة أيضاً خطوطاً عريضة للصحف بخصوص الموضوعات الخلافية.


وزير القمع

وقد واصلت السلطات منع موظفي الحكومة من انتقادها. وقد طبّقت الحكومة القونين الحالية بموجب المادة رقم ١٢ للنظام الاساسي التي تمنح

أجرت الحكومة محاكمات مغلقة لمعتقلين سياسيين وفي بعض الحالات احتجزت أشخاصاً في زنزانات لفترات طويلة

الدولة سلطة منع أي شيء قد يؤدي الى التفكك والفتنة والانفصال. وبناء عليه، فإن الموظفين العموميين منعوا من المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التحضير لأي وثيقة أو خطبة أو عريضة أو المشاركة في حوار مع الصحافة المحلية والاجنبية، أو المشاركة في أية لقاءات تنطوي على معارضة لسياسات الدولة.

وفي الرابع من أغسطس، تم اعتقال الكاتبة الحائزة على جائزة، والناشطة الحقوقية وجيهة الحويدر وهي في طريقها الى البحرين لأنها كانت تحمل لافتة كتب عليها (أعطوا المرأة حقوقها)، وقد تم الإفراج عنها لاحقاً بعد تحذيرها. وفي ٢٠ سبتمبر، تم استدعاؤها والتحقيق معها لست ساعات من قبل المباحث للتخطيط لمسيرة سلمية في ٢٣ سبتمبر، المصادف لليوم الوطني، من قبل نساء يطالبن بحقوقهم. وقد قامت المباحث بتهديدها بالفصل من العمل في أرامكو. وقد أفرج عن الحويدر بعد توقيعها على تعهد خطي بوقف نشاطاتها الحقوقية في المملكة، بما يشمل كتابة مقالات، وتنظيم مسيرات، والحديث الى وسائل الاعلام. ولم يسمح لها بمغادرة البلاد الى بيتها في البحرين حتى ٢٨ سبتمبر (الماضي).

وحول حرية الانترنت، تفرض الحكومة تدابير صارمة على الإنترنت، وهناك تقارير تفيد بأن الحكومة تقوم بمراقبة البريد الالكتروني والانترنت وغرف الحوار (chat rooms). وقد قامت بحجب مواقع حوارية على الانترنت تعتبرها ذات طبيعة جنسية، أو سياسية نقدية، أو غير إسلامية، أو مثيرة، بسبب اشتمالها على محتويات دينية وسياسية جدلية.

وفي العاشر من مارس، تم اعتقال محسن العواجي بسبب انتقاده الملك لاعتماده الكبير على نصيحة الليبراليين كما جاء في موقع الوسطية. وفي ٢١ مارس، تم الافراج عنه بعد أن قام مراسلو منظمة غير حكومية (بلا حدود) بكتابة عريضة تطالب بالافراج عنه.

وفي الرابع من أبريل، تم اعتقال ربيع القويعي، ٢٣ عاماً، الصحافي في جريدة الشمس بتهمة إرساله مشاركة لبعض منتديات الانترنت تحمل إسمه الحقيقي. وقبل اعتقاله، وقع حادث سير للقويعي، وقد زعم بأن الحادث كان جزءً من إسائته المستمرة التي عانى منها بسبب مراسلاته. وقد أشار التحقيق الرسمي في الحادث الى أن القويعي كان مخطئاً حيث أن كتاباته قد دفعت أشخاصاً طيبين للاساءة إليه.

وحول الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية يذكر التقرير بأن الحكومة استمرت في التضييق على الحرية الاكاديمية، حيث تمنع دراسة نظرية التطور، فرويد، ماركس، الموسيقى الغربية، والفلسفة الغربية. كما قامت الحكومة بفرض قيود صارمة على المناسبات الثقافية. وعلى الضد من الأمر الملكي الذي يقضي بتشديد مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني على الحاجة للمنتديات الثقافية الفردية، فإن الحكومة قامت بإغلاق منتديات ثقافية شيعية وسنية في الاحساء بالمنطقة الشرقية.

الخارجية السعودية

يقظة جديدة أم تكتيك أميركي مختلف؟

من زيارة بوتين رئيس روسيا، الى زيارة رئيس وزراء تركيا، الى زيارة نجاد رئيس إيران، الى زيارة نائب رئيس الوزراء اليمني، ورئيس البرلمان اليمني، الى زيارة الملك الأردني، الى زيارة الرئيس المصري، فضلاً عن زيارة هنية وعباس وتدشين اتفاق مكة، الى زيارة عدد غير قليل من المسؤولين الصغار من دول عربية وأجنبية شتى تقاطروا على الرياض خلال الأسابيع القليلة الماضية.

ماذا حدث؟ هل استيقظت السياسة الخارجية السعودية من سباتها؟ هل أجرت مراجعات جديدة لمواقفها ومواقعها على الأصعدة العربية والإقليمية؟ هل أثر النقد المحلي والعربي لتلك السياسة وعجزها، فأرادت الرياض استعادة زمام المبادرة السياسية كمحور استمر لفترة طويلة ضعيف الفاعلية؟

أسباب ضعف السياسة الخارجية السعودية كثيرة تحدثنا عنها مراراً وتكراراً في أعداد سابقة من هذه المجلة.

لكن هناك مؤشرات عديدة تفيد بأن السعوديين قد دخلوا مرحلة جديدة من العمل السياسي، لها بعض السمات المختلفة عن المراحل الماضية:

أولها ـ من حيث حجم الحركة، فإن الدبلوماسية السعودية بدأت تستعيد عافيتها بتسارع كبير، ولكن لا يتوقع لها أن تصل الى ما كانت عليه في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٠.

ثانيها ـ حجم الحركة ينبئ عن حجم الإهتمام وتعدده ليشمل عدداً غير قليل من القضايا. وكانت السعودية منذ حرب تحرير الكويت، تخلت عن اهتماماتها العربية والإقليمية والإسلامية، إلا ما اضطرت الى مواجهته وفعله. وزادت العزلة السعودية (الإختيارية) بعيد أحداث ٩/١١ تاركة إدارة ملفات شؤون المنطقة الى الأردن ومصر، ومعوّلة أكثر على الجهد الأميركي في إدارة تلك الملفات. اليوم يبدو أن السعودية بدأت تستعيد اهتماماتها بالملفات التي تركتها: الملف اللبناني، الملف العراقي، الملف الإيراني النووي، الملف الفلسطيني. لكنها رغم ذلك تجنّبت اقحام نفسها في ملفات أخرى كانت فاعلة فيها سابقاً، مثل ملف الصومال والملف الأفغاني وملف الصحراء الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية وغيرها.

كما أنها حتى الان تجنّبت التقدم بأية مبادرة تتعلق بالملفات المستجدة: مثل ملف دارفور. في حين تقدمت دول مثل قطر واليمن وايران لحل مشاكل من هذا النوع على صعيد القارة الأفريقية وقاربت بين دول عديدة مختلفة، بسبب غياب الإهتمام السعودي والدول الأساسية العربية في المنطقة.

ثالثها ـ أن الحركة السياسية والدبلوماسية السعودية انطلقت من قاعدة الإضطرار، وليس بدوافع الرغبة، فالمسؤولون السعوديون يعتقدون أن لديهم ما يكفيهم من المشاكل الداخلية، وهم يشعرون بأن تدخلاتهم الماضية ومساعداتهم لعدد كبير من الأنظمة والمنظمات لم تؤت ثماراً حقيقية حين احتاجت السعودية الى الدعم السياسي، وبالتالي فإن الدبلوماسية السعودية اتخذت شكلاً يمكن توصيفه (دفع الأموال والمساعدات) فقط، وهذه السياسة كانت سيئة في جانب كبير منها. والآن تحاول السعودية أن تخفف من هذا الدعم، دون قطعه بالقطع، فالمال لوحده لم يجلب في الماضي الولاء للنظام السياسي وخلق انطباعاً خاطئاً لدى المتلقين.

رابعاً ـ ان وجه الإضطرار السعودي يمكن تصنيفه في عدة اتجاهات: اضطرار بسبب الموقع الديني والسياسي، وهذا ما حدث بالنسبة للشأن الفلسطيني، فالمملكة كانت مطالبة من الرأي العام الإسلامي بأن تتدخل، وإلا فما فائدة نظام يقبض على الأماكن المقدسة دون أن يؤدي واجبه الديني؟ وهناك اضطرار من جانب سياسي، لمواجهة ايران وتمدد نفوذها في ظل عجز عربي مقيم، وأولها العجز السعودي والمصري. هنا تدخل قضية العراق، وقضية فلسطين وقضية لبنان كميدان للمنافسة. وهناك تدخل من أجل دفع الضرر ليس على صعيد المنافسة السياسية والنفوذ، فالسعودية إذ تدخل حقل النشاط الدبلوماسي تريد أن تحمي نفسها من ويلات آتية من خارج الحدود: من الحرب الإيرانية الأميركية ان وقعت، ومن الحلف الإيراني الأميركي إن حدث! ومن تصاعد الفتنة الطائفية التي قد تؤدي الى إشعالها داخل السعودية نفسها، ومن انتشار الحرب الطائفية من العراق الى حدودها، ومن المفاعل النووي ليس بآثاره السياسية فحسب بل بآثاره الأستراتيجية وتغيير موازين القوى بحدة في المنطقة، فضلاً عما يزعم من احتمال تلويث منطقة الخليج.

خامساً ـ ونحن نتحدث عن الإضطرار، لا يجب ان يغيب عن ذهننا خيبة الأمل السعودية من حماقات السياسة الأميركية. السعوديون بعد ٩/١١ تماشوا مع الأميركيين الى أبعد الحدود بغية ارضائهم وخوفاً من ضربهم وتقسيم بلدهم، وتوقع السعوديون أن يقوم هؤلاء على الأقل بكبح النفوذ الإيراني في العراق، وفي لبنان، وفي ايجاد مخرج سياسي للقضية الفلسطينية، ولذا دعموا أجندة واشنطن الى أبعد حدود، وتخلوا عن القيام بأي جهد إلا تحت المظلة الأميركية وهو جهد قليل على كل حال. اكتشف السعوديون متأخرين أن الأميركيين أداروا ملفات المنطقة بأسوء ما يمكن، وحين ظهر انهم سيفشلون، تدخل السعوديون حتى لا يغرقوا معهم، وقد وفر الفشل الأميركي في العراق فرصة للسعوديين لزيادة هامش حركتهم الدبلوماسية بشيء من التمايز الذي لم يكونوا سابقاً راغبين فيه.

تدخل السعوديين في الوقت الحاضر قد يكون بإشارة اميركية كما يرجح عدد من الباحثين الغربيين، فأميركا بحاجة الى أي عون. ولكن لا يعني هذا تطابقاً كاملاً في كل المواقف. ولعل التوجه السعودي لحل عدد من الملفات عبر التفاوض مع ايران قد أتى بإشارة اميركية، ولكن المصلحة السعودية ليست بعيدة على أية حال عن تلك الأجواء.

المهم ان الدبلوماسية السعودية تحركت.. ولكن الأهم هو السؤال التالي: لماذا تحركت باتجاه اسرائيل بسرعة الصاروخ؟

جهود دوليّة متواصلة لفكّ الحصار

الممنوعون من السفر في السعودية

تتزايد الإنتهاكات السعودية لحقوق مواطنيها والقاطنين في أراضيها، وتتزايد في المقابل البيانات والتقارير الحقوقية الدولية والعربية المنددة بالممارسات السعودية. تبدو الحكومة السعودية هذه الأيام وكأنها غير عابئة بأية حديث عن انتهاكاتها، ولا هي مهتمة بالرأي العام المحلي والدولي، كما أنها ماضية في خطّها المتشدد الذي يرسمه وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز، مستفيدة من توجّه الإهتمامات الدولية عامة الى موضوعات سياسية في العراق ولبنان وفلسطين وإيران، وتراخي الإهتمام الغربي عامّة بما يزعمه المسؤولون هناك من ترويج للديمقراطية ولحقوق الإنسان، خاصة إذا ما جاء خرق تلك القيم والقوانين الدولية على يد حكومة حليفة مثل الحكومة السعودية التي صارت بطة تبيض ذهباً للغرب، والتي يحتاجها ذلك الغرب في ترتيب أوراقه السياسية في المنطقة.

في كل يوم هناك موضوع انتهاك لحقوق شريحة اجتماعية أو فئة سياسية، أو جماعة دينية، أو عمال أجانب أو مستخدمين أو خادمات أو أطفال، أو ناشطين حقوقيين، أو غيرهم. ومن بين تلك الحقوق التي دأبت السلطات السعودية على انتهاكها هي حرية الحركة والسفر، حيث لايزال عدد كبير من المواطنين ـ قدرت بعض المصادر الحقوقية عددهم بنحو ٤٥٠٠ مواطن ـ ممنوعين من السفر لمجرد أنهم عبّروا عن آرائهم السياسية في نشاطات سلمية علنيّة، لم ترق لوزير الداخلية ولا لإخوانه الأمراء. من بين هؤلاء الممنوعين من السفر، دعاة الإصلاح المعروفين الذين سبق اعتقالهم ظلماً ولم يحاكموا المحاكمة العادلة وطردوا من وظائفهم، ولازالوا على تلك الحال منذ ثلاث سنوات.

وقد تدخّلت منظمات حقوقية عديدة لإيقاف هذه الممارسات الشاذّة، بعد أن عجزت الأدوات المحلية في تليين مواقف نايف وإخوانه، ولاتزال الضغوط تتواصل وتتصاعد في الداخل والخارج من أجل إصلاح الوطن أولاً، وإيقاف الإنتهاكات الحكومية عند حدّها.

وكانت المديرة التنفيذية بقسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش، سارة ليا ويتسن، قد بعثت في التاسع من فبراير الماضي رسالة الى الملك عبد الله بشأن المواطنين الممنوعين من السفر، وخاصة الإصلاحيين منهم (وعددت ٢٢ إسماً)، مطالبة بفك الحصار عنهم. وبعثت بنسخة من الرسالة الى عادل الجبير، سفير السعودية في واشنطن، والى وزير الداخلية الأمير نايف، وأيضاً الى تركي السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان الرسمية. تقول الرسالة:

تكتب إليكم هيومن رايتس ووتش (مراقبة حقوق الإنسان) مجدداً بصدد منع السفر الذي فرضته الحكومة السعودية تعسفاً بحق إثنين وعشرين مواطناً سعودياً على الأقل. وتشعر هيومن رايتس ووتش بالأسف لعدم تلقيها رداً على رسالتها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ والتي أسَرّت لكم شخصياً في البداية بما يساور هيومن رايتس ووتش من قلق. والظاهر أن الحكومة منعت سفر هؤلاء الأشخاص الواردة أسماؤهم أدناه خارج البلاد لتعبيرهم عن آراء تعارضها الحكومة، ودون أي مبرر قانوني واضح. وتتوجه إليكم هيومن رايتس ووتش بطلب أن تعيدوا لهؤلاء الإثنين وعشرين شخصاً حقهم في مغادرة البلاد والعودة إليها.

وبفرضها حظراً على سفر مواطنيها، فالمملكة العربية السعودية تخرق القانون الدولي الذي ينص على حق كل شخص بمغادرة بلاده والعودة إليها بحرية. وتكفل المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق (لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه). كما أن الاتفاقيات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تحظر على الدول تقييد حق الأشخاص بمغادرة بلادهم إلا عندما يتم فرض هذه القيود بموجب القانون (وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم). وقد أشار مسؤولون سعوديون مؤخراً إلى أن المملكة على وشك الانضمام إلى هذا العهد في المستقبل القريب جداً.

ومن حيث المبدأ يسمح القانون السعودي للحكومة بفرض منع السفر في عدد من الأحوال؛ فهو ينص أولاً على ظروف استثنائية محددة يمكن للقضاء فيها أن يفرض منع السفر، وذلك من قبيل الأشخاص المدانين في جرائم تهريب المخدرات (قرار مجلس الوزراء رقم ١١ الصادر في ٢٩ سبتمبر/أيلول ١٩٥٤)، وفي الحالات التي توجبها الإجراءات القضائية (أمر ملكي صادر في ٩ فبراير/شباط ١٩٦٢). وفي الحالتين ليس لغير المحكمة أن تصدر قراراً بمنع السفر، وليس من بين الإثنين وعشرين شخصاً المعنيين من تجري محاكمته الآن جزائياً أو مدنياً، كما لم تُصدر أية محكمة، على حد علم هيومن رايتس ووتش، قراراً بمنع سفر أحد منهم بما يتفق وقواعد القانون السعودي.

وينص القانون السعودي على السماح لوزير الداخلية أيضاً بإصدار قرارات منع السفر (المادة ٦ من نظام وثائق السفر الصادر في ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٠٠). ويبدو أن الحكومة اعتمدت على هذه المادة من القانون في إصدار قرارات منع السفر محل النقاش. إلا أن القانون يقضي بأن تحدد الوزارة الأسباب الأمنية الموجبة للمنع وأن تُخطِر الشخص الممنوع من السفر خلال فترة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً.

(لا يجوز المنع من السفر إلا بحكم قضائي أو بقرار يصدره وزير الداخلية لأسباب محددة تتعلق بالأمن ولمدة معلومة، وفي كلتا الحالتين يبلغ الممنوع من السفر في فترة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ صدور الحكم أو القرار بمنعه من السفر).

والقانون واضح هنا في مطالبته الحكومة بتحديد (أسباب محددة تتعلق بالأمن) قبل فرض منع السفر. والقانون السعودي يحظر الانتقاص

التعسفي من حرية الأشخاص؛ فالمادة ٣٦ من القانون الأساسي للمملكة الصادر عام ١٩٩٢ تنص على أنه (لا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام). ولكن من غير الكافي أن تشير الحكومة على نحو غامض إلى (أسباب تتعلق بالأمن) لاتخاذها أساساً من أجل الحد من حرية الشخص في الحركة. وينص القانون الدولي على أن الحكومة لا تستطيع فرض قيود على ممارسة الحقوق إلا ما كان منها ضرورياً (للوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي) (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٩ (٢)).

أما في الحالات المطروحة هنا، فقد فرضت الحكومة السعودية حظر السفر من غير تقديم أسباب محددة تتعلق بالأمن تبرر هذا الحظر، ومن غير إبلاغ الأشخاص المتضررين بمعلومات هامة تتعلق بوضعهم من بينها هوية الجهة التي فرضت الحظر أو التبرير الذي ساقته للحظر، وذلك كما يقضي القانون السعودي. وفي كثير من الحالات لم تقم الحكومة حتى بإبلاغ الأشخاص المتضررين بمنعهم من السفر. وفضلاً عن هذا، امتنعت الحكومة عن منحهم أية فرصة للاعتراض على المنع، فقد تمت إعادة علي الدميني من الحدود السعودية البحرينية قبل أيام من اعتقاله في مارس/آذار ٢٠٠٤ بسبب آرائه السياسية الإصلاحية، وتمت مصادرة جواز سفره؛ وبعد إطلاق سراحه في أغسطس/آب ٢٠٠٥، حاول من غير طائل استعادة جواز السفر من محافظته. أما متروك الفالح، ومثله مبارك بن زعير، فلم يعلم بحظر سفره إلا عندما قصد إدارة الجوازات فقال له أحد المسؤولين أن اسمه وارد على قائمة الممنوعين من السفر.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، رفعت الحكومة حظر السفر المفروض على إبراهيم المقيطب، وهو مؤسس ورئيس منظمة (حقوق الإنسان أولاً) في المملكة العربية السعودية؛ لكن حرس الحدود أبلغوه في ٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ أن اسمه عاد إلى قائمة الممنوعين من السفر. كما تحقق محمد سعيد طيب من حظر سفره عبر أحد المسؤولين، وذلك على نحو غير رسمي. وقال غيره أن ضباط السجن أبلغوهم شفهياً عند إخلاء سبيلهم من الاحتجاز بحظر السفر ومدته، وهي خمس سنوات عادةً، لكنهم لم يبينوا لهم أسباباً محددة. ويؤكد أسلوب الحكومة المتكتم الغامض في فرض قرارات حظر السفر على الطبيعة التعسفية لهذه القرارات.

وكمثال يثبت هذا القول، فقد اكتشف عبد الرحمن اللاحم منعه من السفر عندما كان يهم بمغادرة البلاد عبر مطار الرياض الدولي، وطلب من ديوان المظالم رفع الحظر الذي قال أنه تم فرضه عليه عن طريق الخطأ، إلا أن الديوان رفض إلغاء قرار الحظر (توجد لدى هيومن رايتس ووتش نسخة عنه) رغم المخالفة الإجرائية الواضحة التي تمثلت في امتناع وزارة الداخلية عن تحديد أسباب الحظر أو عن إبلاغ صاحبه به. بل رفض ديوان المظالم أيضاً النظر في امتناع الوزارة عن التقيد بالقانون قائلاً إن حظر السفر (عمل من أعمال السيادة) لا يقع ضمن دائرة اختصاصه. وقال محمد الأمين، رئيس الغرفة الاستئنافية بديوان المظالم، لـ هيومن رايتس ووتش في مقابلة معه في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ أن المحكمة تفسر عبارة (عمل سيادي) على أنها تعني الأعمال (ذات الصلة بأمور السلم والحرب والأمن). وقال أن (الأمن) يعني الأمور التي هي (في خضن كيان الدولة). وبالنتيجة، يظهر أن ما من جهة قضائية مستعدة لإنفاذ القانون السعودي فيما يخص حظر السفر أو لمراقبة مدى تقيد وزارة الداخلية بالقانون.

وبدلاً من إلغاء حظر السفر بسبب عدم التزام وزارة الداخلية بأحكام القانون، أورد ديوان المظالم عدداً من الأسباب التي يمكن أن تشكل أساساً أمنياً لذلك الحظر. وكان من بينها أن اللاحم أخلّ بالتعهد الذي قدمه تحت الضغط أثناء حبسه والقاضي بعدم التحدث إلى وسائل الإعلام

سارة ويتسن: إذا أرادت السعودية تحسين صورتها في الخارج فعليها أن تسمح لكبار مثقفيها بالسفر وتبادل الآراء حول مستقبل البلاد

عن موكليه الثلاثة الجارية محاكمتهم لمطالبتهم بالإصلاح السياسي والدستوري. وتستخدم المحكمة ضد اللاحم إقراره (بالظهور في إحدى القنوات الفضائية ووصفه للقبض على بعض الأشخاص الذين رأى ولي الأمر القبض عليهم حفاظاً على سلامة البلاد بأنه قبض غير نظامي).

جلالة الملك، حتى لو أوردت وزارة الداخلية هذا الأمر بصفته سبباً أمنياً كافياً لحظر السفر، فهو ليس سبباً يقبله القانون السعودي. بداية، فمن العسير أن يفهم المرء كيف يكون تحدث المحامي إلى وسائل الإعلام عن موكليه الجارية محاكمتهم بسبب كتاباتهم أمراً يهدد أمن المملكة العربية السعودية.

والواقع أن ما يتضح من دراسة هذه القضايا هو أن وزارة الداخلية لم تخالف ما يقضي به القانون السعودي عبر امتناعها عن كشف الأسباب الأمنية الكامنة خلف حظر سفر هؤلاء الأشخاص فحسب، بل أيضاً هي لا تملك أسباباً مشروعة تبرر بها هذا الحظر بأسباب تتعلق بالأمن الوطني. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن دوافع سياسية تكمن خلف حظر السفر، وهي معاقبة مواطنين سعوديين على ممارسة حقهم في حرية التعبير. والحظر عقابٌ لأفراد الأسرة أيضاً، فالنساء والأطفال لا يستطيعون السفر خارج البلاد إلا بإذن من وليهم. ومن أصل ٢٢ شخصاً ترد أسماؤهم أدناه، اعتقلت السلطات السعودية في مارس/آذار ٢٠٠٤ إثني عشر شخصاً وحظرت سفرهم بعد أن وقعوا على عريضة تدعو إلى إقامة ملكية دستورية وقاموا بتوزيعها. وقد تم إخلاء سبيل تسعة من الإثني عشر خلال اسابيع من غير توجيه اتهام رسمي لهم، وذلك بعد أن وقعوا تعهداً بالامتناع عن ممارسة أي نشاط سياسي، لكنهم منعوا من السفر، ولم ترفع السلطات حظر السفر إلا عن اثنين منهم حتى الآن.

وقد رفض ثلاثة من الإثني عشر محتجزاً، وهم متروك الفالح وعبد الله الحامد، وعلي الدميني توقيع ذلك التعهد. وفي مايو/أيار ٢٠٠٥، أصدرت المحكمة الكبرى بالرياض أحكاماً بالحبس بحق الرجال الثلاثة الذين ظلوا في السجن حتى أصدرتم جلالتكم عفواً عنهم في أغسطس/آب ٢٠٠٥. لكنهم اكتشفوا لاحقاً أن العفو لم يرفع حظر السفر المفروض بحقهم والذي يقال أنه يستمر خمس سنوات. وختاماً فقد تم فرض حظر السفر أيضاً بحق ثلاثة من عائلة بن زعير، والظاهر أنه لم يأت إلا بسبب التعبير علناً عن آراء غير مُستساغة، وذلك عبر قناة الجزيرة الفضائية عادةً.

وبفرضها منع السفر تحاول الحكومة السعودية معاقبة الإثني وعشرين شخصاً وإسكاتهم وتخويفهم، وكذلك منعهم من التفاعل مع العالم الخارجي، وهي بذلك تعتدي أيضاً على النشاطات المشروعة لناشطي المجتمع المدني على نحو يناقض إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والذي يحفظ حق أي شخص في الاتصال بالمنظمات الدولية من غير تدخل (المادة ٥)، وحقه في التماس ومشاركة ونشر معلومات حول حقوق الإنسان (المادة ٦)، وكذلك في تقديم العرائض إلى الحكومة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان (المادة ٨.٢).

ولمدة تربو عن عام كامل، وضع الناشطون من أجل الإصلاح السياسي والدستوري ثقتهم في الحكومة السعودية وبذلوا جهوداً غير مُعلنة



ممنوعون من السفر حتى إشعار آخر

لإقناعها برفع حظر السفر المفروض عليهم. وأرسلوا طلبات إلى مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية الأمير محمد بن نايف، وإلى وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود، إضافةً إلى هيئة حقوق الإنسان الحكومية، إلا أن هذه المساعي فشلت جميعاً.

جلالة الملك، تناشدكم هيومن رايتس ووتش إصدار أمرٍ يقضي برفعٍ فوري لمنع السفر المفروض على الإثني وعشرين شخصاً الواردة أسماؤهم أدناه، إضافةً إلى رفع أي منع سفر مماثل مفروض بحق أي مواطن سعودي غيرهم. وتطلب منكم هيومن رايتس ووتش إعادة النظر في صلاحية وزارة الداخلية بحظر سفر المواطنين استناداً إلى أسس (أمنية)، وإبلاغ المحاكم بأنها تمتنع عن الاضطلاع بمسؤولياتها القضائية عندما ترفض النظر في مدى تقيد وزارة الداخلية بأحكام القانون السعودي. وأخيراً تدعوكم هيومن رايتس ووتش لأن تكفلوا اتفاق أي حظر سفر تصدره الحكومة مع المقتضيات الصارمة التي تفرضها قوانين حقوق الإنسان الدولية. ويعد الحق في حرية الانتقال أحد حقوق الإنسان الأساسية المكفولة، وعلى المملكة العربية السعودية أن تبذل كل جهد ممكن لحفظ هذا الحق، لا لهدره.

بيان آخر: خنق الحريات المدنية

لم تستجب الحكومة السعودية لرسائل هيومن رايتس ووتش، فأصدرت بياناً في الرابع عشر من فبراير الماضي طالبت فيه مجدداً السعودية رفع الحظر المفروض لأسبابٍ سياسية على سفر عدد من منتقدي الحكومة البارزين إلى خارج البلاد. وأشارت الى أن وزارة الداخلية تفرض هذا الحظر دون التزام بالقانون السعودي أو القانون الدولي، كما ترفض النظر في اعتراضات عدد ممن تخضعهم له. وأشارت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش الى هدف الحكومة السعودية من منع سفر مواطنيها بقولها: (بفرضها حظر السفر، تقيد الحكومة السعودية حركة عدد من أهم المثقفين وتحدّ من قدرتهم على العمل من أجل مستقبلٍ أفضل للشعب السعودي من خلال تبادل الأفكار على المستوى الدولي).

وقال البيان أنه من الواضح أن السبب في حظر سفر هؤلاء الناس هو رغبة الحكومة في معاقبة منتقديها ومنع آرائهم من الوصول إلى الجمهور خارج البلاد. ولم يتمكن أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك سعود في الرياض متروك الفالح (والذي طرد من وظيفته) من تولي منصب بحثيّ في جامعة سياتل بالولايات المتحدة بسبب ذلك الحظر.

وأضاف البيان، بأن المحاكم السعودية ترفض النظر في الاعتراضات المقدمة على حظر السفر. فقد حاول عبد الرحمن اللاحم الاعتراض أمام القضاء الإداري، لكن ديوان المظالم أسقط الدعوى بسبب عدم اختصاصه في (أعمال السيادة). على أن الديوان لم يغفل عن الإشارة إلى أن اللاحم خرق تعهداً وقعه في السجن تحت الضغط يقضي بامتناعه عن التحدث علناً حول

ويتسن: على الأسرة الحاكمة السعودية أن تسأل نفسها إلى متى تواصل حظر سفر منتقديها واعتقالهم وطردهم من أعمالهم، وبأية كلفة؟

موكليه الإصلاحيين الثلاثة.

وأشار البيان أنه خلال بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها هيومن رايتس ووتش إلى السعودية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، أثارت المنظمة قضية حالات حظر السفر هذه مع مسئولين بوزارة الداخلية ومع هيئة حقوق الإنسان الحكومية. ووعد الدكتور أحمد السالم، وهو موظفٌ رفيع المستوى بوزارة الداخلية، بالنظر في هذه الحالات. لكن المنظمة لم تتلق رداً من الوزارة حتى الآن.

وتابع البيان بأن السلطات السعودية تستخدم وسائل أخرى أيضاً لتكميم أفواه المعارضين في البلاد، إذ فقد الأستاذان سعيد بن زعير وعبد الله الحامد عملهما بجامعة الإمام محمد في التسعينات بسبب آرائهما العلنية. كما منعتهما وزارة الداخلية من السفر. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، اعتقلت السلطات السعودية ناشطة حقوق المرأة وجيهة الحويدر ومنعتها من السفرلفترة قصيرة، إضافةً إلى تقييدها بتعهد بعدم معاودة الاحتجاج علناً من أجل حقوق المرأة.

زد على ذلك، يقول البيان، أنه وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، تلقى سعوديون بارزون يكتبون في الصحف إشعاراتٍ رسمية تمنعهم من نشر أية مقالات. وكان من جملة هؤلاء قينان الغامدي الذي يكتب في صحيفة الوطن، وخالد الدخيل الذي كان يكتب بصحيفة الحياة وفي موقع إنترنت يدعى (الحوار السعودي) (Saudi Debate)، وسعد الصويان الذي يكتب بصحيفة الاقتصادية الإماراتية وفي موقع (الحوار السعودي). وقال بعض من الصحفيين لهيومن رايتس ووتش أن مدير مكتب صحيفة الوطن بالمدينة المنورة اعتقل على يد المباحث عدة أيام بسبب مقالتين كتبهما.

كما تخنق السعودية الحوار الداخلي خارج الإعلام أيضاً. ففي ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، أصدر الملك عبد الله تعميماً يحظر على أي موظفٍ حكومي (وذلك بمناهضته لسياسات الدولة وبرامجها... من خلال المشاركة في أي حوار عبر وسائل الإعلام أو الاتصال الداخلية اوالخارجية). وكان عددٌ من المثقفين السعوديين قد أبلغوا وفد هيومن رايتس ووتش أثناء زيارتها للرياض، بأن وزارة الداخلية اتصلت بهم هاتفياً وأمرتهم بإغلاق ديوانياتهم التي يديرونها في الرياض والدمام ونجران. كما صار من المتعذر الوصول إلى عدد من مواقع الحوار الليبرالية على الإنترنت من داخل السعودية، ومنها (جسد الثقافة) و(الحرية) و(وادي نجران).

وقالت سارة ويتسن: (إذا أرادت السعودية تحسين صورتها في الخارج فعليها أن تسمح لكبار مثقفيها بالسفر وتبادل الآراء حول مستقبل البلاد)، مضيفة بأن (على الأسرة الحاكمة السعودية أن تسأل نفسها إلى متى تواصل حظر سفر منتقديها واعتقالهم وطردهم من أعمالهم، وبأية كلفة؟).

الإصلاحية السعودية: هل تاهت في الطريق؟

ثمة خلط شديد بين الجماعات والحركات السلفية المنتشرة هنا أو هناك، يقود هذا الخلط إلى حالة من الاختزال لهذه الحركات وتنميطها في صورة الجمود الفكري والظاهرية في الإدراك والفهم والتشدد الفقهي والديني.

هذه الصورة النمطية وإن كانت تنطبق ـ إلى درجة كبيرة ـ على الحركة السلفية العامة التي سادت خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، وشهدت ذروة انتشارها مع الطفرة النفطية في الثمانينيات، إلاّ أنّها تمثل مدرسة واحدة داخل الخريطة السلفية، التي تنتمي إليها ألوان ومقاربات متعددة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وتتباين أشد التباين في رؤاها الفكرية والسياسية وحتى في أصول المعرفة الدينية لديها، هذا الاختلاف الذي يصل إلى أن يبقى وصف السلفية هو القاسم المشترك الهش الوحيد بينها، وربما يعكس ذلك في الوقت نفسه صراعاً على شرعية تمثيل المذهبية السلفية بين هذه المقاربات المختلفة.

السعودية احتضنت الدعوة السلفية المعاصرة منذ التحالف التاريخي والعقد السياسي الذي قام بين آل سعود والوهابيين (أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب) وإن كانت هنالك صور جديدة مغايرة للوهابية في العصر الحديث، كنموذج السلفية الإصلاحية لمحمد رشيد رضا (صاحب مجلة المنار المعروفة) والسلفية الوطنية لابن باديس (جمعية العلماء المسلمين في الجزائر) وغيرهم، ممن كانوا أقرب إلى تبني مقاربة عقلانية- تجديدية أكثر تقدماً في خطابها واجتهادها.

وفي حين ورثت مدرسة الاخوان (إصلاحية) رشيد رضا ثم تخلت عنها مع الاستقلال وظهور مدرسة سيد قطب ونشوء الصراع السياسي الداخلي في الدول القطرية العربية، فإن المقاربة السلفية السائدة والمهيمنة منذ النصف الثاني من القرن العشرين إلى بداية التسعينيات تمثلت بـ(الوهابية)، واتخذت طابعاً معيناً تتمثل أهم ملامحه في الصراع مع المقاربات الصوفية والأشعرية والتأكيد على عقيدة التوحيد (الخالية مما اعتبرته السلفية بدعا خطيرة كالطواف حول القبور والاستغاثة بالأموات..الخ) وحصر المصادر الرئيسة في المعرفة الدينية بالقرآن الكريم والسنة الصحيحة (مع التأكيد على المكانة الأساسية للسنة ووضعها في مرتبة موازية للنص القرآني)، وامتازت الوهابية بالاقتراب من (الحنبلية الفقهية) والموقف النقدي الحاد من أشكال الحداثة المختلفة في الأدب والسياسة والقانون والمعرفة الإنسانية، بينما لم تأخذ الوهابية الموقف النقدي ذاته من مظاهر الحداثة الاجتماعية الاستهلاكية التي غزت المجتمع الخليجي بعامة والسعودي بخاصة.

على الصعيد السياسي ورثت الوهابية مدرسة (الطاعة والوحدة) في التراث الإسلامي؛ بالتأكيد على عدم الاشتغال بالسياسة وطاعة ولي الأمر، ورفض أشكال الحداثة السياسية المختلفة (الدستور، البرلمان، فصل السلطات..) وتمسكت بالمفاهيم التراثية وبمبادئ تجعل من الحكم أقرب إلى (الثيوقراطي)، ما يصل إلى تحريم المشاركة السياسية والتعددية الحزبية والغاء حق المعارضة ومنع الحريات العامة (كحق الاجتماع والتجمع والتعبير عن الرأي..الخ).

محاولات متعددة داخل المدرسة السلفية جرت لاختراق المقاربة الوهابية إلاّ أنّها كانت محدودة التأثير وشكّلت مقدمات لعودة المقاربة الإصلاحية في بداية التسعينيات، والتي جاءت من خلال خطاب فكري وسياسي جديد بالكلية على السياق الاجتماعي والسياسي السعودي، مدعوماً بحركة شبابية وبشرائح اجتماعية واسعة. وكأنّ المياه الراكدة تحركت فجأة فخرجت هذه الحركة بلون ونكهة سلفية جديدة مختلفة.

البروز الأول للسلفية الإصلاحية كان مع حرب الخليج عام ١٩٩١ من خلال خطاب نقدي غير اعتيادي – في السعودية- ضد دخول القوات الأميركية إلى الخليج، ترافق ذلك مع ملامح معارضة سلمية للسياسة الداخلية والخارجية السعودية، وإن كانت هذه المعارضة في البداية تجمع بين مطالبتها بالإصلاح السياسي من جهة وبين التشدد الديني- الاجتماعي (ضد مظاهر الحداثة الاجتماعية) من جهة أخرى!، أبرز رموز الخطاب الإصلاحي- السلفي كانوا من جيل علماء الشريعة الشباب كسفر الحوالي وسلمان العودة وناصر العمر وعائض القرني وغيرهم.

لم تدم الفترة (الذهبية) للحركة الإصلاحية طويلاً، إذ أدّت الانتقادات الحادة التي وجهتها هذه الحركة للسلطة إلى اعتقال القيادات ومحاصرة أتباع الحركة والتضييق عليهم، وقد لعبت المؤسسة السلفية التقليدية (هيئة كبار العلماء) دوراً كبيراً في نزع المشروعية الدينية عن الوجه الجديد للإصلاحية السلفية.

أدت الاعتقالات والحملة السياسية والدينية على السلفية الإصلاحية وغياب القيادات في السجون إلى حالة أقرب للذوبان والاختفاء في النصف الثاني من التسعينيات، وقد شهدت تلك السنوات بروزاً لمقاربة سلفية أخرى (السلفية الجهادية) تعتمد خطاباً سياسياً ودينياً متشدداً، انتشرت بسرعة قياسية في أنحاء مختلفة من العالم، بعد تزاوجها مع التيار الجهادي وبالتحديد المصري، في استثمار ممتاز للظروف السياسية الحرجة، كانت حصيلة ذلك صعود (القاعدة) كشبكة عالمية ووقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبداية المواجهة العالمية بين الجهاديين والولايات المتحدة فيما يسمى بـ(الحرب على الإرهاب).

خرج شيخا السلفية الإصلاحية (سلمان العودة وسفر الحوالي) من السجن في بداية الألفية الجديدة، قبيل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، في مرحلة سياسية مختلفة بالكلية عن السابقة، وقد بدت درجة أكبر من النضج الفكري والسياسي على خطابهما، وملامح تحولٌ في قراءة التحديات والأوليّات.

أعلن الإصلاحيون رفضهم لأحداث ١١ أيلول، واعتبروا أنّها غير شرعية، كما وقفوا ضد هجرة الشباب السعودي إلى ساحات القتال في أفغانستان والعراق، وقدّموا مقاربات فكرية جديدة، ومتقدمة ليس فقط على المدرسة السلفية بل على الإحيائية الإسلامية بأسرها، وتبدّى ذلك من خلال الرسالة التاريخية (على أي أساس نتعايش؟) التي ردّوا فيها على رسالة المثقفين الأميركيين (على أي أساس نقاتل؟). وقد فاجأت رسالة الإصلاحيين السعوديين، وما فيها من رؤية فكرية حضارية تدعو إلى

مفاهيم إنسانية وأخلاقية عالمية، الأوساط السياسية الأميركية قبل النخب والقوى السياسية العربية.

وفي حين أدّت الرؤية الإصلاحية الجديدة إلى تقارب مع السلطة وفتح باب الحوار معها، بالتزامن مع بوادر انفتاح سياسي وتفهم رسمي لضرورة الإصلاح، مع اشتداد الحملة الأميركية على السعودية، إلاّ أنّ هذه الرؤية كانت بداية صراع فكري وسياسي بين الإصلاحيين والجهاديين في السعودية.

خسر الإصلاحيون في البداية جزءاً كبيراً من نفوذهم الاجتماعي مع التحول الكبير في خطابهم، وقد اقتربت شريحة كبيرة من الشباب الإسلامي السعودي من (الجهاديين)، تحت وطأة الحملة الإعلامية الكبيرة على السعودية والظروف السياسية القاهرة، إلاّ أنّ الإصلاحيين بدأوا يستعيدون زمام المبادرة والنفوذ الشعبي والسياسي مع العمليات العدمية والمواجهات الدامية بين الجهاديين ورجال الأمن في مناطق مختلفة من السعودية، ما أعاد الاعتبار إلى الرؤية العقلانية الواقعية التي تحلّى بها الإصلاحيون.

كان من المفترض أن تؤدي بوادر الانفتاح السياسي وفرصة الحركة الجديدة أن يطوّر الإصلاحيون خطابهم ومؤسساتهم لتحقيق قفزات فكرية وحركية جديدة تساعد أكثر على بلورة المدرسة الإصلاحية السعودية وبناء خطابها من جديد. إلاّ أنّ الحال بدا مختلفاً تماماً! فقد تسمّرت الإصلاحية السعودية عند جهود فردية ومقاربات بسيطة وتقزّمت بمقالات ومواقع على الانترنت وبرامج تلفزيونية، ولم تتقدّم أية خطوة إلى الأمام، ويبدو أنها قد فقدت البوصلة فلم تعد تعرف ما هي الخطوة القادمة في التطور الفكري والسياسي أو أنها أصبحت بحاجة إلى دماء جديدة أكثر قدرة على القيادة وعلى رسم خارطة الطريق ومواجهة التحديات الجديدة.

بدأت الإصلاحية بالتراجع والانشطار بين أفراد انتقلوا إلى ليبرالية بعيداً عن المدرسة الإصلاحية وبين أفراد علقوا بنصف الطريق، وتبدو الإصلاحية اليوم بعيدة عن الاتساق والعمل الجماعي المتكامل، وهو ما يفرض أوّلية مهمة تتمثل بضرورة المراجعة وقراءة المسار وتشكيل فريق عمل جماعي يجدد الخطاب الإصلاحي الذي تراجع كثيراً في الفترة الأخيرة.

محمد أبو رمان ـ الغد الأردنية
٢٠٠٧/٠٢/٠٢

مفوضية المحامين الدولية

أوضاع حقوق الإنسان تدهورت في السعودية

INTERNATIONAL COMMISSION OF JURISTS

Commission internationale de juristes - Comisión Internacional de Juristas

[illegible]

COMMUNIQUE DE PRESSE - COMUNICADO DE PRENSA

SAUDI ARABIA: ICJ CALLS ON SAUDI AUTHORITIES TO CEASE HARASSEMENT OF HUMAN RIGHTS LAWYERS AND DEFENDERS

P R E S S R E L E A S E

For immediate release — 19 February, 2007

"Ten Saudis, most of them human rights defenders and advocates who have been arbitrarily arrested in Jeddah and Madinah on 2 February and are being held incommunicado, must be released immediately or legally charged with a recognisable offence," said the International Commission of Jurists (ICJ) today.

An Interior Ministry official told local newspapers that the arrested men had been involved in collecting money to finance terrorism. The ICJ believes, however, that there is sufficient evidence to show that they may have been arrested in relation to their peaceful activities in defence of human rights and their continued call for more constitutional reforms and separation of powers in Saudi Arabia. Two of them, Sulieman al-Rushudi and Al-Sharif Saif Al-Ghalib, were detained in March 2004 because they signed a petition calling for changes to the system of government.

The detainees are reportedly being held in the offices of the General Intelligence Service, do not have legal representation and are not allowed to communicate with their families. "Unless the Saudi authorities charge them with a recognisable criminal offence and bring them before an independent and impartial tribunal, they must be immediately released," said Mr. Nicholas Howen, Secretary General of the ICJ. "The grounds for their detention must be urgently made public, and they must be allowed to communicate with their lawyers."

The ICJ urges the Saudi authorities to respect its Criminal Procedure Code, which gives the arrested person the right to be promptly notified of the reasons for their arrest or detention. The ICJ calls upon the Saudi authorities to ensure that all the detainees are protected from torture and other ill-treatment, and given regular access to their families, their lawyers and any medical attention they may require.

The ICJ expresses its deep concern at the deterioration of the human rights situation in Saudi Arabia and the continuing targeting of human rights defenders. "We call for the release of all human rights defenders detained without charges," said Mr. Howen. "Saudi Arabia is a member of the United Nations Human Rights Council. We call on the government to stop these practices, which disregard basic principles of human rights law that all members of the Council should uphold."

[illegible]

[illegible]

أصدرت مفوضية المحامين الدولية والتي تتخذ من جنيف مقراً لها، بياناً صحافياً في التاسع عشر من فبراير الماضي حول الإعتقالات الأخيرة التي شنتها وزارة الداخلية السعودية في ٢٠٠٧/٢/٢ ضد عدد من الإصلاحيين في المملكة، والذين كانوا بصدد إطلاق عريضة تطالب الملك وأمراء العائلة المالكة بإجراء إصلاحات شاملة في بنية النظام السياسي، وتقليص دور وزارة الداخلية وتقسيمها لوزارتين (راجع العدد الماضي).

وكان من بين المعتقلين ثلاثة من المحامين المبرزين في المملكة هم: عصام بصراوي، وسليمان الرشودي، وموسى القرني، الأمر الذي أثار عدداً من المؤسسات الحقوقية والقانونية على مستوى العالم أجمع، وبينها مفوضية المحاملين الدولية (جنيف).

وقد طالبت المفوضية، آنفة الذكر، السلطات السعودية إما بإطلاق سراح المعتقلين أو توجيه إتهامات حقيقية واضحة ضدهم. وأشار البيان أنه بالرغم من أن بعض مسؤولي الداخلية السعودية قد صرّحوا للصحافة السعودية بأن المتهمين كانوا يجمعون الأموال لدعم الإرهاب، فإن المفوضية تعتقد بأن هناك أدلّة كافية بأن الإعتقالات لها علاقة بنشاطات المعتقلين السلمية المدافعة عن حقوق الإنسان وبدعواتهم المستمرة من أجل إصلاحات دستورية، كما هو حال عدد منهم كانوا قد اعتقلوا في عام ٢٠٠٤، وذلك لتوقيعهم عريضة تدعو لتغييرات في نظام الحكم.

وأضافت المفوضية في بيانها، بأن المعتقلين احتجزوا في المباحث العامة ولم يسمح لهم الإتصال بمحامين، كما مُنعوا من التواصل مع عوائلهم. ويقول نيكولاس هوين، السكرتير العام للمفوضية، بأنه (ما لم تقدّم السلطات السعودية اتهاماتها ضد المعتقلين ومعرفة طبيعة التهم الموجهة اليهم ومن ثمّ محاكمتهم أمام محكمة مستقلة، فإنه يجب إطلاق سراحهم). وأضاف: (إن الخلفية التي تم اعتقالهم على أساسها يجب أن تعلن على الملأ فوراً، ويجب أن يسمح للمتهمين بالإتصال بمحاميهم).

وطالب البيان السلطات السعودية باحترام نظام الإجراءات الجزائية الذي يمنح الشخص الحق في معرفة أسباب اعتقاله أو احتجازه. كما طالب بحماية المعتقلين من التعذيب وكل أشكال سوء المعاملة الأخرى، والسماح لعوائلهم بزيارتهم، وكذلك الإتصال بمحاميهم، وتوفير الرعاية الصحية لهم كلما دعت الحاجة لذلك.

وأبدت المفوضية عميق اهتمامها بتدهور حالة حقوق الإنسان في السعودية، خاصة الاستمرار في استهداف المدافعين عن تلك الحقوق. ويقول هوين: (نحن نطالب باطلاق سراح كل المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين بدون تهمة)، وأضاف: بأن (السعودية عضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ولذا ندعوها لإيقاف ممارساتها تلك، والتي تتعارض مع المبادئ الأساسية لقانون حقوق الإنسان الذي يفترض أن يلتزم به كل أعضاء المجلس).

إلى خادم الحرمين وعائلته غير الكريمة

عظيم الروم والقيصر السعودي

قصيدة للدكتور الإصلاحي عبدالله الحامد حول قيصر السعودية وعظيم روم أميركا، تناسب مقام أمراء العائلة المالكة وما يصنعونه بحقّ شعبهم، رأينا إعادة نشر معظم أبياتها

عـظيـمُ الـرومِ كيفَ الحـ   ـالُ مـاالأخبـارُ يـا قيصـرْ
تحلّـقـنـا عـلـى المذيا   ع مشـدودينَ إذ خَبّـرْ
وحـدّقـنـا إلى الـتـلـفـازِ   إذا أُلـــقــى وإذ صوّرْ
.. فـأمسيـتـم غسـاسنـةً   تُقَبّـلُ جبـهـةَ القيصـرْ
فنرجـو الـلـه أن تـبـقـى   عيونُ القيصـرِ الأشقرْ
ودوروا مثـلَ بَكْـرَاتٍ   فـهـذا الـقـيصـرُ المِحْوَرْ

* * *

عـظيـمُ الـرومِ كيفَ الحـ   ـالُ مـاالأخبـارُ يـا قيصـرْ
لـقـد عـلّـمْتُـمُ الـدنيـا   أسـاسَ الحُكْـمِ لا يُنكَرْ
بـأنّ الشـعبَ لا يُقـهـرْ   ويَـجبُرُكُـمْ ولا يُجبـر
فلا مُتَسَلّـطُ يـلـغـي   إرادتَـــهُ إذا قَـــرّرْ
فصـرتُـمْ قُـدوةَ الـدنيـا   منَ اليابان إلى النيجر

* * *

ولـو كـنـتَ زعـيـمـاً في   بلادِ العُرْبِ لَمْ تَخْسَرْ
فـكـانَ السـيـفُ قـانـونـاً   وكانَ الناخبُ العسكرْ
فزُوّرتِ انـتـخـابـاتٌ   وقـد فـازَ الـذي زَوّرْ
فـأنت الحزبُ والـقـانـو   نُ يفديكَ الذي استَنْكَرْ
فقلـنـا الله قَدْ سخّـرْ   رضـيـنـا بـالـذي قَـدّرْ
و لَمْ نَفْـقَـهْ بـأنّ الـلـهَ   خيّـرنـا فـلَـمْ نَـختَـرْ

* * *

ظـنـنّـا أنّـكَ المهـديُّ   لا الحجّـاجُ قد كشّرَ
صـلاحُ الـديـنِ والـدنيـا   أو الأسـكـنـدرُ الأكـبرْ
فَضَعْ دستوركَ الأخضرْ   وضَعْ ميثاقَكَ الأحمرْ
ولـقـبـنـاكَ حـامي الـدار   والـدارُ بـكُـمْ تُـنـحَرَ
وردّدنـا مُـعـزّ الشـعـبَ   والشعبُ بكَ استَصْغَرْ
وسمّيناكَ سيفَ القدسِ   والـقـدسُ بكَ استـأسَرْ
ولـقـبـنـاكَ مُـحـي الـديـن   يـا مَـنْ يَـحـفـرُ المَقْـبَـرْ
فـخِـفْـنـا فاستُـخِـفّ بنـا   فـنـافـقـنـا لـهُ أكـثـر
لَـثَـمْـنـا كـفّـهُ اليـمـنـى   وبسنـا المَنْكَبَ الأيسرْ
وأحـرقـنـا ضـمـائـرنـا   نُـبَـخّـرُ ثـوبكَ الأغْـبَـرْ

وسـمّـيـنـا الـبـنـينَ بـهِ   عسى أن يشبهوا عَبْقَرْ

* * *

بـذكـركَ بِـدْءُ مـدرسـةٍ   بِرَسْمِكَ يبـدأُ الـدفتر
وبـاسمك جـامعٌ يُدعى   وشـارعـنـا الـذي نَـوّر
لكَ البـنـكُ الـذي رابـى   معَ البنكِ الذي استثمرْ
وهـذا المصـنـعُ العـمـلاق   والشـركـاتُ لَمْ تُشـهـر
وإنْ كَـبُـرَتْ مُـنـاقـصَـةٌ   فـأنـتَ مـقـاولٌ أكـبـر
ونَـفـطُ الأرضِ لـلـمـولى   ولـلـقـربـى ولـلـمـعـشـر
ويـؤذيـنـا ويـسـلـبـنـا وقـد   سـمّـى وقـد كـبّـر
ومَـنْ يـهـمـسْ بـه أنـصـفْ   يَـقُـلْ مـيـعـادُكَ المحشر
ومَنْ يصرخ: دعوا حقي   يُـجبْـهُ الجورُ بـالخنـجـر
فَـلَـمْ تَـتْـرُكْ لـنـا شـيـئـاً   سوى المقهى أو البنشر
ولـو أنصـفتَ سـمّـيـنـا   بكَ الملـهـى أو المَخْفَـرْ
وسـمّـيـنـا بكَ الـنـكـبـا   ت والنكسات يا عنتر
فـعـشـنـا أمّـة المـلـهـى   أو المشـفـى أو المهـجـر
لـنـا الجـلـطـاتُ والـقـرحـا   تُ والسكتاتُ والسُّكّر

* * *

وتُـدعـى بـالأبِ الحاني   وأيّـةُ والـدٍ أبْـتَـرْ؟
بــلا رأيٍ تسيرُ بـنـــا   الى المَرْعَـى أو المَجْـزَرْ
فـكـانَ الصبرُ مـفـتـاحـاً   لـــقبرِ الأمّـــةِ الأكبر
ومَـنْ بَـذَرَ الثرى خَـوفـاً   جنى الجُبنَ الذي أثْمَرْ
تـخـفّـى في سـراديبٍ   كمثل الضبّ إذ أجْحَرْ
فصرتَ أمامهم تصفر   وكـنـت أمـامـنـا تـزأر
سـكـتـنـا حينَ تـأسِرُنـا   فـعُـوقـبـنـا بـأنْ تُـؤسَـر

* * *

فـإنْ قُـلـنـا لـهُ شـاورْ   أجـابَ: الحرّ لا يُـؤمـر!
ومـا الشـورى بملـزمـةٌ   لَمنْ يُعزى الى عَبقَرْ!
رعـاعٌ أو عـبـيـدٌ هـلٍ   تـنـاقشُ سيـداً قسْوَرْ؟
وظـنّ الـنـاسَ مـاشـيـةٌ   خِـرافـاً حـولـهُ تجترّ
وظـنّ الأمـنَ أن نـبـكـي   ولا نـحكي وأن يَقـهـر

فكمّمَ كاتبَ النادي ... وألجمَ فارسَ المنبر
وتابعَ كلَّ مخلوقٍ ... قرينٌ يكتبُ المحضر
فخاف الخلُّ من خلٍّ ... وخانَ البنصرُ الخنصرْ
وقيّدَ كلَّ مولودٍ ... من المهدِ الى المَقْبَرْ
ولمْ نَفْقَهْ بأنّ العدلَ ... والشورى هما العسكر
ومَنْ يَعدلْ يَنَمْ آمْناً ... فلنْ يَقلقْ ولنْ يَحذَرْ

* * *

فألهى الناسَ عنْ حُكمٍ ... تدهورَ حينما استأثر
فبالبلوى أو الحلوى ... وبالسكّينِ والسكّر
وحذّرهمْ عنِ الدنيا ... لكي تبقى له أوفر
وأطعَمَهُمْ منَ الأفلامِ ... ما ألهى وما أسْكَر
لِمَنْ ولّى ومنْ صلّى ... إذاعاتٌ بهمْ تسهر
ومنْ غنّى ومنْ أغضى ... لكلٍّ حَبُّه يُنثر
نثرتَ الحَبَّ للعلماءِ ... والكتابِ كي تَنفر
فأضحتْ صُحْفُنا ذيلاً ... لمولانا الذي حرّر
وجاءَ بلاطَكَ الخطبا ... ءُ منْ صنعاءَ أو تدمُر
وصار الشعرُ دلفيناً ... يليقُ بكم إذا ثرثر
فهذا الأخطلُ الراعي ... أمام جريرنا زمجر
رضنا لهم قمحٌ ... ومِربَدُنا لهم أثمر
وخانوا فاستخفّ بنا ... فصرنا الذلّ أو أحقر
فقالوا حين أجدبنا ... كفاكُمْ عَيْشُهُ أمْطَر
وقالوا حين زُلزِلنا ... وويلُ العدلِ قدْ عَبّر
وبسمِ اللهِ يأسِرُنا ... وبسمِ اللهِ نستأسِرْ
ويؤذينا ويَسْلِبُنا ... وقد سَمّى وقدْ كبّر

* * *

ولو كنتَ زعيماً في ... بلادِ العُرْبِ لمْ تَخْسَرْ
لأنّ الأمرَ للقُربى ... وللأصهارِ والمَعْشَر
فأمسيتُمْ براهمةً ... وأمسى شعبُكمْ شَوْدَرْ
كأنّ الناسَ مِنْ تِبْنٍ ... ومَعشرُكُمْ منَ الجَوْهَرْ
فريقٌ مالكٌ أثرى ... وشعبٌ هالكٌ أعْسَرْ
وبعضٌ لاهثٌ يلهو ... وجمعٌ كادحٌ يَجْأرْ
فقرّبْتَ الذي أغْضَى ... وأبعدتَ الذي أبْصَرْ
فذا النهّابُ والكذّابُ ... والّلعابُ مُسْتَوزَرْ
وحاشيةٌ برامِكةٌ ... وحُجّابٌ بكُمْ تَقْهَرْ
فمَنْ لمْ يَرْشِ أو يُدْهِنْ ... فإنّ طريقَهُ أعْسَرْ
ومَنْ لمْ يَلْقَ واسِطَةً ... فلنْ يُسقى ولو غَرْغَرْ
وأضحتْ دارُنا سوقاً ... لمَنْ رابى او استَثْمَرْ
وصرنا أمّةَ الإذلا ... لِ والتزويرِ والمَظْهَرْ
وتبدو الواهبَ المعطي ... أبا الأيتامِ والقُصّرْ
وحاتمُ كلّ مَكْرُمَةٍ ... وتُدعى المُحْسِنُ الأشهَرْ
فأيّةُ مُحْسِنٍ تُؤجَرْ ... إذا لمْ يحسنُ المصدر؟
وسالَ المالُ في الشهواتِ ... نهرٌ هادراً يَزخَر
فعَمّرَ كلّ ما أطغى ... قصورَ العاجِ والمرمر
وأنشأ كلّ ما ألهى ... وجمّع كلّ ما أبْطَرْ
فأمسى المالُ محصورا ... على بُرَكِ الهوى يُنثر
ومالُ اللهِ بدّدنا ... لنبني الملعبَ الأكبر

* * *

ولو كنتَ زعيماً في ... بلادِ العُرْبِ لمْ تَخْسَرْ
فغرّرتَ بأهلِ العلـ ... ـمِ إنّ الذئبَ مَنْ غرّر
وأهلُ العلمِ أوصونا ... بتصديقِ الذي زوّر
فمنهمْ غافلٌ يجري ... ولا يدري عنِ المَعْبَر
فيدركُ بعضَ ما يظهرْ ... ولا يدري عنِ المَخْبَر
وبعضٌ قالَ لا أقوى ... وأظهرَ غيرَ ما أضْمَر
ومنهمْ حالبٌ ضَرْعاً ... لكلّ تصرّفٍ برّر
فإن قاطعتَ صهيوناً ... تلونا سورةَ الكوثر
وان صالحتها قلنا لـ ... ـكَ اجنح مثلهمْ تُشكَر
وان عاديتَ أمريكا ... أذَعْنا خُبْثَ مَنْ نَصّر
وان واليتها قلنا ... يعيش الروم والقيصر

* * *

فأبْحَرْنا معَ السلطانِ ... في الخلجانِ إذْ أبْحَرْ
وردّدنا الذي تُلقي ... إذاعتُنا لكيْ نُؤجَرْ
وجدّدنا نصوصَ الدينِ ... إذ فازَ الذي خيّر
فللقرآنِ تحفيظٌ ... وويلٌ للذي فَسّر
وإدغامٌ وإخفاءٌ ... وويلٌ للذي أظْهَر
وقالَ فقيهُكَ الرسمي ... منْ يصبرْ فقدْ يَظْفَر
ألينوا نصحهُ سرّاً ... وحيّوا كلّ من يَقهر
ولا ينجو منَ البلوى ... سوى منْ هانَ واستصْغَرْ
فتلكَ الشمسُ لمْ تُشرقْ ... وذاكَ البدرُ ما أقْمَرْ
وجاءَ فقيهُكَ السامي ... فجَهّلَ كلَّ مَنْ فَكّر
فمَنْ يأمُرْ بمعروفٍ ... ومنْ يَصْدَعْ ومَنْ يَجْهَرْ

* * *

ولو كنتَ زعيماً في ... بلادِ العُرْبِ لمْ تَخْسَرْ
لأنّ الرأيَ مخنوقٌ ... فلا أحرارُها تزأر
لأنّ الرأي مختبئٌ ... يُتَمْتِمُ كلّما أسْفَرْ
لأنّ العِلمَ تلقينٌ ... فما جلّى ولا نَوّر
لأنّ الفكرَ ترديدٌ ... فما أحيا ولا حَرّر
ألا يا أمّةً سكتتْ ... عِظِيَّ الشاهينَ والحُمر
فلولا العالمُ الأعشى ... ولولا الكاتبُ الأعور
ولولا صبرُكَ الأعمى ... لما عَبَثَتْ بنو الأحمر
ولولا أمّةٌ ركَعَتْ ... لما فرعونُها استكبر
ولولا أمّةٌ لعبتْ ... لما مُستعصمٌ دَهْوَر
إذا ما أمّةٌ ذلّت ... فإنّ حمَامَها استَنْسَر
ألا يا أمّةً ضَحكتْ ... عليها الرومُ والبربر

الملك عبد الله خامس أسوأ طغاة العالم

ذكر التقرير السنوي لصحيفة واشنطن بوست في عددها ٩٦ الصادر في السابع عشر من فبراير أسماء خمسة زعماء عرب بين أسوأ طغاة العالم. فقد نزل خمسة من الزعماء العرب ضيوفا على قائمة أسوأ ديكتاتوري العالم في التقرير السنوي الذي أوردته صحيفة واشنطن بوست في ملحق عددها الأسبوعي Parade بتحرير الكاتب ديفيد وليتشنسكي مؤلف كتاب (المستبدون: أسوأ عشرين ديكتاتور على قيد الحياة). وذكر التقرير أن هناك أكثر من سبعين دولة في العالم تحكم من قبل طغاة يتبنون نظم حكم سلطوية استبدادية ضد مواطنيهم، ولا يمكن التخلص منهم عن طريق الوسائل الشرعية أو الديمقراطية. ومن صفات هؤلاء طبقا لواشنطن بوست قمعهم لحرية التعبير والدين وحق المواطنين في تلقي محاكمات عادلة. بعض هؤلاء الطغاة يسمحون بممارسة التعذيب وتصفية معارضيهم وتجويع شعوبهم.

وقد اعتمد تقرير واشنطن بوست السنوي في إعداد القائمة على مصادر مثل تقارير صادرة عن منظمات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس واتش، ومراسلون بلا حدود، إضافة الى التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع حقوق الانسان في العالم. وخلت قائمة هذا العام من اثنين من مستبدي قائمة العام المنصرم واحد بسبب الوفاة، وهو صابر مراد نيازوف رئيس تركمانستان السابق، والثاني هو الرئيس الكوبي المريض فيدل كاسترو، والذي سلم السلطة إلى أخيه في ٣١ يوليو الماضي. ومن بين الوافدين الجدد في قائمة هذا العام الرئيس المصري حسني مبارك، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وكان الملك عبد الله الذي مضى على اعتلائه العرش أكثر من عام تبوأ المركز الخامس في قائمة المستبدين في العالم، استناداً الى تقارير المنظمات الحقوقية حول الحرية الدينية في السعودية. فبعد عمر البشير، وكيم جونغ إل رئيس كوريا الشمالية، وعلى خامنئي مرشد الجمهورية الإيرانية، وهو جيناتو الرئيس الصيني، حل العاهل السعودي الملك عبد الله خامسا في قائمة أسوأ مستبدي أو طغاة العالم. وذكر التقرير السنوي لواشنطن بوست أن الملك عبد الله البالغ من العمر٨٣ عاما، والذي يحكم المملكة فعليا منذ عام ١٩٩٥ كان رقم ٧ في تقرير العام الماضي. وأضاف أن الولايات المتحدة لم تعترض على سياسات الاستبداد والتعصب التي يمارسها النظام السعودي نظراً لامتلاك الأسرة السعودية أكبر مخزون للنفط في العالم. وذكر التقرير أنه لا يزال من الممكن في السعودية إعدام من يعمل بالسحر، أو جلد من يجلس منفردا مع إمرأة. كما أنه من غير المسموح للمواطنين أن يمارسوا عبادة أو يعتنقوا دينا غير الإسلام. وبناء على تقرير عام ٢٠٠٦ لمركز الحريات الدينية فإن مناهج التعليم السعودية واصلت عداءها لليهود والمسيحيين. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد وضعت المملكة ضمن أكثر ثماني دول في العالم انتهاكا للحريات الدينية.

سجناء الحائر يطالبون بالتدخل

في بيان صدر بتاريخ ٢٥ فبراير الماضي ونشر على شبكة الانترنت، طالب معتقلون سياسيون سعوديون في سجن الحائر، الحكومة برفع الظلم عنهم والتعجيل بالمحاكمات والإفراج عمن انتهت محكوميته، ودعوا وزارة الداخلية الأمير نايف إلى إرسال لجنة لمقابلة المساجين والسماع منهم مباشرة لتعديل الوضع القائم.

وحذرالمعتقلون من خلال البيان السلطات السعودية من (حصول أمر لاتحمد عقباه) إذا لم تتم الإستجابة لمطالبهم، مبررين لجوئهم إلى إرسال بيانهم عبر الإنترنت بانعدام (الاذان الصاغية) لهم من داخل إدارة السجن.

وفند البيان (المزاعم) حول انفتاح السجون السياسية السعودية أمام هيئات حقوق الإنسان الداخلية والخارجية، موضحا أن الكثير من السجناء (لهم الآن سنتان وثلاث وأربع وخمس وست وأكثر، ولم يشاهدو هذه الهيئات مطلقاً)، ومؤكدا بأن السلطات تأخذ الهيئات الحقوقية إلى سجن(الحائر الإصلاحي) مغالطة وموهمة إياهم بأن الأمر يتعلق بسجن (الحائر السياسي).

وكذب البيان ماتناقله الإعلام قبل سنتين تقريباً من أنه يوجد في سجن الحائر (مسبح) وغيره من وسائل الترفيه، أو السماح بلبس الشماغ ونحوه. مضيفا بأن السجناء كغيرهم من المشاهدين رأوا ذلك على شاشة التلفاز و(ليس على أرض الواقع).

ودعا البيان هيئات حقوق الإنسان لزيارة سجن الحائر السياسي للوقوف على الانتهاكات التي (لا يستطيع أحد أن يُثبتها إلا كما يثبت حقوق الإنسان في سجن ابوغريب).

وأكد المعتقلون أنهم يهدفون من وراء نشر بيانهم إلى كشف النقاب (عن إستراتيجية إدارة سجن الحائر، التي يترأسها العقيد) سعيّد الثبيتي (في التعامل مع السجناء بطريقة همجية سيفها المسلول الظلم والقهر، لم يُراعَى فيها الحق والعدل).

وأكد البيان أن إستراتيجية إدارة السجن تقوم على (حرف مسار أولويات السجين ومطالباته بحقوقه المشروعة من إفراجات ومحاكمات، إلى شغله بالمطالبة بخصوصياته التي لا يستطيع أحد أن يتركها مثل المطالبة بـ (السروال الطويل أو الزيارة أو الإتصال، وكذلك سحب بعض ملابسه وفرشه وكتبه لإشغاله بالمطالبة بها، وغيرها كثير). وتعمد كذلك إلى (استفزاز السجين لإيقاعه في الخطأ والتصادم معهم).

واستدل البيان للبرهنة على حقيقة وعيه بالإستراتيجية التي تنهجها إدارة السجن بسرد مجموعة من القصص والأمثلة الحيّة لمواقف عاشها السجناء، مع التركيز على ذكر أسماء المعنيين بها والتطرق لأدق تفاصيل القضايا والتجارب التي عاشوها مع إدارة السجن.

هيومن رايتس ووتش: كان وفدنا مراقباً على مدار الساعة!

تعذيب مستمر، وإنتهاكات بحق النساء والأطفال والأجانب

وثقت المنظمة حالات الإساءة الجسدية والجنسية والعمل القسري والاتجار بالبشر واحتجاز الأطفال وإعدامهم

في السادس عشر من فبراير الماضي، نشرت هيومن رايتس ووتش تقريراً عن زيارة وفدها للسعودية، قالت فيه أنها أبدت استعدادها من جديد لمناقشة حقوق الإنسان في السعودية، وأنها قبلت زيارة السعودية، إلا أن السلطات عمدت إلى منع الوفد من الوصول إلى المحاكمات وأماكن الاحتجاز.

وخلال بعثة تقصي حقائق أوفدتها هيومن رايتس ووتش إلى السعودية في مهمة استمرت أربعة أسابيع من شهر ديسمبر الماضي، ركز الباحثون على سلسلة من قضايا حقوق الإنسان من بينها المحاكمات غير المنصفة، واحتجاز الأطفال، والقيود المفروضة على الشخصية القانونية للمرأة، والإساءات بحق خادمات المنازل الوافدات.

وقد رتبت هيئة حقوق الإنسان السعودية التابعة للحكومة لقاءات للبعثة مع مجموعة كبيرة من كبار المسئولين، كان من بينهم مساعد وزير الداخلية ووزير الشؤون الخارجية ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكذلك وزراء العمل والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية. وأبدت عدة وزارات رغبتها في دعوة هيومن رايتس ووتش إلى السعودية مرة ثانية لمناقشة نتائج البعثة بالتفصيل.

ووضعت السلطات السعودية باحثي هيومن رايتس ووتش تحت المراقبة على مدار الساعة؛ على أن أحداً لم يقم بمرافقة الباحثين أثناء تجوالهم بحرية في أنحاء الرياض أو جدة أو نجران أو المنطقة الشرقية. وفضلاً عن اجتماعهم بالمسئولين السعوديين، التقى الباحثون أكثر من ٣٠٠ شخص بغية جمع المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان. وعبّر عدد كبير ممن تمت مقابلتهم عن خشيتهم من انتقام الحكومة.

وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: (تعكس دعوة الحكومة السعودية لهيومن رايتس ووتش انفتاح جديد في مناقشة قضايا حقوق الإنسان المحلية)، وتابعت تقول: (بتقييدها قدرة هيومن رايتس ووتش على الوصول إلى السجون، ورفضها منح موافقة عامة على مراقبة المحاكمات؛ فقد ظهرت الحكومة السعودية بمظهر من ما زال يخفي الكثير).

ولم تبدأ الحكومة بعد في تطبيق قوانين أقرتها في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ لحماية حقوق المتهمين الجنائيين، فهي على سبيل المثال ما زالت لا تقوم بإبلاغ هؤلاء المتهمين بحقهم في توكيل محام، ويعاني المحامون صعوباتٍ في الحصول على الوثائق الحكومية اللازمة لإعداد دفوعهم، رغم أن القانون السعودي ينص على أن (على الدوائر الرسمية ... أن تمكّن (المحامين) من الاطلاع على الأوراق وحضور التحقيق).

ومـا زالت المحاكم السعودية والإجراءات القضائية مغلقة في وجه الجمهور إلى حد كبير؛ إذ رفض القضاة في جدة ونجران السماح بحضور باحث من هيومن رايتس ووتش جلسات محاكمات جزائية، ضاربين عرض الحائط بالمادة ١٥٥ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي لعام ٢٠٠٢ التي تنص على أن تكون (جلسات المحاكم علنية)، وكثيراً ما يزعم متهمون سابقون أن قضاة المحاكم الجنائية يصدرون قرارات الإدانة استناداً إلى أدلة أو شهادات واهية. وهم لا يصدرون صكاً شرعياً مكتوباً أحياناً، كما جرى في المحاكمات السياسية المتعلقة بانتفاضةٍ مزعومة في نجران عام ٢٠٠٠.

وخلال زيارة هيومن رايتس ووتش لسجن الحائر جنوب الرياض كشف بعض السجناء عن أنهم تعرضوا إلى إساءات جسدية، وأنهم ظلوا رهن الاحتجاز لفترة تجاوزت فترة العقوبة المقررة، وهذا في حالة السجناء الأجانب خاصةً؛ كما مروا بحالات تأخير مطول لا تفسير له قبل المحاكمة أو أثناءها، وكشفت السفارات الأجنبية عن حالات تأخير استمرت عدة أسابيع أو أشهر قبل إبلاغها باعتقال مواطنيها، وتحتجز المباحث العامة آلاف الموقوفين الأمنيين لمدة تستمر شهوراً أو سنوات من غير محاكمة أو توجيه اتهام، ومن غير الاتصال بمحاميهم؛ ومن المحتجزين أشخاص يشتبه في صلتهم بالتمرد في العراق، إضافة إلى المعارضين السياسيين. وتنص المادة ١١٤ من نظام الإجراءات الجزائية على (إحالة (المتهم) إلى المحكمة المختصة، أو الإفراج عنه)، وذلك بعد ستة أشهر من القبض عليه.

وخلال مقابلات مع زهاء ١٠٠ امرأة سعودية من الأكاديميات والمربيات والطبيبات والممرضات، وثقت هيومن رايتس ووتش كيف تؤدي ولاية الأمر التي يمارسها الرجال على النساء الراشدات إلى حرمانهن من العمل والتعليم والصحة وحرية التنقل. وغالباً ما توجب السياسات الحكومية صراحةً موافقة ولي الأمر على جملة من النشاطات اليومية. وهذا النظام القائم على فكرة نقص الأهلية القانونية للمرأة في اتخاذ قرارات بنفسها، أو انعدامها، تُلحق الضرر بجميع السعوديات على اختلاف انتماءاتهن الاجتماعية والاقتصادية. وفي حين يجري تفسير الولاية على أنها حمايةٌ للمرأة؛ فهي تعجز عن حماية بعض من أهم حقوقها الأساسية.

ويواجه العمال الأجانب في السعودية شروطاً قانونية صعبة؛ فهم لا يحصلون على تأشيرات الدخول إلا عن طريق أرباب عمل سعوديين لهم القدرة على ترحيلهم في أي وقت، أو على منعهم من العودة إلى بلدانهم عن طريق حجز جوازات سفرهم ورفض التوقيع على تأشيرات الخروج من البلاد. وتتعرض خادمات المنازل الوافدات خاصةً إلى خطر انتهاك حقوقهن؛ فهن مستبعدات من دائرة حماية قانون العمل ومن التماس الإنصاف عبر محاكم العمل؛ ويفرض كثيرٌ من أرباب العمل قيوداً صارمةً على اتصالاتهنّ. وتقول وزارة العمل إنها بصدد وضع أحكام إضافية تشمل الخدم المنزليين.

وتعد الإساءة إلى العمال متفشية في المملكة العربية السعودية، ومن أشكالها عدم دفع الأجور لأشهر أو سنوات، وطول ساعات العمل من غير استراحة أسبوعية، وكذلك اقتصار حركة العامل على نطاق مكان العمل. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش أيضاً عدداً من حالات الإساءة الجسدية، والإساءات الجنسية، والعمل القسري، والاتجار بالبشر. وليس لدى العمال الوافدين إلا أقل القدرة على التفاوض في محاكم العمل بسبب قلة مواردهم المالية، وضعف الخبرة في المعارك القانونية المطولة؛ على أن الشرطة ووزارة الشؤون الاجتماعية يساعدان خادمات المنازل أحياناً في تحصيل أجورهن.

وتعمد الشرطة السعودية إلى احتجاز أطفال المشتبه فيهم بشكل متكرر، حتى في الجنح البسيطة، ومن بينها الاتهام الغامض بمخالفة (قواعد الأخلاق). وقد يتم الزج بهؤلاء الأطفال في الحجز الانفرادي وفرض عقوبات جسدية بحقهم. ويتعرض الأطفال المحتجزون إلى خطر الإساءة من جانب النزلاء الآخرين في إصلاحيات الأحداث بالرياض؛ لأن المسئولين لا يولون اهتماماً كافياً لتصنيف الأطفال وفصلهم عن بعضهم البعض ومراقبتهم، وخاصةً في المهاجع الضخمة التي تخضع لرقابة ضعيفة. ومع كون القاصرين لا يمثلون أمام محاكم

الراشدين، فمن الممكن أن يواجهوا نفس الأحكام التي يواجهها هؤلاء؛ إذا وجد القاضي أنهم يعتبرون من (البالغين). وقد صدرت أحكام إعدام بحق بعض الأطفال، ومنهم من لم يتجاوز ١٣ عاماً.

وتشهد فرص النقاش العلني لقضايا حقوق الإنسان في السعودية تحسناً تدريجياً، رغم بقاء هذا النقاش خاضعاً لرقابة محكمة؛ ففي عام ٢٠٠٤، أوعزت الحكومة بتشكيل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي تهتم أساساً بالإساءات الأسرية، والإيدز، وبدائل عقوبة الحبس. وفي وقت سابق من هذا العام، علقت الجمعية للمرة الأولى على بعض القضايا الحساسة، من قبيل قيام أحد القضاة بالتفريق قسراً بين زوجين متراضيين، وكذلك اعتقالات المعارضين السياسيين في جدة.

وفي عام ٢٠٠٥، أنشأ الملك هيئة حكومية لحقوق الإنسان لم يجر تعيين أعضاء إدارتها إلا في يناير/كانون الثاني الماضي، أي بعد تأخير بلغ ١٦ شهراً. وقد مثل هذا التأخير الكبير في تعيينها، واستبعاد النساء منها، وكذلك تعيين بديل عن مرشح يمثل الأقلية الإسماعيلية، خطوة إلى الوراء. لكن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل اعتبر إنشاء الهيئة، وغير ذلك من التطورات التي شهدها العقد المنصرم، (تحولاً دراماتيكياً في التوجه) الخاص بحقوق الإنسان.

تقرير هيومن رايتس ووتش عن السعودية لعام ٢٠٠٦

أوضاع سيّئة في نظام حكم ملكي مطلق

الملك لم يحقق ما هو متوقّع منه من إصلاحات أساسية

لا تزال أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام سيئة في المملكة العربية السعودية، التي تطبق نظام الملكية المطلقة. وعلى الرغم من الضغوط الدولية والمحلية لتنفيذ إصلاحات، فإن الملك عبد الله لم يحقق التوقعات الخاصة بتحسين الأوضاع عقب توليه العرش في أغسطس/آب ٢٠٠٥. ولم تنفذ الحكومة أية إصلاحات رئيسية في مجال حقوق الإنسان خلال عام ٢٠٠٦، كما ظهرت بعض الدلائل على التراجع في بعض القضايا المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

ولا يوفر القانون السعودي الحماية لكثير من الحقوق الأساسية، وتفرض الحكومة قيوداً صارمة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع وحرية التعبير. ولا يزال الاعتقال التعسفي وإساءة معاملة المعتقلين وتعذيبهم وفرض قيود على حرية التنقل وعدم محاسبة المسؤولين من الأمور التي تبعث على القلق الشديد. وما برحت المرأة السعودية تواجه عقبات كأداء تعترض مشاركتها في المجتمع. كما يتعرض كثير من العمال الأجانب، ولاسيما النساء، لظروف عمل تتسم بالاستغلال.

وفي عام ٢٠٠٦، نقلت الولايات المتحدة ٢٩ معتقلاً سعودياً من خليج غوانتانامو إلى معتقلات سعودية، وأُفرج عن تسعة منهم بعد ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين من معتقلي غوانتانامو السابقين الذين كانوا قد نُقلوا في يوليو/تموز ٢٠٠٥.

الإصلاح السياسي والاجتماعي

في عام ٢٠٠٦، تعطل الإصلاح السياسي الوليد في السعودية، فلم تنفذ الحكومة التوصيات المنبثقة عن أحدث دورات الحوار الوطني، وهي الدورة الخامسة التي عُقدت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، ولا عن الدورات السابقة للحوار، ومن بينها النظر في تولي المرأة لمناصب القضاء. وتشددت الآراء المحافظة رداً على الخطوات المحدودة المتخذة على صعيد التحرر الاجتماعي. ففي فبراير/شباط ٢٠٠٦، قام بعض المحافظين، ومن بينهم أفراد (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وهي بمثابة شرطة دينية، بمضايقة عدد من الزوار والكتاب، وخاصة النساء، في معرض الرياض الدولي للكتاب، حيث عُرضت نسخة من الكتاب المقدس وأعمال المؤلف تركي الحمد للمرة الأولى من نوعها، بالرغم من الحظر المفروض على مؤلفاته. وفي مارس/آذار، نظم بعض المحافظين مسيرة للاحتجاج على مقترحات إصلاح المناهج التعليمية التي تحظى بدعم قوي من الولايات المتحدة.

وأدى صدور عدد من أحكام القضاء إلى إثارة القلق من عدم وجود قانون موحد يكفل الحد من تحيز القضاة. ففي فبراير/شباط، رفض أحد القضاة السماح لمواطن سعودي شيعي بالشهادة على زواج ابن رئيسه السني. وأبطل قاض آخر إحدى الزيجات بحجة (عدم الكفاءة) لأن الزوج ينتمي لطائفة الشيعة الإسماعيلية، لا المذهب الوهابي السائد في السعودية والذي تنتمي إليه الزوجة. كما أبطل قاض ثالث زيجة أخرى، وصدر هذا الحكم لصالح رجل زعم أن زوج أخته غير كفء لمصاهرة عائلته نظراً لتواضع نسب القبيلة التي ينتمي إليها الزوج، على الرغم من أن القانون الشرعي في السعودية لا يفرض شروطاً متعلقة بالميراث على المقبلين على الزواج.

الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة وعقوبة الإعدام

في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول، نقلت صحيفة عكاظ عن د. سعود المصيبح، الذي يرأس لجنة استشارية خاصة بوزارة الداخلية ووزارة الشؤون الإسلامية، قوله إنه قد تم الإفراج عن ٧٠٠ معتقل ممن لم يتورطوا في أعمال إرهابية ولكن يُشتبه في أنهم يتبنون أفكاراً متطرفة. ونقلت مباحث الدمام الناشط الشيعي كامل عباس آل أحمد من السجن العمومي إلى سجن المباحث قبل أسبوع من انقضاء الحكم الصادر ضده بالسجن خمس سنوات، في يوليو/تموز. وقد اتصلت هيومن رايتس ووتش هاتفياً بمسؤولي المباحث وأعطتهم تاريخ نقله، إلا إنهم أنكروا أية معرفة لهم بكامل آل أحمد. ولكن بعد تدخل (لجنة حقوق الإنسان)، وهي لجنة حكومية، أفرجت المباحث عنه في سبتمبر/أيلول.

وزعم سجين سابق بسجن مكة العمومي لهيومن رايتس ووتش أن حراس السجن كانوا يضربونه بصورة منتظمة، ويحرقون ظهره بوضعه على قالب معدني مُحمى، وأنهم وضعوه في الحبس الانفرادي ستة أشهر. وأضاف قائلاً إن هذا الانتهاك كان أمراً معتاداً خلال الفترة التي قضاها في السجن من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦. وقد أرسل نزلاء سجن الحائر بالرياض، وعددهم ٣٦ سجيناً، نداء في أواخر عام ٢٠٠٥ بعنوان (صرخة استغاثة للمنظمات الحقوقية العالمية) عرضوا فيه ما يشعرون به من (اكتئاب) بسبب ما تعرضوا له من ضرب في السجن ومن جلد على الملأ. وعادة ما يصدر القضاة السعوديون أحكام الجلد بآلاف الجلدات كنوع من أنواع العقوبة، وكثيراً ما تُنفذ

على الملأ، وتؤدي إلى صدمة نفسية شديدة وألم بدني شديد، ولا يتلقى الضحايا بعدها أية رعاية طبية. وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، كانت السعودية قد نفذت حكم الإعدام في حوالي ٢٢ شخصاً، ويعادل هذا العدد ربع العدد المسجل في عام ٢٠٠٥ تقريباً.

حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات

في فبراير/شباط ٢٠٠٦، أغلقت السلطات السعودية صحيفة (الشمس) لفترة وجيزة بسبب نشرها رسوما كاريكاتيرية مسيئة. وفي مارس/آذار ٢٠٠٦، ألقت المباحث القبض على محسن العواجي واحتجزته عدة أيام، وذلك لمجاهرته بانتقاد الملك بسبب ما يزعم عن اعتماده الشديد على مشورة الليبراليين. وفي إبريل/نيسان، ألقت المباحث القبض على ربّاح القويعي بسبب تبنيه أفكاراً هدامة نشرها في كتاباته على شبكة الإنترنت، والتي ينتقد فيها تنظيم (القاعدة). وانتزع القاضي تعهداً غير محدد من ربّاح القويعي، الذي وصف نفسه في حديثه لهيومن رايتس ووتش بعد الإفراج عنه بأنه (نصف حر). وفي يونيو/حزيران، ألقت المباحث القبض على سعد بن سعيد آل زعير واحتجزته لمدة ٢٠ يوماً لأنه قال في حوار مع قناة (العربية) إن وفاة أبو مصعب الزرقاوي (زعيم تنظيم القاعدة في العراق) أمر محزن لمعظم المسلمين.

وفي فبراير/شباط ٢٠٠٦، ألقت السلطات القبض على عدد من الشيعة كانوا يحتفلون علناً بيوم عاشوراء في صفوى. وفي أغسطس/آب، أوقفت قوات الأمن بعض الشيعة الذين كانوا قد بدأوا في التظاهر احتجاجاً على الهجمات الإسرائيلية على لبنان. وفي أكتوبر/تشرين الأول، ألقت قوات الأمن القبض على أربعة من الشيعة في المنطقة الشرقية واحتجزتهم عدة أيام لرفعهم أعلام (حزب الله).

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، تظاهر نحو ٣٠٠ من أبناء الطائفة الإسماعيلية الذين شاركوا في مظاهرة سلمية احتجاجاً على التمييز، ولم يعترضهم أحد، وذلك وسط وجود أمني مكثف في نجران. وفي مارس/آذار، رفض مجلس الشورى، وهو مجلس معين، مشروع قانون بشأن المنظمات غير الحكومية يفرض مزيداً من القيود على حرية تكوين الجمعيات، منها تخويل لجنة وطنية حكومية صلاحيات رقابية واسعة تتيح لها التدخل بصورة مفرطة في شؤون المنظمات غير الحكومية.

المدافعون عن حقوق الإنسان

رغم مرور أكثر من عام على عفو الملك عن ثلاثة من الإصلاحيين البارزين، وهم علي الدميني وعبد الله الحامد ومتروك الفالح ومحاميهما عبد الرحمن اللاحم، لم تستجب الحكومة لطلبهم برفع الحظر المفروض على سفرهم للخارج. وفي سبتمبر/أيلول، اعتقلت المباحث وجيهة الحويدر، الناشطة في مجال حقوق المرأة، وأرغمتها على أن تتعهد بالامتناع عن التحدث إلى الإعلام والكف عن نشاطها في الدعوة لحقوق الإنسان كشرط لإطلاق سراحها. وكثيراً ما تلجأ السلطات السعودية غير القضائية إلى انتزاع مثل هذه التعهدات من منتقدي النظام.

وفي أغسطس/آب ٢٠٠٦، لم ترد الحكومة على طلب لإنشاء منظمة جديدة لحقوق الإنسان، كما ظلت ترفض إصدار تصريح لجمعية 'حقوق الإنسان أولاً' في المملكة العربية السعودية، وهي جماعة مستقلة ظلت ترصد انتهاكات حقوق الإنسان بالرغم من ذلك الرفض. وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان)، التي وافقت عليها الحكومة، أكثر نشاطاً ومجاهرةً بآرائها. وقد اقترحت إصدار وثيقة لحقوق المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وانتقدت علناً مشروع قانون المنظمات غير الحكومية. كما دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى إجراء إصلاحات قضائية بما يكفل المساواة في العقوبات بالنسبة للجرائم نفسها.

حقوق المرأة

لا تزال المرأة السعودية تعاني من تمييز شديد في مواقع العمل وفي البيت وفي المحاكم، كما تعاني من القيود المفروضة على حريتها في التنقل وفي اختيار شريك الحياة. وتفرض الشرطة الدينية، ممثلةً في (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، الفصل الصارم بين الجنسين وتلزم النساء والفتيات بأن يرتدين في الأماكن العامة ملابس تغطي الجسم كله من الرأس حتى أخمص القدمين. كما تُستبعد النساء من المجلس الأسبوعي الذي يستمع فيه أفراد الأسرة المالكة إلى شكاوى المواطنين ومقترحاتهم.

ويتعين على المرأة الحصول على إذن من ولي أمرها الذكر للعمل أو الدراسة أو السفر. وفي فبراير/شباط ٢٠٠٦، رفضت لجنة النقل بمجلس الشورى طلباً لمناقشة إمكان السماح للنساء بقيادة السيارات، إلا إن وزير الإعلام إياد المدني قال إنه ليس هناك ما يمنع المرأة من التقدم لاستخراج رخصة القيادة.

كما صدرت تعليمات بإحلال عاملات سعوديات محل الرجال العاملين في محال بيع الملابس الداخلية، وذلك بموجب نص جديد في قانون العمل يسمح للنساء بالعمل في الوظائف المناسبة لطبيعتهن، فقوبلت التعليمات باعتراضات شديدة من المحافظين. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، أتيح للنساء أن يدلين بأصواتهن لصالح المرشحات لعضوية مجالس الغرف التجارية المحلية، وفازت امرأتان بمقعدين في جدة، وهما لمى السليمان ونشوى الطاهر.

حقوق العمال المهاجرين

يواجه كثير من العمال المهاجرين في السعودية، والذين يُقدر عددهم بنحو ٨.٨ ملايين شخص، ظروف عمل تتسم بالاستغلال، من بينها طول مدة العمل التي تبلغ ١٦ ساعة يومياً، وعدم وجود فترات للراحة وعدم توافر الطعام والشراب، والحبس في عنابر النوم في غير ساعات العمل. وقد وعدت الحكومة بنشر ملحق خاص بقانون العمل الجديد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ لتنظيم حقوق العمال المهاجرين الذين يعملون خدماً في المنازل. وكثيراً ما تتعرض الخادمات لانتهاكات شديدة في البيوت، حيث لا يتمتعن بالحماية في ظل قانون العمل الحالي.

وفي سبتمبر/أيلول، بدأت الحكومة في تخفيف الحظر الذي فُرض في أغسطس/آب ٢٠٠٤، وهو حظر ينطوي على التمييز، إذ يمنع جميع المواطنين التشاديين من تجديد تصاريح الإقامة، والالتحاق بالمدارس والحصول على الرعاية الطبية في حالات الطوارئ. وفي أكتوبر/تشرين الأول، ألقت قوات الأمن القبض على حوالي سبعة آلاف شخص، أغلبهم من المهاجرين غير الشرعيين، من حي البخارية بالطائف، وحي الهنداوية والكارانتينا بجدة ومناطق أخرى. وقامت السلطات بترحيل عشرات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين في عام ٢٠٠٦، وذلك بدون النظر فيما إذا كانت لديهم أسباب وجيهة تجعلهم يخشون التعرض للاضطهاد في مواطنهم الأصلية.

الأطراف الدولية الرئيسية

تعتبر المملكة العربية السعودية حليفاً رئيسيا للولايات المتحدة. وفي مارس/آذار ٢٠٠٦، عُقدت الدورة الثانية من اجتماعات العمل في إطار الحوار الاستراتيجي الأمريكي السعودي الذي بدأ في عام ٢٠٠٥، إلا إن المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار الفريق العامل المعني (بالتعليم والتبادل والموارد البشرية) لم تفض إلى أية نتائج. وقد أشار تقرير الحريات الدينية في العالم، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٦، إلى السعودية بوصفها (بلداً يثير القلق بشكل خاص)، لكنه لم يعد يدعي أن (حرية العقيدة غير موجودة). ولم تفرض الولايات المتحدة عقوبات على السعودية لانتهاك الحريات الدينية، مشيرة إلى اتخاذ السعودية بعض الإجراءات في يوليو/تموز لإصلاح الكتب المدرسية، وتقييد سلطة الشرطة الدينية في القبض على الأشخاص، وتعزيز (لجنة حقوق الإنسان).

وفي أغسطس/آب، وافقت المملكة المتحدة على بيع ٧٢ طائرة من المقاتلات الأوروبية المتطورة من طراز (تايفون) بقيمة عشرة مليارات دولار إلى السعودية، حسبما ورد. ولا يزال تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦، الصادر عن وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، يدرج السعودية ضمن الدول التي (تثير قلقاً كبيراً).

السياسة الداخلية السعودية: بين العريضة والعنف



مضاوي الرشيد

حدثان مهمان يعكسان تطور السياسة الداخلية السعودية كلاهما يعتبران ردة فعل على السلطة المطلقة الممارسة من قبل وزارة الداخلية. الحدث الاول هو عريضة الاصلاحيين الاخيرة والتي تقدم كتابها بطلب مهم لم توله اجهزة الاعلام حقه من النقاش. تضمنت عريضة دولة الشورى والعدل تسعة بنود من اهمها ما يتعلق بوزارة الداخلية المناطة بالوضع الداخلي والامني. اقرت العريضة ان الوزارة اصبحت دولة داخل دولة وهي الحاكم الفعلي للبلاد وتحت ذريعة الحرب على الارهاب تحولت الى سلطة مطلقة.

واشار كتاب العريضة ان السلطة المطلقة مفسدة مطلقة خاصة عندما تراكمت تجاوزاتها على المواطنين وتقويض حقوقهم الحد غير المقبول. ومن هنا جاء اقتراحهم بتقسيم الوزارة الى مؤسستين واحدة تعني بأمور الحكم المحلي واخري تعني بالشأن الامني. يعتبر هذا التقسيم صمام الامان في وجه تجاوزات حصلت وقد تستمر تحت ذريعة مكافحة التطرف والحرب على الارهاب وحفظ الامن الداخلي. يعد هذا الطرح انقلابا واضحا وصريحا على سلطة وزارة الداخلية بعد ان طفح كيل المواطنين والمثقفين والنخب من التقييد المستمر والمتواصل على الحريات العامة وحق التعبير والكتابة في المنتديات والمنابر المتاحة لمن هم في الداخل. اشار موقعو عريضة العدل والشورى الى امتداد نفوذ هذه الوزارة الى وزارات اخري بل الى جميع الوزارات واصبحت تعتمد على الحدة والشدة والاخذ بالظنة وتنبثق هذه السياسة من تبني هذه المؤسسة للحل البوليسي والذي بدوره يزيد من تفجير مخزون العنف. وقد صدق حدس هؤلاء عندما خنقت هذه العريضة قبل ان تري النور بسجن المجموعة الاخيرة والتي منها من هو متعاطف مع مضمون العريضة رغم انه لم يسجل اسمه على لائحة الموقعين.

وبعد اسابيع قليلة جاء الحدث الثاني والذي هو بدوره يعتبر صفعة قاسية للدولة البوليسية المناط بها حفظ الأمن. قتل اربعة فرنسيين من مجموعة مكونة من سبعة عشر سائحا بالقرب من المدينة المنورة انما هو فشل واضح وصريح لمقولة حفظ الامن والقضاء على الارهابيين في المملكة وهي مهمة وزارة الداخلية والتي تتقاضي على اساسها الملايين من الدولارات لتطوير قوتها البوليسية والتجسسية ولكن يبدو ان وزارة الداخلية قد حققت نجاحا باهرا في مشروع تقييد حريات المواطنين ومصادرة حقوقهم دون ان يؤدي ذلك الى توطيد الامن المزعوم. سقط السياح الفرنسيون ضحية لسياسة امنية لم تؤمن الأمن ودفعوا ثمنا باهظا من ارواحهم حين اصبحوا فريسة سهلة يقتنصها البعض في معركته مع المؤسسة المختصة بشؤون الامن الداخلي.

قتل السائح الأعزل عمل إجرامي مفضوح كذلك هو عمل جبان يقوم به من له ثارات مع السلطة المركزية التي تدعي حماية الأمن

العنف الموجه الى الفريسة السهلة كالمنتجعات السياحية والسياح والفنادق ليس بالجديد في العالم العربي. كلنا يتذكر مجزرة السياح في مصر من الاقصر الى فنادق سيناء هذا بالاضافة الى فنادق عمان وخارج المنطقة كما حصل في بالي مثلا. اصبح السائح ومنتجعاته ساحة للمعركة، وقد يفسر البعض مثل هذا العنف على انه موجه الى بؤر الكفر والشرك الموجودة والمتكاثرة على ارض المسلمين، ولكن يبدو ان لمثل هذه الاعمال دلالات تتجاوز مثل هذا التبرير والتفسير السطحي. اعمال العنف هذه تمثل ضربة لاجهزة الامن ذاتها رغم ان ضحيتها تكون عادة من غير المعنيين مباشرة والضالعين كطرف حقيقي في معادلة الصدام الحاصل على الارض بين الانظمة واجهزتها الامنية من جهة وبين المجموعات المناهضة لهذه الاجهزة والتي هي نفسها اي المجموعات المتبنية للعنف تكون عادة المستهدفة من قبل اجهزة الامن.

قتل السائح الاعزل عمل اجرامي مفضوح كذلك هو عمل جبان يقوم به من له ثارات مع السلطة المركزية التي تدعي حماية الامن. وبما ان هذا الاجرام يلقي تغطية اعلامية كبيرة عالميا وداخليا لان ضحيته من الاجانب نجده يتفشي ويصبح استراتيجية مدروسة ومخططا لها من قبل منفذيها فكما ان عريضة الاصلاحيين نبهت الى معضلة التجاوزات المستمرة من قبل وزارة الداخلية نجد ان العنف ضد

السياح هو ايضا يمثل ضربة قاصمة للنظام الذي يدعي حمايتهم في بلد كالسعودية. وبما ان اي دولة مسؤولة بالدرجة الاولي عن حماية ليس فقط الاجانب وهي التي نظريا تمتلك احتكار استعمال السلاح نجد ان اعمال العنف المستشرية ليس فقط في السعودية بل في العالم العربي كله تقوض صلاحيات الدولة ذاتها وتنبيء بسقوط مفهوم الدولة نفسها. أحد المعايير المهمة والتي تقاس بها صلاحية الدولة هي قدرتها على احتكار العنف ولكن عندما يوجه هذا العنف باتجاه ترويع المواطنين تحت ذرائع مختلفة منها حفظ الامن والحرب على الارهاب، نجد ان فئات وشرائح اجتماعية تلجأ هي نفسها الى استعمال السلاح باسلوب لا يختلف كليا عن النمط المتبع من قبل اجهزة الدولة.

عندما تقمع الدولة عن طريق وزارة الداخلية واجهزة الامن الاعتراض السلمي والمظاهرات والاعتصامات والعصيان المدني وتستعمل العنف المكثف فهي تحدد مسبقا شروط اللعبة السياسية وتقدم نموذجا عادة تتبعه الجهات الخارجة عن الدولة. وبذلك يصبح العنف الذي تعرض له سياح ابرياء ساعة استراحة قصيرة مرآة لعنف اكبر مسلط على المجتمع من قبل من يملك اساليبه وآلياته المتطورة والمركزية. وبما ان يد اجهزة الامن تكون عادة اطول واكثر غلاظة من اي عنف يستشري في المجتمع تأتي ضربات من يتبني العنف كوسيلة للضغط والتغيير مشتتة وغير قادرة إلا على اقتناص الفريسة السهلة. هذا الاقتناص لا يفضح السياسة البوليسية في الداخل بل له بعد خارجي اكثر واهم من ردود فعل الشارع الداخلي. قتل السائح في بلد كالسعودية لا يزعزع الامن فقط بل هو رسالة للعالم الخارجي وخاصة الغربي والذي يعتبر النظام السعودي درعه الاول في تثبيت الامن القومي للغرب نفسه. منذ فترة اعتبر الغرب النظام السعودي نقطة مهمة ليس فقط من اجل تأمين استقراره الاقتصادي عن طريق انتاج نفطي متوفر ومتواصل الى موانيء العالم الغربي بل ايضا من اجل مكافحة ما يسمي بالفكر المتطرف. ضربة السياح القاتلة جاءت لتذكر الغرب ان هذا النظام يفشل في تأمين الجزء الاخير من المعادلة الصعبة. قتل السائح الاجنبي البريء هو قتل متعمد وضربة ليس للغرب بل للنظام الذي انيط به حماية الغرب. وما زال الغرب يتمسك بالنظام السعودي رغم ان سياسته الداخلية تظل المفرخ الاول والاخير لاعمال العنف والذي يذهب ضحيتها الغربي نفسه المتواجد على ارض السعودية. وبما ان الحكومات الغربية ومؤسساته الرسمية تلتزم الصمت تجاه تجاوزات النظام على المواطنين في الداخل السعودي تظل هذه الحكومات ورعاياها عرضة للاقتناص السهل في انظمة تفتقد لكل المعطيات التي تجعلها تتردد في انتهاك حقوق مواطنيها. بل اصبح البعض مقتنعا ان الغرب نفسه شريك فعال في استمرارية عنف الانظمة ضد مواطنيها وخاصة ان الغرب نفسه هو المزود الاول والاخير لآلية القمع المتطورة التي تمكن الانظمة من تفعيل انتهاكاتها لحقوق الانسان. والغرب نفسه يضع

الحكومة السعودية لم تعد المحتكر الوحيد للعنف، بل نزعت فئات اجتماعية الى استخدامه بطريقة لا تختلف عما تقوم به أجهزة الأمن

امكانياته التكنولوجية والعسكرية المتطورة في خدمة انظمة فاسدة وسلطات مطلقة لا تقيدها اي قوانين لذلك يجد مواطنوه العزل انفسهم في خطر وفي قلب الصراع الدائر بين الانظمة ومواطنيها الذين يتبنون العنف.

العنف الذي تشهده وشهدته الساحة السعودية في السنوات الاخيرة والذي كان بعضه موجها للاجانب هو من افرازات عملية تراكمية تحركها تداعيات العلاقة بين الدولة الممثلة بوزارة الداخلية والمجتمع. في السنوات الاخيرة فقدت الدولة مصداقيتها وثقة المجتمع بها. اصبحت هذه الدولة فريسة الاهواء والصراعات الحاصلة على مستوي القيادة وكذلك فريسة المصالح المتضاربة الممثلة بكتل قيادية اشبه ما تكون بالسلطة المستقلة. اضف الى ذلك التزامات النظام السعودي للغرب والتي يراها الكثير في الداخل السعودي متعارضة مع مصالحه وتطلعاته وتوجهاته.

صدام مطالب الاصلاح السلمية مع عنف الدولة من جهة والعنف الممارس من قبل الجماعات المسلحة يطرح علامات استفهام كبيرة على مسيرة النظام ورؤيته خاصة المتعلقة بالحلول الامنية ودور وزارة الداخلية وممارساتها في تأجيج الصدام ليس فقط في الوقت الحاضر بل في المستقبل ايضا. وبما ان لكل فعل ردة فعل يصعب علينا ان نتخيل تجفيف الارضية التي ينمو فيها العنف طالما ان الخيار الاول والاخير لاجهزة الدولة لا يزال ترويع المواطنين واكثريتهم من المسالمين الرافضين لجميع اشكال المصادمة المسلحة مع الدولة او رعاياها الاجانب.

ونري ان النظام دوما يحصد ما تزرعه يداه. وبما ان النظام يكثف الحماية لرموزه ومنشآته الحيوية ويصرف طاقته على تأمين سلامة نفسه اولا سيظل السائح الاعزل والمواطن العادي من يدفع الثمن الباهظ للانفلات الامني الحاصل على الساحة والصراع الدائر والمستمر بين الدولة وبعض اطياف المجتمع. ورغم ان العريضة الاصلاحية المطالبة بتوزيع اعباء وزارة الداخلية صدرت من مجموعات تختلف تماما عن اولئك الذين يقتلون بدون هوادة الا ان الحدثين العريضة والعنف المسلح لهما دلالة واحدة الا وهي انفراط العقد الاجتماعي والذي على اساسه تصبح الدولة جزءا من المجتمع وليس عنصرا ضده.

وبدون العودة الى العقد الاجتماعي واعادة صياغته ستتكرر العرائض ومع الاسف ستتكرر أعمال العنف.

عن: القدس العربي، ٢٠٠٧/٣/٥

الأمير طلال الرشيد: نايف يحكم السعودية من الداخل وبندر من الخارج

السعودية صادرت جواز سفر وريث عرش حائل

أبدت جهات دوليّة ومنظّمات إنسانية ذات تأثير نافذ، اهتماماً بأخبار قيام السلطات السعودية بمصادرة جواز سفر الأمير طلال الرشيد، حفيد ووريث عرش حائل، ورفضها تجديد الجواز معاقبة له ولأسرته على أحاديث صحفية أدلى بها، وعبّر بها عن عدم رضاه على الطريقة التي يدار فيها الحكم في السعودية. الأمير طلال الرشيد شرح التطوّر الجديد في مضايقات الرياض له:

لماذا قامت السفارة السعودية بمصادرة جواز سفرك؟ وهل سبق مثل هذا الاجراء أي إخطار منها لكم قد يتعلق بأي أمر بينكم وبين السلطات السعودية؟

في البداية، أحب أن أوضح أننا كنّا نتقاضى نوعاً من الدعم المادي على شكل معاشات، وهي في حقيقة الأمر لا تشكّل فضلاً منهم علينا. قد تسأل الآن كيف لا يكون مثل هذا التصرّف فضلاً من الحكم في المملكة، على من تدفع لهم مثل هذه المعاشات؟ وأنا أجيبك بأننا، وكما تعلم، لنا تاريخ طويل عريض في الحكم قبل آل سعود، لكنهم صادروا أملاكنا في حائل، وصادروا أموال الأشراف في مكّة. غير أنهم عوّضوا الأشراف مقابل ما أخذوه منهم، أما نحن فلم يعوّضونا، وإنما تعاملوا معنا بشكل مختلف.

لماذا لم يعاملوكم كما تعاملوا مع الأشراف؟

لأنهم يطبّقون معنا سياسة الخوف من أن نتركهم ونذهب بعيداً عنهم، إن توفر لدينا ما يكفي للاستغناء عمّا يدفعونه لنا، مع أنه أقلّ بكثير ممّا لنا عليهم جرّاء ما فعلوه بنا، ومصادرتهم حقوقنا وأموالنا وأملاكنا وملكنا. لذلك، فإنهم يسعون على الدوام الى الحرص على إبقائنا دون ما يمكن أن نسدّ به رمقنا، والأكثر من ذلك، فإنهم يصنّفوننا بأننا أعداء كارهون لهم.

ما الذي حدث الآن، وما هي طبيعة التطوّرات المتعلقة بسحب الجواز السعودي منكم، ومن الذي سحبه؟

لقد ذهب المحامي الى القنصلية السعودية في باريس لتجديد جوازي، فأمسكوا الجواز ورفضوا إعادته أو تجديده، وصاروا يماطلون مع المحامي ويعطونه مواعيد للمراجعة، لكنهم لم يفوا بأي وعد قطعوه للمحامي، وهذه هي الحال حتى الآن. هم لا يريدون تغيير الجواز ولا تجديده، وقد فهم المحامي منهم ذلك، على الرغم من أنهم لم يبلغوه بالأمر بشكل مباشر وصريح. لقد فهم المحامي من البعض منهم أن أوامر صدرت بحجز الجواز وعدم تجديده أو صرف جواز جديد بدلاً منه، كما هي العادة في حال انتهاء صفحات الجواز، أو نفاد مدّة سريانه. وحين كتب المحامي لهم أنه بصدد مقاضاتهم، أبلغوه شفوياً أنهم سحبوا الجواز ولا يعتزمون إعادته أو تمديده أو تجديده.

هل هذه هي أول مرة يسحبون الجواز فيها منك أو من أحد أفراد أسرتك؟ أو يرفضون التجديد أو التمديد؟ وهل تعرّضت الى مضايقات أو تهديدات منهم؟

لا يستطيعون تهديدي أو التفكير في الإساءة إليّ، فهم يعرفون أن ثمن أخطاء مثل هذه ستكون كبيرة عليهم ولن تغتفر! لكنهم قطعوا كلّ مرتباتنا عنّا، وحتى ابني، وهو طالب جامعي، قطعوا عنه مخصّصات البعثة الدراسية، معاقبة له على ظهوره على شاشة قناة الجزيرة، مع أنه لم يقل شيئاً يذكر، ولم ينطق بأكثر من كلمتين. هذا هو أقصى ما يستطيعون فعله لمعاقبتنا: أي وقف المعاش ومصادرة جواز السفر.

كيف تتعرّضون لكلّ هذه المضايقات مع أن الملك الحالي يفترض أن يكون محسوباً عليكم؟

الأفكار والمعلومات التي لدى البعض عن عبد الله بن عبد العزيز غير صحيحة على الاطلاق، ولا تمتّ الى الحقيقة بصلة. فهو، أي الملك الحالي، لا يحلّ ولا يربط، ولا يفهم في الأمور وليس مؤهّلاً للحكم، وليس مؤهّلاً لقيادة أمّة. نحن نعرفه بشكل جيد من يوم أن ولد وحتى الآن، ونحن بكل أسف أخواله فأمّه شمرية والشريم هم أخواله.

سياسة المملكة معروفة ولا علاقة لها بعبد الله، والسديريون هم من يديرون أمور الدولة، وهم يفرضون سيطرة كاملة على كل شيء في البلاد، أما السياسة الخارجية فإن المسيطر عليها والذي يديرها هو بندر بن سلطان بن عبد العزيز وليس عبد الله. أما داخل المملكة، فإن نايف هو المسيطر على كل شيء. فهو يحبس من يريد ويعاقب بغير ذلك من لا يريد حبسه، ويقدّم ويؤخّر بأمور الدولة على هواه، وتبعاً لمصالحه يفعل ما يريد متى يريد. أما عبد الله فإنه لا يحلّ ولا يربط وهذه حقائق ثابتة.

إذا كنت تقول عنهم مثل هذا الكلام فكيف يتعاملون معك؟

إنهم يتعاملون معنا بطريقة غير لائقة منذ عام ١٩٧٥ وليس الآن، من يوم أن قتل ابن أختي الملك فيصل، وهذا لا يعني أن معاملتهم قبل اغتيال فيصل لنا كانت جيّدة أبداً.. لكنها ازدادت سوءاً بعد ذلك. ليس أمامي سوى الاجراءات القضائية والقانونية، وأنا بصدد استشارة أصحاب الاختصاص من رجال القانون، لتحديد طبيعة التحرّك الذي أستطيع القيام به.

عن المشاهد السياسي، العدد ٥٧٠، ٢٠٠٧/٢/١٧


طلال الرشيد


فيصل بن مساعد قتل عمّه الملك

وجوه حجازية

سراج بن محمد نور بن عبد الغني ششة

ولد بمكة المكرمة عام ١٣١٧هـ، والتحق بالمدرسة الصولتية وتخرج منها ولازم علماء المسجد الحرام في عصره. أخذ عن: الشيخ محمد سعيد، والشيخ عبدالرحمن دهان، والشيخ عيسى رواس، والشيخ سالم شفي، والشيخ عبدالله القاري، والشيخ عبدالله غازي، والشيخ أحمد بن عبدالله ناظرين وآخرين، وأجازوه بالتدريس بالمسجد الحرام، فتصدر وأصبح أحد علماء المسجد الحرام، وكانت حلقة درسه في حصوة باب العمرة.

كان المسجد الحرام مكتظاً بحلقات دروس علمائه، فعلى يسار حلقة الشيخ سراج كانت حلقة واعظ الحرم الشيخ إبراهيم عرب، وعلى يمينه حلقات كل من الشيخ حامد القاري والشيخ عثمان بشناق، ومن ورائه حلقات كل من الشيخ عبد الحميد الحديدي، والشيخ عبد الله حدادي، والشيخ صالح سعيد اليماني، والشيخ حسن سعيد اليماني.

استفاد منه عدد كبير من الطلاب وأخذوا عنه، ومنهم من تولى مناصب حكومية في مختلف أجهزتها. عمل مدرساً بالمدرسة الصولتية، وعضواً في أمانة العاصمة، وعضواً في هيئة التمييز لشعبة الحقوق والأوقاف بإدارة عين زبيدة، وعيّن عضواً بمجلس الشورى لمدة ثلاثة عشر عاماً، أُحيل بعدها الى التقاعد. توفي رحمه الله بمكة المكرمة عام ١٣٩٠هـ (١).

سالم بن عبد الحميد بن عبداللطيف شفي

ولد بمكة المكرمة عام ١٣٠٦هـ ونشأ بها، وأخذ عن الشيخ أسعد بن أحمد دهان، وأخيه الشيخ عبد الرحمن دهان، والشيخ عبدالقادر صابر، والشيخ أكبر الأفغاني، والشيخ عبدالرحمن الهندي، والشيخ مشتاق أحمد الكانفوري، والشيخ محمد المرزوقي وغيرهم. وتلقى عن غيرهم من علماء المسجد الحرام الذين لازم حلقات دروسهم.

تخرج من المدرسة الصولتية سنة ١٣٣٠هـ، وعمل مدرساً بها، ثم بالمدرسة الراقية ومدرسة الفلاح بمكة المكرمة. أُجيز للتدريس بالمسجد الحرام فتصدر له وعقد حلقة درسه في الحصوة التي أمام باب المحكمة. عُين رئيساً للمحكمة المستعجلة في عهد الشريف حسين، وعين قاضياً بالمحكمة الشرعية بمكة في العهد السعودي، ثم وكيلاً لرئيسها. توفي رحمه الله بمكة سنة ١٣٧٣هـ (٢).

حمزة محمد نور شحاتة

أديبٌ ولد بمكة عام ١٣٢٨هـ، ونشأ بجدّة والتحق بمدرس الفلاح ومنها تخرّج. سافر الى الهند موظفاً ببيت زينل التجاري، وأقام بها عدّة سنوات ثم عاد الى جدّة. تقلب في عدّة وظائف أهلية وحكومية، وكان أديباً وشاعراً. توفي رحمه الله بالقاهرة عام ١٣٩٠هـ ، ونقل جثمانه الى مكة المكرمة ودفن بها.

معظم شعره سياسي وغير مطبوع، وله: الى ابنتي شيرين، وهو كتاب يضم ستين رسالة كتبها الى كبرى بناته. وله أيضاً: شجون لا تنتهي، ورفات عقل، وحمار حمزة شحاتة، والرجولة عماد الخلق الفاضل، وصدى الصمت(٣).

(١) ابن دهيش، عبد اللطيف. المكتبات الخاصة بمكة المكرمة، ص ٣٠؛ باسلامة، محمد أبو بكر. في حياتهم، صحية البلاد، العدد ٨٦٥٨، ١٤٠٨/١/١٦هـ، ص ١٣؛ آل فاين، نور الإسلام بن جعفر. صحيفة المدينة، ١٤١٤/٣/٨هـ، ص ٩.

(٢) غازي، عبدالله بن محمد. نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٣٣؛ وعبدالجبار، عمر. سير وتراجم، ص ١١٣؛ وأبو سلامة، محمد ابو بكر، في حياتهم، صحيفة البلاد، العدد ٥٧٨٣، في ١٤٠٤/٦/١هـ، ص ١٠–١١.

(٣) كيفي، إبراهيم أحمد. مكة المكرمة، رقم ١٩ من سلسلة هذه بلادنا، ص ٢٦٦؛ وانظر الساسي، عمر الطيب، الموجز في تاريخ الأدب العربي السعودي، ص ٨٦؛ والمغربي، محمد علي. أعلام الحجاز، جـ ٢، ص ١٤٦؛ وأمين، بكري شيخ. الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية، ص ٢١٢؛ وابن سلم، أحمد سعيد، موسوعة الأدباء والكتاب، جـ ٢، ص ١٠٩؛ ومعجم الكتاب والمؤلفين، جـ١، ط ٢، ص ٨٣، وفيه وفاته كانت سنة ١٣٩٣هـ وجـ ١، ط ١، وفيه تاريخ وفاته ١٣٩١هـ.

المستهبلون والعمي

فهد بن سلطان، أمير منطقة تبوك، أعفى لحيته بعد عطلة قضاها في أوروبا، فانتصر الوهابيون ورحبوا بالخطوة، وجاؤوا بصوره السابقة واللاحقة لإظهار التديّن الجديد، وطفحت الكتابات تمجد (اللحية) التي هي أصغر من لحية (كاسترو) بكثير، وتدعو لصاحبها بالخير وتبشره بالجنّة!

★ ★ ★

مستهبل سلفي علق على لقاء رئيس مجلس الشورى (ابن حميد) مع زعيم المكارمة الإسماعيليين في جنوب المملكة، الشيخ عبد الله المكرمي، وقوله أن جميع أبناء هذا الوطن جماعة واحدة (ولن يستطيع أحد أن يفرّق الشمل).. علّق: (يا أخي الرسول جلس مع طواغيت قريش، وجلس مع يهود، والجلوس ليس دليل مودة.. بل للحاجة).

★ ★ ★

ومستهبل ثالث، كرر وضع صورة ولي العهد (سلطان) الملقب بسلطان الحرامية، وأبو الكلام، وعلّق عليها:

(ما سر الإبتسامة للأمير سلطان، هل رأيتم هذا الـ... عابساً؟!).

أبداً لم نلقه عابساً، فهو دائم الإبتسام، ابتسامة السخرية عليك وعلى أمثالك، وكان الأجدر أن تسأل: هل رأيتموه يوماً يؤدي عملاً نزيهاً؟ هل توقف عن اللصوصية والسطو؟

★ ★ ★

مستهبل رابع، قفز من كرسيه مؤيداً رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي (أفتى) بجواز تفتيش الجوال للمخالف، لاكتشاف المعاكسات والإختلاءات، وبرر ذلك الرئيس المخابراتي بأنه من خلال الجوال يُعرف سلوك الرجل والمرأة. ولم يبق إلا أن يفتشوا قلوب الناس بعد أن يشقوها.

★ ★ ★

أما العبقرية كل العبقرية فجاء بها مستهبل خامس، فقد تحدّث عن (استخدام العلمانيين والليبراليين للسيارة بغية إيقاظ الفتنة)!. أية فتنة؟ الفتنة النائمة كما يقول هي أن العلمانيين يطالبون بحق المرأة في سواقة السيارة. وبالتالي استحقوا أن يكونوا: (جرثومة كل بلاء وأصل كل إجرام، وهم جسر كل فجور وفساد، لأنهم يسعون إلى نشر الرذيلة والفساد والفسوق والعصيان في بلاد الإسلام). خاصة وأنه (قد علم القاصي والداني أن الدعوة إلى قيادة المرأة للسيارة هي دعوة صريحة لمضاعفة مشاكل السير في البلاد التي تعاني أصلا من ضخامة الحوادث وتعاني من الاختناقات المرورية المريعة في المدن الرئيسة في البلاد ، فإذا قادت المرأة السيارة، فإن هذا يعني أن هذه المشكلات ستتحول إلى كوارث حقيقية).

★ ★ ★

وصفق مخابيل الوهابية أيضاً لإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، فكل واحد يمكن ان يشرشحوه، أما ولاة أمرهم، اللصوص الذين تخفوا بستار كلمات: الله والقرآن وتطبيق الشريعة، والآن بهذه الهيئة، فلا أحد يتحدث عنهم. أمسكوا آل سعود وسينتهي ٩٩٪ من الفساد الحكومي خاصة النهب منه.

★ ★ ★

وألقى شيخ وهابي مخبول من الكويت محاضرة في الرياض بعنوان: (لماذا الطائفية؟) عدّد فيها إنجازاته الكاذبة، فطفق وهابيو السعودية يباركون بعضهم البعض ويهنئون. ما هي تلك الإنجازات؟ إنها التالي: (عدد من تحول من شيعة الكويت الى التسنّن بلغ ٤٠٠، وفي السعودية ٤٠٠٠، والبحرين ٧٠٠، والأهواز مائة ألف ـ فقط؟!) هذا عدا من تحوّل في طهران وقم، فعددهم لا يحصيه إلا الله. زد على ذلك فإن الشيخ الصادق الصدوق يقول بأن هذه الأرقام هي التي تمّ إحصاؤها، أما من لم يعلن عن تسنّنه خوفاً فأكثر من ذلك: فهناك ثلاثة آلاف في السعودية، و٤٠٠ في الكويت، وألف ومائتين شخص في البحرين، والآلاف في الأهواز! (لا ندري لماذا هذا الحبّ للأهواز!).

★ ★ ★

أما معرض الكتاب في الرياض فجنّن المخابيل ولم يبق لهم عقلاً.. حتى المفتي أصدر بياناً منددا، والعمر المتطرّف طالب بمحاكمة المسؤولين عن المعرض لأنهم (يروجون للإرهاب)! الذي يكافحه هو وأمثاله!.

لقد نُصبت مناحة حقيقية، وكأن حدثاً كونياً قد وقع بسبب المعرض. كل امرأة ذهبت لشراء كتاب اعتبرت (....) وكل من دخله صار متهماً في دينه. المعرض يروج لدين غير الله، هكذا قالوا!، ولذا اقترح أحدهم على هؤلاء المجانين إقامة معرض دولي لأصناف الأرز: ما بين المعطر والبسمتي والمزة. وطالبهم أن لا ينسوا منع الأرز من ماركة – أبو بنت – لأن الاسم شبهة مدموغة بالصورة على الكيس.

وقد شاع كذب المجانين، وتبيّنت حسراتهم المفتعلة، قال قائل منهم أن طفلاً دخل وسأل: هل عندك كتاب بريال، فأجابه البائع بالنفي. وعلّق المجنون على ذلك: (من يتحمل مسئولية هذا الحدث لو نالت يده كتابا جنسياً أو عقديا منحرفا؟!) وكأننا لسنا بالرياض، بل في معرض لكتب الجنس!

مجنون آخر، سمّى المعرض على النحو التالي: (المعرض الدولي للإرهاب بالرياض). وثالث طالب بمحاكمة وزير الإعلام ووزير الثقافة وربما أي وزير من العامّة، وليس من العائلة (الإلهية). رابع قال التالي: (معرض الرياض جريمة لا تقل عن جريمة مقتل الفرنسيين)! أصبت جداً!

وتساءل مجنون خامس لماذا لم نجد في المعرض كتاباً بعنوان: (النهر الفياض في مشروعية تفجيرات الرياض)، أو (كشف الشبهات الواردة على مشروعية التفجيرات)؟

ولله في خلقه شؤون!

★ ★ ★


الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

زعيم الحجاز الديني:
تشكيل مؤسسة غير وهابية

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يُظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

الحجازعلى الانترنت http://www.alhejazi.net



(ثوب حرير القز) من الأزياء الشعبية في المنطقة الغربية،
وقد تطور منه الثوب الهاشمي، وعلى الرأس شنبر والمحرمة وفوقها المدورة.